



START

Abussabah Library Manuscript Collection

Farook College (Autonomous), Farook College p.o Kozhikode, Kerala Pin- 673632

Ph: +91 495 2440660, +91 495 2440661

E-mail: library@farookcollege.ac.in

فما زال هذا اما يناسب المقام **فلا سناد** مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا
ولذا ذكرتم بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى السناد الخبري **من جهة**
عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من السناد ما ليس بحقيقة
هذه كما اذا لم يكن للسناد فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانت
حقيقة بعض مجاز وبعض ليس كذلك وجعل الحقيقة والـ
دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قالا
نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على
وهو قولهما الاستمالة على ما ينسب الى العقل اعني السناد
السناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار اية ثابتة في صحة
اذا تجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان
شيء حصل بقصد للتكلم دون وضع اللغة فان ضرب مثلا بصين خبرا
عن زيد بوضع اللغة بل من قصد اثبات الضرب فعلا او **انما**
يعود الى الواضع انه ثبت الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي
دون استقبال السناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب
اليه باعتبار ان اسناد منسوب اليه فان قيل لم يذكر تحت الحقيقة
والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومقتضاه
فلما قد نزعهم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكان مقتضى
عليه ان من الأحوال المذكورة في التعريف كالتأكيد والتجريد عن
لواكيات وفيه نظر لان علم المعاني انما يتجريد عن الأحوال المذكورة من

انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز
 ١٠ من كانا أو لغويين ليس في هذه الحثية فلا تكون دلالة في المعاني
 حقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال السند اليه اول السند وهي
 العقلية **اسناد الفعل او معناه** كالمصدر واسم الفاعل والفعل
 واسم التقضيل والظرف وحسن هذه اعمالية السند
 نقولنا الحيوان جسم **الى ما** اي شيء **هو** اي الفعل
 كذا الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمر
 له نحو ضرب عمرو فان الصابرية لزيد والمضروبية
 هم صائم فان الصوم ليس للمهاجر **هذا المنكر** متعلق
 هذا الذي دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي
 خارجا عما يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله
في الثاني وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي لما يكون الفعل ومعناه
 له عند المنكر وما يفهم ظاهر كلامه ويدركه ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
 قرينة على انه غير ماهو له في الاعتقاد ومعني كونه ان معناه قائم به ووصف
 له وحقة ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله تعالى او لغيره وسواء كان صادرا عنه
 باختياره كضرب او لا كرض ومات ولا يشترط صحة حملته عليه ولا يخرج
 ما يكون للسند فيه مصدرا فقد حل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد **اقول**
للمؤمن انبت الله العقل وما يطابق الاعتقاد فقط **نحو قول الجاهل**
انبت الربيع العقل وما يطابق الواقع فقط **اقول** للعتري لمن لا يعرف حاله

وهو خفيها منه خلق استعالي له فعال كلها فان اسناد خلق
 له فعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند التكلم في الظاهر ولما
 كذلك في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور من ماله يطابق
نحو قول الجاهل زيد ولنت اي والحال انك خاصة **تعليم زيد**
 المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند في الظاهر
 قرينة على خلاف امرادته وقوله ولنت تعليم بتقديم
 ان كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يحى فانه يحى له
 بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون للمخاطب مع علمه
 للتعليم يعلم انه لم يحى والثاني ان لا يكون عالما به ولا يولد
 الى ما هو له عند التكلم في الحقيقة وهذا في الظاهر لوجود القرينة
 فلا تكون حقيقة عقلية بل ان كان ملا بسنة تكون بامر الله في حق
 ملا يعتقد به ولا يعتد في الحقيقة وله في المجازين **نفس** وانما الذي ما يكره
 كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المنكر عالم
 بانه لم يحى يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له بناء على سهو او نسيان
 وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة العقلية هي العلم
 للسادس ما عند المنكر في الحكم فيه لظهور القول انه جعلها صفة بكلامه وليس
 صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد بصدره على ما ليس للسند فيه فعلا
 او معناه نحو ان انسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه
 منع انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كلمة ونفعها

اعلم ان الحكماء لما اصابوا ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعرفوا
 ان الحكماء لم يجدوا عند السالك ما غير منعكس لعدم صدق علم الايطاف
 مساو بطلان الواقع لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتدال
 ان كونه مراد الاعتماد اعلى به يفهم مما ذكر في تعريف الجواهر
 الله في التعريفات بل جوابه ان الله لم يعدم صدق علمها
 لا في المقادير ما عند التكلم اعلم ان يكون عند التكلم في الحقيقة
 اعلى الثاني فظهر لعدم الاطلاق على السر ولما قال ان يقول
 لا ولا منعكس ما الاول فلقد قد علمي خوفي لما فاما هي
 من الفاعل والمفعول بالمصدر فانه مجاز عقلي فظهر
 في الاجمال وقال المرتضى بالاقبال والملاذير غير معناه حتى يكون
 في قوله واما المجاز في ان جعلتها كمن ما تقبل وتذكر كانهما
 تحسنت في الوقايل في دياره وليس ايضا على حد والمضاف واقامة
 المضاف اليه مقاهمه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا انهما هي ذات اقبال
 وادبار فسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شئ مفسول وكل عاقل
 من ذول لم يساغ له عند هو صحيح الذوق والمعرفة نسبتا للمعاني و
 معنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الحكم قد جرى به على ظاهره ولم يقصد البالغة
 المذكورة كان حقا اي يجاء بلفظة الذات لانه مراد وجوب اية ان لفظه ما
 في التعريف عبارة عن اللبس اي الى فاعل ومفعول به هو على ما صرح
 فيما سيجي وهذا السناد الى المبتدأ والسناد الى المبتدأ ليس بحقيقة

ولا يجازي واما الثاني فلعلهم صدقوا علي نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو
 في المنيات فان اسناد القيام والضرب ليس الا ماهولة للحدث
 وفي الظاهر وان امر يدان اسناد القيام والضرب المنفيين
 فقد دخل في المعريف من الجاز العقبلي ما هو منه في
 يوبي وما نام ليالي قال الشاعر فتمت وما ليل المطم
 لا شك ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الانبات
 الفعل الماهولة معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما
 الظاهر وجوابه ان معناه انه لو قيل الكلام مجردا عن
 الانبات لكان اسناد الي ماهولة لهذا النفي فخرج الانبات
 زيد الي ماهولة ويكون حقيقة وكذا اذا انقضى وقت ما قام زيد بخروج
 الاسناد في نحو صام نهان فانه اسناد الي غير ماهولة فيكون في
 انقضى او نفي وكذا الكلام في سائر الانساق مثل انما كنت اعم وقلت نهان
 صائم وما اشبه ذلك فليتأمل **وهنا** اي من الاسناد **بجاز عقلي** وسمي
 بجازا حكما ويجوز ان الانبات واسنادا بجازيا **وهو اسناد** اي اسناد
 الفعل ومعناه **الي ما ليس له غير ماهولة** اي غير المدبوس الذي يكون ذلك
 الفعل او معناه له يعني غير الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما
 بني للمفعول **يتناول** متعلق باسنادة وحقيقة قولك تاوالت السج
 انك بطلت ما يؤول اليه الحقيقة او الوضع الذي يؤول اليه العقل والادراك
 وتأولت فعلت وتفتلت من الامر الي كذا يؤول اي انتهى اليه والمال الجمع

لا انقضى انما بجاز عقلي
 كونه بالوضع

ما كان الزيادة
 في الواقع او عند
 المتكلم في الظاهر

يريد ان حقيقة التأويل واسناد طلب
 للمال وهو من الشيء اليه على انه
 مصدر لمعنى المصوب اليه على انه
 يرجع اليه انتهى وبنيت اوانتم ستارة
 يعني الوضع الذي يرجع اليه انتم
 فمن في قوله من الحقيقة الذي
 اي تطلب اليها الاسناد وفي قوله
 يرجع اليها الاسناد اي يربط
 من العقل ما هو وكيف ينبغي
 ان يكون حتى يكون على ما امر
 عليه في العقل وما امر
 ذلك انتم وفي
 اي الحقيقة التي
 يؤول اليه



انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود

اذا وادانك الاعجاز وحاصل ان تنصب قرينة صامدة للاسناد عن ان يكون
 بوله وقد اسما الى تفسير المعرفتين بقوله **وله** اي الفاعل **له** **نفسا** **مفعلات**
 لفتح مع شئت كرضي ورضي **بانه** **بس** **الفاعل** **والمفعول**
ان **والكان** **والسبب** لم تعرض للمفعول معه والحال **والمفعول**
 واليه **فاسناد** **اي** **الفاعل** **اي** **المفعول** **به** **اذا** **كان**
 او **المفعول** **به** **اذا** **كان** **مبنيا** **لله** **حقيقة** **فقوله** **في** **تعريف**
لهما **كامن** **من** **المثلة** **واسناد** **اي** **غيرها** **اي** **الفاعل**
الفاعل **في** **اللي** **الفاعل** **وغير** **المفعول** **في** **اللي** **المفعول** **الله**
في **نسابة** **ما** **هو** **ل** **في** **هذه** **سنة** **الفعل** **جاء** **فقد**
سبح **اسناد** **ما** **هو** **ل** **في** **هذه** **سنة** **الفعل** **جاء** **فقد**
لله **اي** **اسناد** **له** **اي** **الجزء** **والاعجاز** **والاستعانة** **في** **سبح**
من **طريق** **الاستعانة** **في** **الغرض** **تسبيبه** **هذه** **الحالة** **بحال** **الاستعانة** **بالاصلة**
كما **قال** **في** **دلائل** **الاعجاز** **ان** **تسبيبه** **الربيع** **بالقادر** **في** **تعلق** **وجود** **الفعل**
ليس **هو** **التسبيبه** **الذي** **يفاد** **بكان** **والكاف** **وحوها** **واما** **هو** **بان** **عن** **الجنة**
التي **واما** **ها** **المتكلم** **حين** **اعطى** **الربيع** **حكم** **القادر** **في** **اسناد** **الفعل** **اليه** **وهو**
من **قولنا** **نسبته** **ما** **ليس** **في** **رفع** **بها** **الاسم** **ونصب** **الجزء** **ان** **الغرض** **بان** **تقاع**
قد **توفي** **في** **نفسهم** **وجه** **لغرضها** **اي** **اعطاه** **ما** **حكم** **للسبب** **في** **العمل** **اي** **الغرض**
لأصنة **فيما** **يجي** **للفاعل** **واسناد** **المفعول** **به** **اذا** **العيشة** **مريضه** **وسيل** **مفعول**
في **عكسه** **لا** **المفعول** **اسم** **مفعول** **من** **افعت** **لما** **واما** **له** **تو** **وقد** **اسناد** **الفاعل** **وسبح**

اذا

انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود

انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود

انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود

انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود
 انما هو ان يثبت في الوجود

منه ما عرني ضمير السمع وهو
مصدر والاداء فله المعنون
اذ هو من هذا المعنى لا يكون
مصدرا

عند في الا من تحتها وكسر
اي اجتهاد فاق في الدردان

سالم في المصدر والاولي ان يمثل نحو جند جند لذن الشعر وان كان
على لفظ المصدر فهو معنى المفعول له بمعنى تأليف الشعر فيكون مفعلا
عينة مرادفة وحقيقة ما ذكره المبرز في وهو ان مفعلا
ان تستقر لفظ الشيء الذي يردون المبالغة في وصف
به تأكيد وتبيينها على تناسله مفعلا لك هو لهم ظل ظلي
دهيا وسعر شاعر **وبها موصا في الزمان**
وبني الامير المدينة في السبب لا من وصف به الله
الغاني ومثله يوم يقوم الحساب اي اهل الجحيم
لا سند المجازي امر ان لهما وصف الفاعل والمفعول
جعل عدل واماهي اقباله واد بار على ما من والساي

يوصف محمد بن صاحب مثل الكتاب الحكيم الاسلوب الحكيم فان البسقي
الفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلا بسند ذلك السند
بل فعل آخر من افعال مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول
الذي يكون الاسناد اليه مجازي يجب ان يكون مما يلا بسند ذلك السند
وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلا بسند فعل آخر من افعال على نحو
الضلع للبعيد والعذاب الاليم فان البعيد اما هو الضلع للضال والاليم
هو للعذب فوصف به فعله مثل جند جند كذا في الكتاب وظاهر ان هذا
المصدر ليس مما يلا بسند ذلك السند ويمكن للجواب عن الاول بان ليس عنك
بجواز كما ان ليس بحقيقة وعن الثاني بان المدايسة اعم من ان تكون بواسطة
فمنسقة

وهو الكتاب فان العليم
الاسلوب فان العليم
صاحب الحكمة

فان الحكيم لا يتعلق بالكتاب
والاسلوب فلا يقال حكيم
الكتاب والاسلوب

عد امر فعل الفاعل
وهو الضلع
والعذاب

اي بالادراك وهو البعيد
اي فعل الفاعل وهو ان
والعذاب والفعل

به لعدم صدق
تم يقع على

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

حرف او بدعها وهذه الصور من قبيل القول اذ الاصل هو الحكيم واسلمو
تأنيده وبعبارة واليم في ضلاله وعدا به فيكون مما بني للفاعل و
المفعول بواسطة فامل وقس عليه نظائر والمعتبر
بالكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي
عقلي ان يسند الفعل اليه شيئا يتلبس بالذي
تلبس التجار بالمستترين في قوله تعالى مما نحن
على المثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب
للق المجاز العقلي ولا يشمله هذا التعريف
سقاء بينهما ومكر الليل والنهار وقول الله
اهل الدار وقولنا العجبي انا الربيع وجرح الجاهل
ونحو قوله تعالى ولا تطعوا امر السرفين وقولنا نومت الليلة ولجرت
الثر وما اشبه ذلك النسب الاصافية والايقاعية فالجواب ان المجاز
العقلي اعم وان يكون في النسبة الاسنادية او غيرهما فكما ان اسناد
الفعل اليه غير ما حقه ان يسند اليه مجازا فكذا ايقاعه على غير ما حقه
ان يقع عليه فاضافة للمضاف اليه غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز
موضع الاصل في المذكور في الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في
الاسناد خاصة او مطلقة باعتبار ان يجعل الاسناد للمذكور في التعريف
اعم وان يدل عليه الكلام بصرحة كما هو ويكون مستلزمه كما في هذه
الامثلة فانه جعل فيها الذين ساقا والليل والنهار ما كثر في الليلة مسوقا

فان قيل على ما بين من عتق المجاز
العقلي في غير الاسناد
الا فانه لا بد من
الافتقار الى ما يعمد

والامر وطاعا فكذلك انما جعل الفاعل الجازي تمييزا لقوله تعالى
 اولئك شر مكانا واصل سبيلنا في التمييز في الاصل فاعل قد
 فانه بحث نفيس واحسن ان هذا الجازي قد يدل عليه صرحا كما
 يكون كناية كما ذكرنا في قوله من سل الامم انه من الجازي العقلي
 المهم ومنه بقرينة اضافة التسليمة اليها فافهمه وقد
 العقلي على ما تقدم من ظاهر كلام السكاكي وللص **وقول**
يخرج نحو ما من قول الجاهل انبت الربيع النخل
 المخرج فانه الاسناد وان كان لا يعبر ما هو له لكن لا
 ومعتق وكذا سفي الطبيب للريض ونحو ذلك مما يرد

دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأول فيها فان قلت
 في بيان فائدة هذا التقييد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم
 اني ستر في التخرج لم يخرج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا
 التقييد يخرج جميعا قلت السرفية ان صاحب المفتاح عرق الجازي
 العقلي بانه الكلام المضاد بخلاف ما عند النكاح في الحكم فيه لصريح النباوي
 افادة المخالف لا بواسطة وضع وقال اعنا قلت خلاف ما عند النكاح دون
 ما عند العقل لانه يمنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع النخل عكسه
 بمثل قولنا كس الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكتسب الخليفة
 نفسه الكعبة وانما قلت لضرب النباوي لاحترازه عن الكذب ولغيره
 للنص عليه بان لا يتم بطلان طرده بما ذكره من قوله لضرب النباوي

بيان فائدة قوله
 بانقول والمكان ان ذلك
 ليس مراد به بل يليق بالمتن

اي المركب الذي افند به خلاف ما كنت
 عند النكاح من خلاف ما كنت في
 اعتقاده فلا يرد انه غرض
 فافهم

عن النفسه فان ذلك الصلح
 سواء كانت تامة او
 غير تامة

لا يبرأ من الحق بدخول
 ما ليس من الحدود فيه

لا يبرأ من الحق بدخول
 ما ليس من الحدود فيه

ما عند العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى

ولا يخلو ذلك عن عكسه مما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف مافى
 الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه اما
 عندك ويرسم فيه وحوسا للخلقة الكعبة خلاف مافى نفس
 انهمنا الى ان التاويل لا يخرج باخراج الاقوال الكاذبة
 بل يخرج حقوق الجاهل ايضا فلا يخلو طرد
 الجاهل ولقائل ان يقول الى مفهوم قولنا ما عند
 ونبت وهذا اعم مما في نفس الامر لما كان تصحيح
 التعيين بعينه وحيث يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا
 بل التعريف على قيد ين يفر كل منهما بفائدة خاصة
 ح اسئل انما في فائدة اخرى بكون حصولهما من احدهما قصدا ومن الآخر
 ضمنا ولا يكون هذا انكرا فاجلجرح حقوق الجاهل يمكن ان يستند
 الى كل قول عند المتكلم والضرب من التاويل لكن اسناد الى الاول أولى لانه
 السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخرج الكواذب وعلى هذا كان الانسب
 ان يقول يخرج حقوق الجاهل مكان قوله لئلا يمنع طرده لكن المناقضة
 في العبارة بعد وضوح المقصود ليس من ادب المحققين فان قلت ما ذكر
 من تقرير كلام المتن مشعر بان المراد غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر
 وحيث يراد به حقوق الجاهل والمعتزلي يظن بغيره حالما انبت الله العقل
 وخلقه الله الاعمال كلها واصل الله الكافر بالتاويل والمقصود الجاهل اسناد الى
 السبب لانه اسناد لا ما هو في نفس الامر وبالحمله ان اراد غير ما هو له

ما عند العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى

ما عند العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى

ما عند العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى
 العقل من مافى

نفس

في نفس الامر فقد خرج عن تعريف امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في
الظاهر بقرينة ذكر في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل
والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار قوله يتناول
واسناد لخرج نحو قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد
مفهومه الظاهر لعدم احني ما يصدق عليه انه اسناد الى
ما اعني في الواقع او عند المتكلم والحقيقة او في الظاهر
الجاهل والاقوال الكاذبة تكون للاسناد فيه اليه
وقول المعتزلي لكونه اليه غير ما هو له عند المتكلم فاخر
بتناول وبقي التعريف سالما يخرج عنه ما لا تناول فيه ويده

الدهري والمعتزلي اثبت الله البطل وخلقه الله للفعال كلها بالادو
لكونه الاخر ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري اثبت الربيع
البطل بتناول حين يظهر انه موحد لكونه اليه غير ما هو له في الواقع وكذا
نحو قول الموحد اثبت الله البطل بتناول عند اخفاء حاله من الدهري
واظهاره من غير معتقد للظاهر بل انما اسند اليه السبب لانه اليه غير ما هو له
عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الذي ضمن للخاص وقد
بينت فساد فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له ام مران يكون في الواقع
او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه والان لم نعلم تحققه الذي ضمن للخاص
علم الرادة الذي ضمنه وقد تبين ان الفساده انما كان ينسأ من ارادة

في نفس الامر
في تعريف
الظاهر بقرينة
ذكر في مقابلة
الحقيقة

هو خلق الله
الافعال كلها
لانه لا يعرف
حاله وهو غير
اعنه لاما ذكر
في السناد من
قول المعتزلي

لما اذا طلق بتاويل
من الامر كما امرنا الله
بمنازلة للاقسام المذكورة
ان خرج تقسيمه اليها فليس
في التعريف وقد سبق بحقيقة
في نفس الحقيقة
بالربيع البطل دون ما ذكر
في القول من قول الجاهل
اثبت الله البطل بالتناول

الخافق حصصه ولا فساد في ارادة العام بعموم فليتامر بان هذا مقام
 صعب اقوام **وليس** اي والان مثل قول الجاهل خلع عن نخبه من ستر
 فيه **لا يحمل خوفه** اي الصلتان العبدية **اسباب الضمير** وهي **اللبس**
من العيني على الجاهل اي على انسان اسباب وافني اليكز الغداة
ادام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يدر ظاهره لعدم تناول
 فيه لكونه اسناد الي ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر في قول
لا يعني لم يعلم ولم يستدل بسبب علمه ليس بظاهره
ان اسناد ميقن الي جذب الليالي **وقول ابو النجم** قد
 رتدي على ذنبا حله لم اصنع **فران** رأت رأي كراي الصلح
مبين عن قنن اي بعد قنن وهو الشعر المجمع في قول الراس
جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامه
ابطل او اسرعي حاله الليالي على تقدير القول او كون الامر بمعني الخرج
 ان يكون منقطع عن الاول اي اصعب ما شئت انما الليالي فلا يتفاوت لظلاله
 بعد ذلك ولا ابالي **مجان** خبر ان **بقوله** متعلق باستدراك عنيبه اي عقيب
 قوله ميز عن قنن علق قنن **افناء** اي ابا الضم او شعره **فيل الله** اي امره
 وارادته **الشمس طلعت** حتى اذا ازال اقول **ما جعي** فانه يدل على انه يغفل
 ان الفصل لله وانه المبدى والمعيد والمشي والمفتي فكون الاسناد الي جذب
 الليالي بناول بناء على انه زمان او سبب **واقسامه** اي المحاور العقلية **اربعة** لان
طريقه وهما **الاسناد** **والاستدلال** **اما حقيقتان** وضعيتان **نحو انبت الريح** **القول**

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

وهذا الاقسام الاربعة جارية
 في الحقيقة وامثلة ما ذكره
 في الجاهل بغيره فكل اذا
 صدرت عن الذم يبنوا
 على اعتقاده هـ س

او بيان

او بجائز ان **يقضان نحو الحي للرض** **سباب الزمان** فان المراد

باحياء الارض **بني** القوي النامية فيها واحداث تضاريسها بانواع النبات والحياء في الحقيقة اعطاء الحياة وهي صفة تقتضي الحس والحركة لا وتقتضي البقاء والرج وكذا المراد بـ **سباب الزمان** ان زيادة قوت وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حركته

اي قوته مستعلة **او مختلفان نحو انبت العقل سباب النور**

والسند اليه بجائز **ولحي الارض المربيع** في عكسه وهذا الله بالذات ولا سنادا ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان السنادا عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انما حقيقة

لما هي يستبعد اجتماع مجازيها او حقيقة مجازيها وكلام وجهه مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهرة على مذهب اللص لانه اشترط في السناد ان يكون فعلا او معناه فكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجازي فالمجازي في قولنا زيد بنهار صائم اما هو في اسناد صائم الاصل اليه سائر فكذلك في قولنا الجيب يعني في مدة فانه الجائز اسنادا لحي الى مدة فانه اسناد للجملة الواقعة خبر الالف للسند اما على مذهب السكاكي ففيه اشكال **وهو** **او الجائز العقلي في القرآن كثير** **واذا نليت عليهم اياته** اي اياته الله **مرادهم ايماننا** لم يقل فيه قوله تعالى اخوة ايها المالك قبائل وان المعنى اذا نليت عليهم اياته مرادهم تصديقنا بوقوع الجائز العقلي في القرآن كثير والقصود ان اسناد مرادهم الى ضمير الايات مجازي لانها فعل الله وانما الايات سبب لها **يدبح ابناءهم**

قال وقسمه
ان اقسام المجاز الى اقسام
المجازي هـ س

س ابن ابي احد صاعق
واله خرافة

وهو جـ
الوجه الاستدلال انهم يدعون ان كلامه ان يكون كلاما

من الحقيقة ومن المجاز والوجه الثاني ان السند مجازي وكلامه
فان يكون مجازا يخرج عن هذه الاشياء ويمكن ان يكون
الركب ايضا حقيقة ومجازا باعتبار المعنى
او باعتبار اقسامه مستعمل في معناه الموضوع
له قوله هـ

عنه ان كثير في نفسه لا يراه صان
التي مقابلته حتى يكون الحقيقة
العقلية قليلة وتقتصر
في انهم ان على كثير المجز
اله صمام هـ

في انهم ان على كثير المجز
اله صمام هـ

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يدور
في ذهن احد من الخلق
ولا يدركه احد من الوجود
ولا يدركه احد من الوجود
ولا يدركه احد من الوجود

هذا هو الحق الذي لا يدور
في ذهن احد من الخلق
ولا يدركه احد من الوجود
ولا يدركه احد من الوجود
ولا يدركه احد من الوجود

لما العقل **ف** ونفسه بعد محلا **كقولك تجتلك جاء في اليك او**
اي من جهة العادة **وهو الما من الخيد** وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون
جهة صدور عنه كقرب وهو من او غير كقرب وبعد ومرض ومات **وصدق**
عطف على حاله اي ويصير الكلام **عن اللوح فيما يدعي اللوح المحو**
ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به **مثل اسناد**
البيت وابنت الريح البطل مثل هذا الكلام اذا صدر عن اللوح محكوما
بما لم يكن اللوح له يعتقد انه الماهوله كقولك امثال هذا البصير
العقل والما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما الخبث في
وهو حقيقة يريد ان الفعل في الجازم العقلي يجب ان يكون
اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة تامه من ان عبارة عن اسناد
فما هو هو الفاعل والفعل بالحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان
لا يسند اليه ما هو له قطعا كما ان الجازم الوضعي لا يبدل من موضوعه لانه لا يستعمل
فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فصر
فالحال او مفعولا الذي اذا اسند اليه حقيقة **اما ظاهره كافي قوله تعالى فما ترحم**
تجارهم وما خفيته لا تظهر له بعد نظروا مثل **كافي قوله سر تبي رؤيتك**
اي سر تبي عند رؤيتك **وقوله** اي قول ابن المعتز بن بياض يعني هو يقول
سناهما القمر **ينيك وجهه حسنا اذا انزله** نظر الذي يريد كماله حسنا
في وجهه لما اودعه من قاتق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل والتمعن وكقولك
لقد مني بالكلية على فلان اي قد مني نفسي لاجل حق لم يفلن ومحبته كطه

والفني
العقل والمزاج

اي فاما يجوز في تجارهم
لا يجوز ان اسند
بالحقيقة فاما هو
التجارة

في اليك اجابت في نفسي لمجبتك اليك وقول الشاعر وصير في
 للناس صير في الله سبب هو ان هذه الحالة وهو ان يصير في سوي اليك في مجبتك
 في مع في الحقيقة وهذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا
 على السمع على الفاهم وتقرض به حيث قال العلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون
 الفعل في القدر اذا انت تعلق الفعل اليه صار في حقيقة كافي قوله تعالى
 استجارهم فاكه السجد في تخوافي مني بلذك حق علي فلان فاعلا سوي الحق
 اعم في وصير في ويترك ان ترسم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل
 بهم فلا اعتبار اذا ان تكون المعنى الذي يجمع اليه الفعل موجودا
 فانه فان القديم موجود حقيقة وكذا الصير في والزيادة فاذا كان
 في على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه
 بمجتهد ولحسن ضبطها حتى تكون علي بصير في وطرف في قوله الذي في فيه نظر لان الفعل
 لم يبق ان يكون له فاعل حقيقة مستناع صدق الفعل المعرف فاعل هو ان كان ما
 اصنف اليه الفعل ولا مجاز بل فيمكن نقلا **والكلام** في المجاز العقلي **السكاني**
 وقال الذي عندي نظير في الاستعارة بالكناية يجعل الريح استعارة بالكناية
 عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
 للاستعارة وهذا معنى قوله **اهل الان ما من** من الامثلة ونحو **استعارة**
بالكناية وهو عند ان تذكر التشبيه في التشبيه بواسطة قرينة وهو ان تشب
 اليه شيئا من اللوازم للساوية للتشبيه به مثل ان تشببه للثنية بالسبع ثم تقردها
 بالذكر وتضيف اليها شيئا من اللوازم السبع فتقول محال للثنية تشببت بفلان

في اليك اجابت في نفسي لمجبتك اليك وقول الشاعر وصير في

في اليك

في اليك اجابت في نفسي لمجبتك اليك وقول الشاعر وصير في

في اليك اجابت في نفسي لمجبتك اليك وقول الشاعر وصير في

بناءً على أن المبدأ بالبيع **الفاعل الحقيقي** للذات يعني الفاعل المختار
 بقرينة نسبة المبدأ الذي هو من الموانم المساوية للفاعل الحقيقي اليه أو
 البيع **وعلى هذا القياس** أي غير هذا المثال يعني أن المراد بالطبيب هو الشا
 الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذلك المراد بكلام المبدأ بسبب المبدأ
 بقرينة نسبة المزمع إليه والحاصل أنه نسبة الفاعل الجازم للذات بالفاعل
 في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب إليه شيء فلو كان
 وفيه أي وفيما ذهب إليه السكاكي فظهر أنه يستلزم أن يكون
 في قوله تعالى **هو في عبادة نفسه** صاحبها **الماسيا** في الكفا
 بالكفاية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك إذ لم يجر
 عبادة وكذلك معنى لقوله تعالى **من شخص** يدق المبدأ أي يصبه في فوهة
 من ماء دافق **ويستلزم أن لا يصح الاضافة في كل ما اضيف** الفاعل الجازم الحقيقي
 خصوصاً **صام كبطانة** اضافة **السبح** الى نفسه **الذميمة** وكلمة **المراد** بالبناء
 في قوله تعالى **صام كبطانة** في صحة هذه الاضافة ووقعها قال الله تعالى **صام كبطانة**
 ولو مثل لقوله تعالى **صام كبطانة** في صحة هذه الاضافة ووقعها قال الله تعالى **صام كبطانة**
 قوله تعالى **صام كبطانة** في صحة هذه الاضافة ووقعها قال الله تعالى **صام كبطانة**
 كاستخدام في علم البيع كمن المناقشة في المثال ليس من باب المحصلين **ويستلزم**
أن لا يكون الأمر بالبناء في قوله تعالى **ياها مان** أي **يا صرحا لها مان** المراد به هو العمل
 انفسهم وليس كذلك لأن الداء له الخطاب معه **ويستلزم أن يتوقف** **تحوّل البيع**
الفاعل وسفي الطبيب للزمن وسرته في رؤيته كما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى

عوامل المزمع أن يكون مثله
 عن صاحب الدعوة
 الما وليس كذلك
 يكون الفاعل الجازم
 فاعل الدفق وهو الارب
 له المعنى
 وهو غير صحيح
 نسبة المبدأ إلى الشخص
 الذي هو المبدأ
 في الاستعداد في مقام
 الذي هو المبدأ

هذا هو زنا ساطع فقام
 وزال عن خذ في

ثم فرج جمع الغير إلى الله تعالى
 ونفسه إلى الله تعالى
 في قوله تعالى

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

المسألة في السماع كان اسماء الله تعالى توقفت على السماع لا حقيقة ولا جواز اماله
به لان السماع وليس كذلك من مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم من غير
سماع ولا سماع **والله اعلم** **بما ينبغي** كما ذكرنا فيسفي كونه باب الاستعانة بالكتابة
والاولاد لم يوجب انشاء للزوم وجوابه ان مبني هذه للاعتراض على ان هذا
استعانة بالكتابة ان ذلك ليس به حقيقة بل حقيقة بل الورد للورد لكن
وقوله الخال المنة نسبت بفلان السمع حقيقة بل الورد للورد لكن
جعل اللفظ لينة مراد فاللفظ السمع ادعاء كيف وقد قال السكاكي
بلينة اسماء السمع من ادعاءه بمرتاب ناول وهو اللفظ لينة تدخل
البناء في التشبيه والبناء للورد بالمنة السمع بادعاء السبعة
سواء شاع سماعه فيكون للورد بعينه صاحبها بادعاء الصاحبة لها والبناء
الصام بادعاء الصامته له بل الحقيقة حتى يفسد المعنى وبطلان الادعاء وايضا يكون
بالبناء لها ما كان الدلالة له لكن بادعاء انه بان وجعله بمعنى العجلة لفظ المباني والبناء
البناء مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ الورد به حقيقة فهو الورد كونه
بادعاء انه قادر على السماع بل البناء في التشبيه وهذا ظاهر نعم على مذهبه في
الاستعانة بالكتابة لغيره ان يوجب ذلك في علم البيان ان شاء الله تعالى **والله اعلم**
بما ينبغي **بما ينبغي** وليله قائم وما ينبغي ذلك ما ينبغي على ذكر الفاعل الحقيقة
الاستعانة على كل في التشبيه وهو ما يقع من حمل الكلام على الاستعانة كما صرح به في كتابه في
وقال في زعمه ان هذا ان شاء الله تعالى وما ينبغي ذلك من باب التشبيه للبناء
وجوابه ان اللفظ ان ذكر الطرفين مطلقا في الاستعانة بل اذ كان على وجه ينبغي من التشبيه
في بناء السكاكي

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

سواء كان على وجه الحال حتى يرد اسد او لا نحو الجين للاء بدليل انه جعل حقوقه قد
كانه ان شاء الله تعالى في الاستعانة مع استعماله على ذلك الطرفين على ان النسبة بهما هو
ما هو مطلقا في التعيين لانه نفسه وغير اعتبار كونه صائما او غير صائم ومنه لم يرد
على اورد السكاكي بالاستعانة بالكتابة فاجاب عن الاول بان الاستعانة بالبناء
البناء وللحق في حقيقة حقيقة مثل عيشة من ارض صلحها لها والورد بالبناء
مطلقا فيكون من اضافة العام للخاص ولو كان اضافة للمعنى للبناء
والبناء في التشبيه وحمل الكلام الذي هو الورد في مكانه
عن الثالث بان الامر بالبناء لها ما كان جازما وغير حقيقة وحقيقة علمية
ها ما ان هو الباني حقيقة كما فهمه لم يكن الامر الحقيقة والبناء
بالاسد لا يكون الامر للجواز لفق من قطعا عن الرابع بان التوقف على مذهب البعض
والسكاكي من جواز اطلاق الاسم على الله تعالى غير توقف ولذا صرح بان الورد استعانة
بالكتابة عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقف ان يتوقف صحة مثل هذا
التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف عن ادعاء **البناء**
البناء **المسألة** اعني الخصم العامضة لم تخرجت ان مسند اليه كونه وذكره ونفذه
وتكلمه وغير ذلك من الاعتبارات الرجعة اليه لانه بواسطة العلم او للسند كونه
مسند اليه حكمه موكدا ومتمم الكايد وكونه مسند اليه بالسند مقدم او غير معرق او غير
منه وغير ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالقديم **المسألة** قد عرفت على
الاحوال في عبارة عن عدم الايمان به وهو مقدم على الايمان لآخر وجوب الحادث
عن علمه والحادث ينصرف الامر لحدتها قابلية للقائم وهو ان يكون السامع علمه فابعد الحق
وعلى المسند

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى
قوله تعالى ان شاء الله تعالى

أخبر
 وهو دائم قرن طويل
 أما مبتدئ في سر أو غير سر

أما في الثاني الداعي الموجب لإحسان الحذف على الذكر ولما كان الأول معلوما
 من العلم النقي انضادون الثاني قصد إلى تفصيل الثاني مع إشارة ما هي فيه
 الأول فقال **فلا حرج من الحب** إذا القرينة التي عليه فذكرت كذا الباء على
 بنفس المسمى **بناء على الظاهر** والظاهر في الحصة الركن الأعظم الكلام فكيف
 عساه قبل معناه عت نظر إلى ظاهر القرينة وأما في الحصة فيجب أن
 التبرك والاستلزام والنسبة على غيرة السامع وتكون ذلك **أو تحيل**
ليس في العقل واللفظ يعني أن الاعتماد عند الذكر على اللفظ
 الحذف على اللفظ والعقل وهو أقوى لاستقلاله بالادلة بخلاف اللفظ
 بالعلمة فذلكم خيل أنك عدت من الدليل إلى ضعف اللفظ في وأما
 من حيل دون الدال على الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في اللفظ
 اللفظ بالآخر إلى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ وحده الحذف
 على العقل **كقوله فلا كيف أنت قلت عليل** لم يقل أنا عليل للاختراز والتحصيل
 المذكورين **أو اختيار النسبة السامع** عند القرينة هل يتبادر أم لا أو اختيار مقدار تنبيه
 هل يتبادر بالقرائن الحصة أم لا **أو أيها صوت** أي السند البصر **عن لسانك** تعظيما له
 وأخا ما **وعكسه** أي أيها صوت لسانك عن تحقير له وإهانة **أو أتيتك** **أو تكلم** وتسمي
لدي للخدمة نحو فاسق فاجر أي زيد ليتيسر كأن نقول المردة بل غير **أو تحيل** **أو أجاد**
 أي التحيل **أو تحو ذلك** كقوله المقام عن اطلاع الكلام بسبب فحج وسامية أو فوات فرصة
 أو محاطة على فزون أو مجع أو فاقته أو ما أسبده ذلك كقول الصياد غزاله فإن المقام لا يسع أن
 يقال هذا من الإفاضة وكذا الخفاء من غير السامع من الغرض من مثل جاء وما يتبع الاستعمال

أما في الثاني الداعي الموجب لإحسان الحذف على الذكر

أما في الثاني الداعي الموجب لإحسان الحذف على الذكر ولما كان الأول معلوما من العلم النقي انضادون الثاني قصد إلى تفصيل الثاني مع إشارة ما هي فيه الأول فقال فلا حرج من الحب إذا القرينة التي عليه فذكرت كذا الباء على بنفس المسمى بناء على الظاهر والظاهر في الحصة الركن الأعظم الكلام فكيف عساه قبل معناه عت نظر إلى ظاهر القرينة وأما في الحصة فيجب أن التبرك والاستلزام والنسبة على غيرة السامع وتكون ذلك أو تحيل ليس في العقل واللفظ يعني أن الاعتماد عند الذكر على اللفظ الحذف على اللفظ والعقل وهو أقوى لاستقلاله بالادلة بخلاف اللفظ بالعلمة فذلكم خيل أنك عدت من الدليل إلى ضعف اللفظ في وأما من حيل دون الدال على الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في اللفظ اللفظ بالآخر إلى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ وحده الحذف على العقل كقوله فلا كيف أنت قلت عليل لم يقل أنا عليل للاختراز والتحصيل المذكورين أو اختيار النسبة السامع عند القرينة هل يتبادر أم لا أو اختيار مقدار تنبيه هل يتبادر بالقرائن الحصة أم لا أو أيها صوت أي السند البصر عن لسانك تعظيما له وأخا ما وعكسه أي أيها صوت لسانك عن تحقير له وإهانة أو أتيتك أو تكلم وتسمي لدي للخدمة نحو فاسق فاجر أي زيد ليتيسر كأن نقول المردة بل غير أو تحيل أو أجاد أي التحيل أو تحو ذلك كقوله المقام عن اطلاع الكلام بسبب فحج وسامية أو فوات فرصة أو محاطة على فزون أو مجع أو فاقته أو ما أسبده ذلك كقول الصياد غزاله فإن المقام لا يسع أن يقال هذا من الإفاضة وكذا الخفاء من غير السامع من الغرض من مثل جاء وما يتبع الاستعمال

العام

أما في الثاني الداعي الموجب لإحسان الحذف على الذكر ولما كان الأول معلوما من العلم النقي انضادون الثاني قصد إلى تفصيل الثاني مع إشارة ما هي فيه الأول فقال فلا حرج من الحب إذا القرينة التي عليه فذكرت كذا الباء على بنفس المسمى بناء على الظاهر والظاهر في الحصة الركن الأعظم الكلام فكيف عساه قبل معناه عت نظر إلى ظاهر القرينة وأما في الحصة فيجب أن التبرك والاستلزام والنسبة على غيرة السامع وتكون ذلك أو تحيل ليس في العقل واللفظ يعني أن الاعتماد عند الذكر على اللفظ الحذف على اللفظ والعقل وهو أقوى لاستقلاله بالادلة بخلاف اللفظ بالعلمة فذلكم خيل أنك عدت من الدليل إلى ضعف اللفظ في وأما من حيل دون الدال على الحذف أيضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في اللفظ اللفظ بالآخر إلى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ وحده الحذف على العقل كقوله فلا كيف أنت قلت عليل لم يقل أنا عليل للاختراز والتحصيل المذكورين أو اختيار النسبة السامع عند القرينة هل يتبادر أم لا أو اختيار مقدار تنبيه هل يتبادر بالقرائن الحصة أم لا أو أيها صوت أي السند البصر عن لسانك تعظيما له وأخا ما وعكسه أي أيها صوت لسانك عن تحقير له وإهانة أو أتيتك أو تكلم وتسمي لدي للخدمة نحو فاسق فاجر أي زيد ليتيسر كأن نقول المردة بل غير أو تحيل أو أجاد أي التحيل أو تحو ذلك كقوله المقام عن اطلاع الكلام بسبب فحج وسامية أو فوات فرصة أو محاطة على فزون أو مجع أو فاقته أو ما أسبده ذلك كقول الصياد غزاله فإن المقام لا يسع أن يقال هذا من الإفاضة وكذا الخفاء من غير السامع من الغرض من مثل جاء وما يتبع الاستعمال

المذكور ٥

مستقام اللسان وقد يكون بسط الكلام في مقام المدح والثناء والاحتياج
 في ذلك من الاعتبار المناسبة كما يقال لك منيتك فنقول نبينا حبيب الله
 الفاسم محمد بن عبد الله الذي عجزت له الأوصاف وقد يذكر المسند إليه للثبوت
 التأييد والاشهاد في قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى
 الخداع فيام القرينة وما جعله صاحب الفتح مضميا للذكر أن يكون
 سنة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه بمعنى نحو هذا قائم وعمود ذهب
 لترض القبول عليه بأنه أن قامت قرينة تدل عليه أن حذف فهو مضمون
 بين وحدها لا يقتضيان ذكره للابدان ينضم اليهما امر
 كلنا ذو نحو ذلك ليس صحيح الذكر على الحذف وإن لم يرق قرينة
 عامة للحذف في الحذف لاقتضاء عموم النسبة وإرادة التخصيص
 تفصيل الحذفاء قرينة الحذف وتحقيق له الحذف إذا لم يكن عام النسبة نحو خالف
 كل شيء يفهم منه أن المراد هو الله تعالى وإن كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه
 نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه أن المراد كل واحد ولا تعني بالقرينة
 سوى ما دل على المراد وقيل مراده فلو كان ذكره واجباً فلا يكون مقتضى الحال
 والكتاب أن مقتضى إعم من الوجوب والمرجح ولم يتم المناقاة بين وجوب الذكر
 وكونه مقتضى الحال فإن كثيراً مقتضيات الأحوال هذه المناسبة **وأما تعريفه**
 أي جعل المسند إليه معرفة وهو ما وضع ليس جعل في شيء بعينه
 وحقيقة التعريف جعل الذات مستأجرة إلى خارج أسماؤه وحقائقه
 وقدم في باب المسند إليه التعريف على التشكيل لأن الأصل في

وإليه أن عموم النسبة
 مرادة التخصيص

وإجماعا والمقتضى ما يكون مرجحاً
 موجباً أو فيكون ذكره واجباً

المسند اليه التعريف وفي المسند التكوين بالعكس فمعرفة لفظ
المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افا
الحاكم او لا يراه وهو ايضا حكمه لان المتكلم كما يحكم في الاول بوجه
النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا
انه لم يتأمل تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في
به اقوى وكلما ازداد للمسند والمسند اليه تخصيصا

بعد كما ترى في قولك شيء ما موجود فوقك
فانما تدل على فائدة نقصي اتم تخصيص وهو
كمال التخصيص والتكرير وان امكن ان تخصص

لشيء ما فيه غير كقولك اعبد الله اخلق السماء والارض
عليك اليوم وحده قبل كل احد لك لا يكون في حق تخصيص
المعروفة لانه وضعي بخلاف تخصيص التكرير اتم التعريف تكون
على وجوه متفاوتة تتعلق بها اعراض مختلفة اشار اليها بقوله
فلا اخبار لكون للقام المتكلم والخطاب او الغيبة وقد مر
للضم لكون اعرف المعارف **واصل الخطاب ان يكون المعين**
ولم لا كان او كسيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل المعين
مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فكون معينا وقد
يتكرر اي الخطاب مع معينين **اي غير المعين** ليتم
الخطاب **كل مخاطب** على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون

السؤال **سهم** لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصد الى
الحال الجرمين **اي** **تاهت** **حالم** القطيعة **في الظهور**
تنت النهاية في الانكشاف لاهل المحسر الى حيث يمنع خفاؤها
منها ترى بآراء دون آراء واذا كان كذلك **فلا يخص**
الخطاب **مخاطب** دون مخاطب بل كل من يتاثر منه
فل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يخص
الم مخاطب او حاله مودة مخاطب علي حذف
الايضاح وقد يترك الي غير معني نحو فلا
تأنيك وان احسنت اليه اسأمت اليك فلا تريد
بشيء بل تريد ان اكرم اليه او احسن فتخرج في صورة
الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن كنس نحو لو ترك الابن
الخروج في صورة الخطاب لما اريد به العموم فقوله ليفيد العموم
متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرج
في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد
العموم متعلق بما دل عليه الكلام **اي** يحمل
علي هذا المعنى عدم ارادة مخاطب
معين لارادة العموم يسعد بذلك
لفظ المفتاح

والعلمية اي تعريف المسند اليه بايراد علمه وهو ما وضع لشيء معين
مختصه وقد سماها على بقية المعارف لما عرف منها
مع جميع **اشاره** اي المسند اليه بعينه اي شخصه بحيث يكون مميزا عن
جميع باعلاه واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالجه
وذلك **الاسماع** اي اقرره واحترز به عن احضاره ثانية
الغائب نحو جازيل وهو ركب باسم محقق به اي بالمسند
لما يظن على غير ما اعتبار هذه الالوضوح واحترز به عن احض
والمخاطب باسم الاشارة والوصول والاعتراف بلام العهد وال
يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس بشيء

بعد ذلك والى غير هذا
 بعد تفسير القدر المأثور
 اقل من ذلك من غير هذا
 احد هان العلم من غير هذا
 لا يلائم نفسى وان كان
 يكره الخدم من غير هذا
 هو الذى لا يلائم نفسى
 حصل بعد القدر المأثور
 ما من المعارف من غير هذا
 من سبب من غير هذا
 ثم من احد البعد من غير هذا
 عليه السلام

انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستحيا في معانيه فينبغي ان يصلح ان
ما ذكره بعضهم من ان معناه او كل زمان ذكره وهو احسن من ان يحضر
في زمان زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا يقيد او كل زمان ذكرها
ثم مفهوم ما بها الكلية واقادتها للجن شيات المرادة في الكلام انما يكون
كلمة قديمة معينة لها في الكلام كقد تم الذكر والاشارة والعلم
من النسبة وكيفية ذلك ولا يخفى على النصف ان الوجه ما ذكرناه او لا
احد فانه اصل الاله الحزفت الامنة وعوضت منها
اجعل علمها للذات الواجب العجوة الثاني لكل شيء ومفهوم
لجبل لانه او المستحق للعبودية له وكل منها على انفسه
يكون علما لان مفهوم العلم حيز في فقد سبيل الا ترى ان قولنا
الاله الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلان كان
الله اسما لمفهوم المعبود والمحق او الواجب لانه لا علما للفرد الموجد منه
لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحمل انكدة وايضا المراد
بالاله مرهدة الكلمة اما المعبود والمحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه
او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الله
معقود المعبود بحق والله علما للفرد الموجد منه فالمعقود المستحق للعبودية
له في العجوة او موجد الاله الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول
صاحب الكفاية ان الله يختص بالمعبود بحق الملقى لا يطلو على غيره اى الفرد
الموجود الذي يجسد الحق تعالى فنقد **او تعظيم اوهان** كافي الاقا

الصفة الملح اوزمة **او كناية** عن معنى صلح الاسم نحو قوله فعل
لكن او في التثنية بقت يدلي لنبأى بالجهنمي لان انسابه الى النار يدل
على ملاسته اياها كما يقال هو ابو الحزن وابو الشر واخو الفضل واخو
للمؤمن لا يلا بهر هذه الامور والذهب الحقيقي ذهب جهنم فلا
يراد به الج جهنمي انتقال من اللزوم الى اللزوم وهو الملزوم الى
على اختلاف الرأين في الكناية الا ان هذه اللزوم انما هو كناية
اعني الاضافي دون النافي اعني العلمي وهو معتبر في
الاصولية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار
ان ذلك الشخص لزومه ان جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او ذم
وكذا قد نزلت هذه الراجل فعل كذا اسمها الذي اولى له لا يكون في
شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل هنا في الشخص المسمى به لكن
ليست منه الى جهنمي كما ان طول الجراد يستعمل في معناه الموضع له
ليست منه الى طول القامة ولو قلت مررت اليوم ابا لهب ولم تذكر جهنميا
لاستهان ابا لهب هذه التي صف يكون استعارة نحو ايت حاتم ولا يكون
من الكناية في شيء فليست اقل فان هذه اللزوم من الالزام **او ايهام**
استلزام اي العلم **او استعارة** او نحو ذلك كالتقاول والتقدير لا يستعمل
على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام **بالمعنى**
اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانشيب ان يعطى عليه
عاده كاسم الاسماء لكونه اعرف لان الخطاب يعرف مدلوله بالقلب

والعين خلا فالموصول ثم الوصول وهو اللام سواء في الربة ولسنا
صحيح جعل الذي يوسر صفة الخناس وتعرف بالمضاف كغيره بالمضاف إليه
وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقلبي عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذهب
المقام الصالح للموصولة هو ان يصح احضار المثنى بواسطة جملة
ان الانشابة للمشار اليه حسب ما هو في وضع الموصول على ان يطله
ما يعتقد ان الخطاب يعرفه بكونه محكوم ماعليه حكم حاصل له
وصوله معارف في خلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواحد
ما ليس بحسب الوضع فقولك لقيت فخر ضربه اذا كانت في موصولة
انسان المعهود بكونه مضر وبالك وان جعلتها موصوفة
مدخلت لقيت انسانا مضرها كذا في وان تخصص بكونه مضر وبالك لقيت
ليس بحسب الوضع لانه موضع الانسان للتخصص في خلاف الموصولة
فان وضعها على ان تخصص بضمون الصلة وتكون معرفة بها
هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تخصيص الية
الموجبه او المخرج بقوله **اعلم على الخطاب بالاحوال المخصصة به**
الصلة كقولك الذي كان معنا امس ولم يترخص بالاحوال المخصصة به
علم بغير الصلة نحو الذي في بلاد السرق لا يعرفهم ولا يعرفهم لصلته
جاء في هذه الكلام ونداء وتوعد واستحسان **التصریح بالاسم** بانه القدر
اي تفرق عن الغرض المسوق له الكلام نحو **لا ردتني التي هي في بيتها عن نفسي** اي
لا ردتني التي هي يوسف والمرادة مفاعلة من رادى وجاؤا ذهب وكان

حرام

للمعنى خافته عن نفسه وخلت فعل الخاضع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد
 ان يخرج من يده بحال عليه بحال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن
 التحمل الموافقة اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذنبه والملازمة
 اول عليه من امرأة العرب بنوا من الخيال ان كونه في بيتها مولى لها يوجب
 من المراودة ونيل المراء فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون دينا
 عن الفحشاء وقيل معناه من زيادة تقرير السند لان كونه بنته
 للمراودة لها فيه من فوط الاختلاط والالفة وقيل بل لغة
 وذلك لان كان وقوع الاستراك في زناها وامرأة العرب من فلا
 ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها الا انها واحدة مستحقة
 وفيها تحسفت منها هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق

صحي

المسند اليه بيت السيف اعباد المسيح بخاف ضجتي وخو عبيد الخلق
 للمسيح فانه اول على عدم خوفهم النصاري من ان يقول عن عبيد الله للشهيد
 ان الآية مثال زيادة التقرير فقط والمفهوم من المقتضاح انها مثال لها
 الاستبحان النصريح بالاسم لانه قال انك يستبحن النصريح اوله يقصد
 من زيادة التقرير خوفه من الآية ثم قال والحدول عن النصريح بالاسم
 لانه ياب من البلاغة واورده حكاية شترج فلو لم يكن مثله لهما الاخر ذكر
 من زيادة التقرير عن الحكاية فافهم **او التخييم** ففسيهم من اليم غشيم ومنه في غير
 المسند اليه قول ابو نواس لقد كثرمت مع الغواة بدارهم **والصحة** واسمت
 سرج الخط حيث اساموا وبلغت ما بلغ امر وبسبابة فاذلصام كل ذلك

بدل نوحهم

فقولنا ان الذي سماه ايها الوان الخبز المبني عليه امر من جنس الرفع
 والبناء فاما ان قيل ان الله او الرحمن او غيره ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم
 بناؤيته بكونه فعلا من رفع السماء التي لا بناؤها ارفع منها درجة واعظم او
شأنه اي غير الخبز **الذي كنوا شجيا** **كانوا اهل الحاسر**
 فانه ايها الوان طريق بناء الخبز ما ينبغي عن الخبيثة والخسار وتكثير
 سعيه وهو ظاهر وقد يجعل من روعة الى الاهانة بشأن الخبز خوات
 اليعرف الفقه قد صنف فيه اوسان غيره خوات الذي يتبعه الى
 خاسر وقد يجعل من روعة الى تحقيق الخبز خوات الذي يترتب
 بكونه الخبز غايت ودها قوله فان في منزله البيت بكونه
 ايها الوان طريق بناء الخبز ما ينبغي عن نزول المحبة والقطع
 تحقق من اللذة ويقرر حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبز
 فظهر الفرق بينه وبين الاصل وسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر بينهما فرق
 فكيف يجعل الاصل اذ روعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سماه البيت وان
 الذين من من البيت فيه ايها من غير تحقيق الخبز وقد يجعل روعة الى التبيين
 على الظل كما من فاحس لنا من في هذا المقام فانه من مطاوع الانظار
 والفاضل العلامة سجد في شرح المفتاح الوجه في الاصل الى وجه بناء
 الخبز بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين من من البيت امنوا لهم
 درجات التعيم ثم صرح بان قوله ثم يفرغ على هذا الاعتبار ان لطيفة
 رتبة جعل من روعة الى كذا وكذا فاقامة الى جعل المسند اليه موصولا من

اشارة

الوجه بنا للخبير فاسكن عليه الامر ونحو ان الذي سلك السبيل وان الذي سلك
 وان الذين ترونهم لعلهم يحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك لغير الناس
 من افعاليهم في تفسير الوجه بالعلّة لكن هم يرون الاشكال بان معنى قوله
 ان يفرغ غلظه الى على امر او المسند اليه هو هو الامر غير اعتبار الاعلاء فلا يلزم
 ان في الايات المذكورة ايها وسوق الكلام ينادى على فساد هذا
 عند المنصف وقد يقصد بالموصول المستعمل في التقدير او التقدير او
 نحو ذلك لقولهم كما في الذي كرمك واهلكك والذي سبى اولادك
 وقد يكون للتسليم نحو ايها الذي نزل عليه الذكر انك لم تجن
 ان الباب لا تكاد تقتضي **والاشارة** اي تعريف المسند اليه
 من اشارة متى صلح المقام له وانصل به عرضا مقام الضال
 هو ان يصح لحضاره في هذه السامع بواسطة الاشارة اليه حقائق
 اصل اشارة الاشارة ان يشاء او مشاهد محسوس قريب او بعيد فان لم
 بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه مشاهدة فليصير
 كالمشاهد وتنزل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الفرض للوجوب
 له او للمخرج فقد اشار الى تفصيله بقوله **لتبيين** اي المسند اليه **أكمل**
تبيين **نحو قوله** اي ابن الترمذي **هذا ابو الصقر** **قوله** انضبط على اللوح او
 على الحال في محاسبه من قبل شيان بين الضال والسلم وهما يجرتان بالبادية
 يعزى بيقين بالبادية لانه فقد العز في الحضر او التعرض **بجوابه** **السامع**
 حق كانه لا يدرك غير المحسوس **قوله** اي الفرمزدق **او قلنا** **ياي** **فجنتي** **نظم**

بهاء

بان
العقلية

سلك

هذه الامور للتجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله **اذا جعنا يا جبرئيل**
الجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط
 كقولك هذا اذ لك اذكر **زيد** اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد
 تحقق التوابع فان قلت كون ذلك القريب ذلك البعيد وذاك المتوسط
 بغيره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر في هذه المعاني لا
 يبحث عن الكثر انما هو اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كما ذكره صاحب
 والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة مستظرفة
 ان هذه القريب مثله وعلم المعاني من حيث لانه اذا المراد بيان قريب
 يؤول بهك او هو انما على اصل المراد الذي هو الحكم على لانه
 عند الشيء بوجوب تصويرها كما كان ولو سلم فذكره في هذه المسألة
 وتبين لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله **او تحقير**
 اي المسند اليه بالقرب **نحو هذا الذي يذكره القلم** وقد يقصد به تقرير حصوله
 وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت **او تعظيمه بالبعد نحو الم** ذلك الكتاب
 منزلة بعد درجة ومرتبة محلة منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشي
 كقول الامر لبعض حاضره ذلك قال **كذا او تحقير** **ه** **بالبعد كما يقال ذلك**
التعين فخل كذا منزلة بعد عن سلحة عند الحضور والمخاطب و
 مقالة محلة منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك الصالح للاشارة الى غائب
 عينه كان او معنى بان يحكى عنه او لا ثم اشار اليه نحو ان في قولنا ذلك
 التوابع ومنه من يدعي ان ذلك الضرب لا الضرب المحكي عنه غائب ويجوز

على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الذي يدل وهذا الذي هذا الضرب وهذا
 المذكور عن قريب فهو وان كان غائبا لكن ذكر مجرى عن قريب فكانت حاضرة
 وقد يدرك المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالذات العظيم وذلك في
 نظم لا فعل لانه المعنى غير مدر كحشا فكانت بعيدا **او التنبيه** اي انظر
 لما يليه بالاشارة للتنبيه **عند تعقيب المشارة اليه باوصاف** اي عند
 اوصاف على عقب المشارة اليه نقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم نقول
 الثاني بالباء نقول عقبه **بالشيء** اي جعلت الشيء على عقبه
 التنبيه على ان المشارة اليه **جدير بما يرد بعده** اي بعد اسم المشارة
 واجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشارة اليه **نحو** الذين يؤمنون
 من الصلوة الى قوله **اولئك على هدي من ربهم واولئك**
مسلحون تعقيب المشارة اليه وهو الذين يؤمنون بالغيب باوصاف متعديدة
 من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد
 اسم اشارة تنبيهها على ان المشارة اليه احقا بما يرد به **اولئك** وهو كونه على
 الهدى عاجلا والفرق من العلاج **اجلا** من اجل اقتضائهم بالاوصاف المذكورة
 اوله لا يكون طريقا الى احضار سوء الاشارة بجهل المتكلم او السامع بالحل
 او لنحو ذلك **باللام** اي تعقب المسند اليه باللام **للاشارة اليه** اي
 حصته من الحقيقة معجزة بين المتكلم والمخاطب **اجل** كان او اثنين
 او جماعة يقال عهدت فلانا اذا اصر كنه وقبته وذلك لتقدم ذكره
 صريحا او كناية **نحو** **ليس الذكر كالا** اي ليس الذكر الذي طلبت امرا

عن **كالتنبي** كالاتي التي **وهبت لها** فالانني اشارة الى ما سبق ذكره
 صريحا وقوله قالت ريت اني وضعها انني كنه ليس مسند اليه والذات كنه
 اشارة الى ما سبق كناية في قوله ريت اني ريت كذا ما في بطني صريحا فان
 لفظ ما وان كان يعبر الدكور والافات لكن التجوز وهو ان يعبروا
 لخدمة بيت المقدس انما كان للدكور دون الافات وهو مسند اليه
 عن تقدم ذكره لعله المخطط به بالقرائن نحو خرج الامير اذا
 الامير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون
 للاشارة الى الحاضر كما في وصف المندوب واسم الاشارة
 الرجل وهذا الرجل **او** للاشارة الى **نفس الحقيقة** مفهوم المسند
 لما صدق عليه من الافراد **كقولك الرجل خير من المرأة** وهذه الاشارة
 على المعرفة نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو
 ذلك لانه التعريف للماهية **وقد ياتي** المعرف بلام الحقيقة **واحد**
 لانه من الافراد **باعتبار عديته** **في** المطابقة ذلك الواحد الحقيقة
 يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع الحقيقة المتحددة
 في الذات على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معبودا في ذاته
 مجزيا من حيثيات تلك الحقيقة بمطابقا اما كما يطلق على الطبيعي
 على كل من حيثياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس المقصد الى نفس الحقيقة
 مرجع في هي بل مرجع للوجود والامن حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
 بل بعضها **كقولك ادخل الشرف** حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل

ثانية دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتخذة والذات
وانه اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيها
ثمة فجاء التعلل باعتبار الوجود لا اعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة
مستحق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس خولفت اسماؤه وتلقيت
الاسم موضوعا لواحد من احوال جنسه فاطلاقه على الواحد
في الصل وضعه واسماؤه موضوعا للحقيقة المتخذة والذات
اعلى الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة
يعود التعلل منها فكل النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض
منه بخلافه دخل سوقا خلا والمعرف خولفت السوقة فانه
الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالتخول مثلا
فهو كاحد مخصوص بالقرينة فالجسود واللام اذن بالنظر والقرينة
سواء بالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله **وهذا في الحق كالتكرار**
يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ تجري عليه احكام المعارف من
وقوع مبتدأ وذو الحال وصف بالمعرفة وموصوفها بخلاف ذلك كعلم الجنس
وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطررتم اليها الحكم بكونه معرفة ولو
خواسماة عليها حق تكلفوا اما تكلفوا ويحتمل ما ذكرنا من تكرر
العود التكرار في قوله وقد ياتي في المعارف بلام الحقيقة اولى من عوده الى
مطلق المعارف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكن هذا المعنى
في المعنى كالتكرار في كامل معاملة النكرة كغيره فيوصف بالجل قوله

ولقد امر على اللبث يستثنى وفي التنزيل لكل الجمار يحمل أسفاراً على أن
صفة الجمار وفيه إلا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيع
على أن قوله لا يستطيعون صفة للمستضعفين والمستضعفين والولدان
والنساء والولدان صفة الموصوفين وإن كان فيه حرف التعريف فليد
يعينه كذا في الكشاف وهو مخرج في أن اللزوم والمستضعفين
كما سدا كره من قريب إن كان اسم الموصوفين يصح هذا أيضاً
أيضاً يعامل معاملة هذه المعرفة كما ذكر صاحب الكشاف
عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللبث يستثنى فيسح
أعني قوله غير الغضوب عليهم وصفه فان قلت للمعرف بلام الحقة
وعلم الجنس إذا اطلاق على واحد كما في نحو دخل السوق ورايت أسامة مقبلة
لحقيقة هوام مجاز قلت بل حقيقة أدلة يستعمل فيها وضع له لأن معنى
استعمال الكلمة في المعنى أن تكون العرض لأصلي طلب دلالة على ذلك
المعنى وتقصي المراد منها وانت إذا اطلقت المعنى في العلم المذكور من
على الواحد فانتما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة فهو يستعمل المعنى فيها وضع له ويعتبر هذا
في جمل الاستقامة وقد يفيد المعنى في اللام المشار إليها بالحققة
الاستغراق نحو أن الإنسان ليس خمس أسير باللام إلى الحقيقة لكن لم يصدق
بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأقران بل
في ضمن الجميع بل دليل صحة الاستغراق الذي شرطه دخول الشيء في الشيء

منه لو سكت عن ذكره وبحقيقة ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار
 وجوده في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او بعضها او كلها واسطة
 ما في الخارج فاذ لم يكن للعضوية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع
 انظر صاحب الكشاف حيث يفتي لا في الجنس على ما يفيد الاستغراق
 قوله تعالى ان الانسان لخبث خسرته للجنس وقال في قوله تعالى الله
 سبحان الله للجنس في تنافوا وكل محس وكثير اما يطلقه على ما
 والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون
 والخاص ان اسم الجنس المترك باللام اما ان يكون
 من الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد هو
 تعريف الجنس والحقيقة ونحو علم الجنس كسامة واما على حقيقة معينة
 منها واحد او اثنين بل جماعة وهو العبد الخارج عن غيره علم الشخص
 كزيد واما على حقيقة غير معينة وهو العبد الذي هي ومثله الذكر وكل
 واما على كل الافراد والاستغراق ومثله كل مضافا والذكر والاختصاص
 تميز بعضها عن بعض لا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الإشارة
 الى الماهية من حيث هي لا يميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها
 دلالة على البعوضة والكلمة مخبر عن ذكرى وان قصد به الإشارة
 اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يميز عن تعريف العبد وهذا حاصل
 الاشكال الذي اوردته صاحب المطالع على هذا المقام وجواب ان اللام
 عدم تميزه عن تعريف العبد على هذا التقدير لانه النظر في المعهود الى فرد

مبتدئ أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة فإن النظر فيها إلى نفس
المأهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذه المعنى غير معتبر
في اسم الجنس الشك في عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدم **وهو**
أي الاستغراق **ضربان حقيقي** وهو أن يرا وكل فرد مما يتناول
بالحسب اللغة **نحو عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة**
أن يرا وكل فرد مما يتناول اللفظ بحسب متفاهم العرف **كقول**
الأمير الصاغية أي صاغية بلبه أو مملكية لأنه للمفهوم

فان قلت الصاغية جمع صايغ واللام في اسم الفاعل واسم
من صول العرف تعريف عند غير المتأخرين فكان التمثيل مبني على هذا فقلت
في اسم الفاعل والمفعول معنى الحدوث لأنهم يقولون أنه فعل في صورة الآدم
ولما يعمل وإن كان معنى الماضي وأما ليس معنى الحدوث نحو المؤمن في الخبر
والصايغ والمجايد فهو الصفة المنبهة واللام فيها عرف تعريف اتفاقا
وكلام الكشاف المفتاح يفصح عن غير ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد بقسيم
مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضا يأتي الاستغراق
نحو كرم الذين يأثرونك لا مزيدا أو اضر بالقائمين الأعمى وهذا ظاهر
واتفاق المفسرين سواء كان بحرف التعريف أو غيره **أشمل** من استغراق الشيء للجميع
لهذا يتناول كل واحد واحد والخطب الإفراد واستغراق الشيء إنما يتناول
كل اثنين اثنين واستغراق الجميع إنما يتناول لكل جماعة جماعة ولا ينافي
خروج الواحد والاثنين بدليل صحة **الارجال في الدار إذا كان فيها رجل**

رجل
 أو **رجل** فانه لا يصح اذا كان فيهما رجل او رجلان وانما اورد السالك
 بلا التي لتفي الجنس لا لثبوت الاستغراق ويبارك ذلك ان النكرة في سياق
 النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق
 الامر جوا الا عند قرينة نحو ملجأ رجل بل رجلان فانه حينئذ
 يعلم الاستغراق والنكرة والايضا بظاهرة فعدم الاستغراق قد
 افيد مجازا كثيرا في المبتدأ نحو مرة حينئذ جردة وقليلة وغيره
 ما قدمت في المقامات يا اهل الذم المعنى وقيمة ثم اقام
 مع بظاهرة نحو ملجأ في منزرجل او مقدرة نحو لرجل
 منار فلو نفي في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل ولا رجل ولا ثار بل
 رجلان والى هذه السائر صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا يفي في الواقع
 نحو جيب الاستغراق وبالنزوع نحو زه ولقائل ان يقولوا سلم
 كون استغراق المفرد اسم في النكرة المنفية فلا سلم ذلك في المعرفة باللام
 بل الجمع المحل للام الاستغراق يشمل الاو اكثها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة
 اهل الاصول والخود اولى الاستغراق مرسوخ به ائمة التفسير في كل ما وقع في
 التنزيل من هذه القبيل خوا علم غيب السموات وعلو آدم الاسماء كلها واد
 قلنا للملائكة اسجدوا لله سبحانه يحجب المحسنين وما هي من الظالمين بعيد وما الله
 يبدى ظلمنا للعالمين وغير ذلك ولهذا اصبح بلا خلاف ونحو في القوم او
 العلماء الا يزيدوا لا الزيد مع امتناع في كل جماعه من العلماء
 الا يزيد على الاستثناء المتصل فان قيل ان المفرد يقتضي استيعاب

الاحاد والجمع لا يقتضي الاستيعاب بالجمع حتى ان معنى قولنا اجاءوا الرجال
جاء في كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاشيين
من الحكم بخلاف المفرد قلنا الواسم فلا يمكن خروج الواحد والاشيين
ايضاً لان الواحد لا يجمع من الجمع والتقدير ان كل جمع من الجمع
والحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار
الجمع دون كل فرد حتى يصح مجاء في جمع من الرجال باعتبار مجي
فرد من منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره
قوله تعالى ربنا اني وهن العظم مني اذ تركت جمع العظماء
شبه الوهن العظام فرداً فرداً الصحة حصول وهن المجموع بوهن
دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام
وحصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
لان الاسم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بالاجم
في افراد البعض العظم ما ذكر في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى
الجنسية وقصد الدال هذه الجنس التي هي العموم والقوام واسداساً
مركب من الجسد فقد اصابه الوهن ولو جمع كان القصد الى معنى اخر
وهو انه لم يرس منه بعض عظامه ولكن كلها على التوابع وهنت العظام
كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كان وقع
من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى معنى ما قبله
وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام من شرح في ان وهنت العظام

يفيد سمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه إلا البعض وكلام المشايخ
 صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد
 فالشافري بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء
 انه مراد صاحب الكشاف انه لو جمع الحان قصد الحان بعض عظامه مما
 الوهن ولكن الوهن اصاب الكل وحيث هو كل والبعض يفي خارجا
 لما بين ومنشأ هذه التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان
 سمي بالآدم تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقتدر في عالم الصور
 سيد الكشاف مستعملون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب
 الذين ان يجمع ليدينا وكل محس وفي قوله تعالى وما الله بظالم للعالمين
 انه يترك ظاهرا وجميع العالمين على معنى ما يبين شيئا من الظلم لحد من خلقه
 وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائين قط
 وفي قوله رب العالمين انه يجمع ليسهل كل جنس مما سمي بالعالم يعني النوع
 لتوهم انه اسارة الموهن العالم المحسوس للمشاهد فجمع يفيد سمول و
 الاحاطة ولا تخفى عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل
 لكنه قصد ههنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة
 لان المفرد يفيد سمول الاتحاد والجمع يفيد سمول الاجناس وذلك لانه
 اذ لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين
 متساويين ولا لكل جنس مما سمي بالعالم ههنا هذه الاتفاق وايضا لا دلالة
 لقوله ليسهل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا اما قيل ان العالمين

بما هيات مختلفة فيتناولها للجمع خلا والعظام وذلك لان هذه الفرق
لا ينفك عقل ولا نقل وبالحكمة فالقول بان للجمع يفيد تعلق الحكمة
لكل واحد من الافراد مشتبا كان او منفيا مما قرره الائمة وشهد به
الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجد له فيها
ذلك الكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المطلق **فقط**
في المعرفة بعلام الجنس في وجه اخر وهو ان المطلق يصلح لان يراد به حاضر
الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله الذئب والجمع يصلح لاضافة
الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية يمنع
من ان المطلق في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا
في الكشاف فحق قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحد منها مجاز من قولهم
بنو فلان قتلوا زيدوا وانما قتل واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس
رضي الله عنهما ان الكتاب الكريم المكتبة ويقتضيه صاحب الكشاف بانه اذا ريد
الواحد الجنس الجنسية قائمة في وحدان الجنس كما لم يخرج منه شيء
واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية في الجمع قلت
هذا الكلام مبنى على ما هو المعبر عنه عند البعض من ان الجمع المعروف باللام
معنى كل جماعة او رده توجيهه الكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم يقصد
انه ملغى به بل لئلا يصرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك
وانما اطنبت الكلام في هذه المقام لانه من مسارج الانظار ومطارج
الافكار لم زلت فيه للافضل اقدمهم وكلت وول الواصل الحق فيهم

ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو ان اقر او الاسم يدل على حلة معناه
واستغراق يدل على تعدده والوحدة والتجديد مما يتناقضان فكيف
تحتج ان اشار الجواب بقوله **ولا تنافي بين الاستغراق والافراد**
في الدال على الاستغراق كحرف النفي والام التعريف **اما يدخل**
على الاسم لمجرد كونه **مجردا** عن الدلالة **معنى الوحدة**
في الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بغير الجمع
لما دل على الحافظة على التناهي للفظ **ولا تنافي** واللفظ الدال
على الاستغراق **معنى كل فردية** **الاجتماع** **لا افراد** **ولم يمتنع**
معنى ينفذ **الجمع** عند الجمهور وان حكاية الاختصار في نحو **الذين** **الصف**
والذين هم **البيضا** **وا** **قوله** **ثم** **يسمى** **المنطقة** **امشاج** **فلان**
الثوب **مؤلف** **من** **قطع** **كلها** **سمي** **اي** **خلق** **والمنطقة** **مركبة** **من** **اسماء**
كل منها **مشتق** **فوصف** **المؤلف** **بوصف** **مجموع** **الاجزاء** **لانه** **هو** **يعني**
بالاضافة **اي** **تقر** **بالمسند** **اليه** **باضافة** **الى** **شيء** **من** **المعارف** **انها** **اختص**
طريق **الى** **احضار** **المسند** **اليه** **في** **ذهن** **السامع** **نحو** **قوله** **الجمع** **من** **قوله**
لما في **هو** **اي** **هو** **يحيى** **وهذا** **الحضر** **من** **الذي** **اهواه** **و**
نحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفقرط السأمة لكونه لبعض
التجويد على التخييل **مع التركيب** **اليما** **ين** **مضد** **اي** **مبعد** **ذهب**
في الارض وتمامه **جند** **في** **بمكة** **موت** **والجند** **المجنون** **المستبغ**
والجند **ان** **الشخص** **الموت** **الموت** **لفظ** **البيت** **جند** **ومعناه** **تأسف** **وتحشر**

عليه **بالحجب** **او** **تضمنها** **تعظيما** **لشأن** **المضاف** **اليه** **او** **المضاف** **اليه**
في **الاول** **عندي** **خص** **في** **الثاني** **عند** **الضيف** **مركبة** **في**
والثالث **عند** **السلطان** **عندي** **تعظيما** **لشأن** **المستكمل** **بان** **عبد** **السلطان**
عنده **وهو** **ان** **كان** **مضافا** **اليه** **لكنه** **غير** **المسند** **اليه** **المضاف** **وعينه** **ما**
اضيف **اليه** **المسند** **اليه** **وهو** **المرا** **وبقوله** **اي** **غير** **ما** **او** **لتضمنها** **تحقيقا**
المضاف **نحو** **ولك** **الحج** **مضرا** **او** **المضاف** **اليه** **نحو** **ضارب** **من** **يد** **حاضر**
او **غير** **ما** **نحو** **ولد** **الحج** **مضرا** **او** **المضاف** **اليه** **وقد** **تكون** **الاضافة**
لأشياء **ما** **تفصيل** **معدون** **نحو** **انفق** **اهل** **الحق** **على** **كذا** **الاول** **لا** **يمنع**
عن **التفصيل** **ما** **يفرغ** **كقوله** **بعض** **على** **بعض** **من** **غير** **مخرج** **نحو** **حضر** **اليوم**
عليه **البلد** **وكالتفرج** **بينهم** **واهانهم** **نحو** **علماء** **البلاد** **ليسوا** **اكن** **او** **كسامة**
السامع **او** **المخاطب** **نحو** **حضر** **اهل** **السوق** **ولتضمن** **الاضافة** **تحريرا**
على **الكرم** **او** **الفحل** **او** **نحو** **ما** **نحو** **صديقك** **او** **صديقك** **بالباب** **ومنه** **قوله**
تعالى **لانتصار** **والدة** **بولدها** **ولا** **مولود** **له** **بولده** **فانه** **لما** **نهت** **للمرأة**
عن **المضارة** **اضيف** **الولد** **اليها** **استعطافا** **لها** **عليه** **وكذا** **الوالد** **او** **لتضمنها**
استسنانا **نحو** **ان** **سواك** **الذي** **لم** **يسل** **اليك** **المجنون** **او** **اعتبار** **الطيف**
بجارتها **وهو** **الاضافة** **بإدق** **ملازمة** **من** **غير** **ذلك** **والخصاص** **نحو** **كوكب**
الحق **لانه** **لا** **يطرق** **الى** **احضاره** **سوى** **الاضافة** **نحو** **فلام** **زيد** **لما**
والافادة **الاضافة** **بجنسية** **وتعني** **ما** **لقولهم** **نذلك** **على** **خزاني** **الارض**
الفتحة **من** **مرا** **تحتها** **عني** **على** **جنس** **الجن** **اي** **ذلك** **لانه** **الاسم** **المفرد** **مطلوب**

الاسم

لمعنى الجنسية والعزبة فاذا اضيف اضافته من خواص الجنس دون
 المعزوم علم ان المقصود به الجنس كالموصف في حق ولا طائر يطير بحاجته
 على ما ينبغي ان شاء الله تعالى **واما تنكيره فلا افراد** اي تنكير المسند اليه
 بالقصد الى فرد غير معين مما يصدق علينا اسم الجنس **نحو وجا جملته**
اقضي المديته ينبغي او النوعية اي القصد الى نوع منه **نحو وعلى انصاف غنار**
 اي نوع من الاعطينة غير ما يتعارفه الناس وهو عطاء النعام عن ايات
 الله وفي المفتح انه للتعظيم اي غناؤه عظيمه تجب ايضا وهم بالكمية
 وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك
 والتعظيم اول عليه واو ثانيا **او العظيم او التحقير** يعني انه بلغ
 في ارتفاع شأنه والخطاطة مبلغا لم يكن ان يعرف **كقوله** اي قول
 ابن ابي السيمط **لم حاجب** اي مانع عظيم في كل امر يشبهه اي يعيبه
وليس له عز ظالم العرف اي الاحسان **حاجب** حقير فكيف بالعظيم **او التنكير**
كقوله ان لا تبالوا ان له لغما او التقليل **نحو ومنه من ان الله اعظم**
 والفرق بين التعظيم والتنكير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلى
 الطبقة والتنكير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقدير كذا في المعاداة
 والمؤنة وفات والمبهمات هما وكذا التحقير والتقليل والميل في اشار
 بقوله **وقد جاء للتعظيم والتنكير** **نحو وان يكذبوك فقد كنت ميتا**
اي ذو وعد وكثير هذا اناظر الى التنكير **وايات عظام** هذا اناظر الى التعظيم
 وقد جئ للتحقير والتقليل ايضا **نحو لعلنا نبينا** اي حقيرا قليلا

والتعظيم والتنكير وقد جئ معان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد
 ينكر المسند اليه لعدم علمه بالكمية جهة من جهات التعريف حقيقة ان تحللا
 او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سمعت مائدة ميم لطول
 الحبل يملكه شمله لم يقل ميمه احمر ان من النصيح بنسبة التسمية الى
 ميمه المدح وجعل اصله المفتح التنكير وقوله تعالى ولئن متهم فمخة
 من عذاب ربك للتحقير ولعن رض المص بان التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس
 الكلمة لانها اما من قولهم نخت الخ اذا هبت اي هبت او من فتح الطيب
 اذا اخرج اي فوجده وجوابه انه ان اراد ان البناء المرة ونفس الكلمة مثلا
 فالإضافة التحقير فانه لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل السددة و
 الطعنه وان اراد ان التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحسب العذر
 للتنكير صلا فممنوع للفرق لظاهر بين التحقير في لغة العذاب وبينه
 في لغة العذاب بالاضافة وما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى
 اني اخاف ان يستكبر عذاب من الرحمن اي عذاب ما مثل اي شيء من العذاب
 ودلالة للفظ المستضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني
 كما ذكره بعضهم لقوله تعالى مستكبر فما اخذتم فيه عذابا عظيما ولا العفو
 من الكبر **الحليم أشد** **ومن تنكير غير** اي غير المسند اليه **لا افراد او النوعية**
نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة
 معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من
 انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يخص بذلك النوع من الدواب **ومر**

وقيل لوم وهو من العذر
 وانما العذر والعذر
 ولا عذر له من خلقه
 جوابه في قوله المستكبر
 الاستغنى له بالادب
 والضمير في قوله مستكبر
 بمعنى الغفور الرحيم
 وقيل لوم هو من العذر
 كمن ذكره في قوله

به من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة للمقتضية لشك المسند اليه
 هو ان كان المقام لا افراد شخصاً او نوعاً كقوله والله خلق كل دابة من ماء
 وقوله ثم بعضهم انما هو بالاسناد مطلقاً لا يتعلق بالتمثيل بالآية وبعضهم
 انه مسند اليه لقدر اذ التقدير كل دابة تخلقها الله من ماء او ماء مخصوص
 خلق الله كل دابة منه وتعتق ظاهراً بقصد صاحب المفتاح الخاتمة تمثيل
 مثال كون المقام لا افراد شخصاً او نوعاً لا لشك المسند اليه وهذا الكلام
 كثير فليتبين له **والله اعلم** فاذا نقول **حرب من الله ورسوله وللحق**
ان نقول اننا احق بضعفنا اذ الظن مما يقبل السد والتضعف
 فلفظ المطلق ههنا النوعية لا التأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد
 التنوع كالتعظيم والتحقيق والتنكير بخلاف ما وقع بعد لام المفعول
 المطلق وهو ان يحمل الاشكال الذي يور على مثل هذه التركيب وهو ان المستحق
 المفعول يجب ان يستثنى من متعده مستثنى حتى يدخل فيه المستثنى فيبقى يخرج
 بالاستثناء وليس مصدر فظن محتمل غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن
 فبينه مع الحاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير
 اي ان نحذف الا نظر ظناً ومثله قوله وما اعتره السبب الا اعتره امر ما اعتره
 الا السبب اعتر امر ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قوله ضربت زيداً مثلاً يحتمل
 من حيث هو ان المحاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يحسب مجازاً كانه قد
 والشروع في مقدامة فيه كاحتمال بصير المستثنى منه كالمفعول الثاني
 للضرب وعجزه من حيث الوهم فكذلك قلت ما فعلت شيئاً غير الضرب ومن شكي

غير المسند اليه للنعارة وعدم التعيين قوله تعالى واطرجوه ارضاً يحكم اهلها
 منكوبة مجبولة بعدة عن العمان والتقليل قوله فيوماً يجمل نظر الروم
 عنهم ويوماً يجمل نظر الفقر والمجدياً اجمع عدد نزيه من جنودك وفي سائر
 ونحوه ليس من فضان جودك وعطائك واعلم ان كان التنكير
 وهو في معنى البعوضة يفيد التظيم فكذلك اذا صرح بالبعوضة كقوله تعالى
 وبع بعضهم من جمات امراد فحذف اصل الله عليه ولم يبق هذا الابهام من تعظيم
 فضله واعلم ان قوله ما لا يخفى ومثله قوله او يربط بعض النفوس جماتها
 امراد نفسه وقد يقصد به التحقيق ايضاً نحو هذه الكلام ذكره بعض الناس و
 التقليل نحو كفي هذا الامر بعض اهتامة **واما وصف المسند اليه**
 كقول المتن ذكر التوابع ونحوه الفصل عن التنكير كاعلم ما هو المناسب من ذكر
 التنكير بعقب التعريف وقد تم السكاك على التنكير نظر الى ان ضمير الفصل
 وكثير من التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع
 ذكر الوصف كقوله وقومعه واعتباراً به والوصف قد يطلق على نفس السامع المخصوص
 وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب هنا ليوافق قوله واماميات
 واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه **فلكونه اي**
 الوصف **مبيناً له** اي للمسند اليه **كاشفاً عن معناه** كقولك **الجسم الطويل**
العرض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف اي نحو هذا القول
 فيجوز كونه الوصف للكشف لا كونه وصفاً للمسند اليه قوله او من ينحس
 في موشة فضالة بن كيلة من قصيدة او لها اي انما النفس لخلي جرحاً

هذا هو الوجه في قوله تعالى
 اذ لم ارضهم ان ياتيهم
 وقوله او يربط بعض النفوس
 جماتها
 على الفعل الواحد مع عدم
 قوله

انه الذي يتحد من قد وقع في قوله ان الذي يجمع السمات والصفات
 والبر والنجس **الا لشيء الذي يظن بك الفيل كان قد راى وقد سمع**
 الاعمى والبصير الذي للمؤكد وهو ما من نوع خبره ان او مضمون
 صفة الاسم ان او يتقدم على خبره في قوله بعد عدة ابيات **او**
 فلا يرفع الاسناد من امر لمن قد سجدوا للمبدع فلا الاعمى ليس مستداليه
 وقوله الذي يظن **او** اخره وصفه كاستفادته من غيره **او** الاعمى ان
 سئل عن الاعمى فاستد البصير ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى لا اله الا
 خلقهم اذ امس السجدة وعا واذ امس الخيز منوعا فان البصير سرعة
 الخيز عند من المكدرة سرعة المنع عند من الخيز **او مخصصا** المراد بالخصيص
 ما يعم تقليل الاستدراك وفتح الصغار وعند الحاجة التخصيص عبارة عن تقليل
 الاستدراك وفتح الاحتمال وعند الحاجة التخصيص عبارة عن تقليل الاستدراك
 الحاصل في النكرات نحو حاله فانه كان حسب الوصف محتملا لكل فرد من
 افراد الرجال فلما قلنا عالم قلنا ذلك الاستدراك والاحتمال وخصصة يفر
 من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن فتح الاحتمال الحاصل في العوارف
نحو من يد التاجر والتاجر عندنا فانه كان محتملا للتاجر وغيره
 فلما وصفته بغير وجه الاحتمال يكون الوصف **فدحا او دما** او زحما
نحو بائي زيد العالم او الجاهل او الفقيه حيث يتعين الوصف
 اعني زيدا قبل **في صفة** اية ذكر الوصف والتعريف اما بان لا يكون له مركب
 في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واستطر هذا

هذه الاشياء
 الخ من امور كثر
 لا اعلم ان كان

او

لثلاثة يصير الوصف مخصصا **او** **بالمعنى** اذا كان الوصف متضمنا لمعروف ذلك
 الوصف **نحو امس الفيل كان** **او** **بالمعنى** فان امس ما يد على الله ويرود
 يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما يقال ومنه قوله تعالى وما من اية
 في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حية وجمادى اية وطائرا ما هو من خواص الجن
 لبيان ان القصص فيهما الى الجن دون الفرح وهذا الاعتبار افا وهذا
 الوصف زيادة التعظيم والاحاطة **او** **بالمعنى** ان الوصف قد لا يكون
 جملة وليس شرطية تنكر الموصوف لان الجملة التي لها محل في الاسم ارجح صحة
 وفتح الفرح موقعها والمفرد الذي يسبكه من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار
 الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا امرا وقر قال ان الجملة نكرة والآن
 فالعرف والتعريف في خصوص الاسم وجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان
 الصفة يجب ان يعتقد للتعلم ان المخاطب عالم بانصاف الموصوف مضمونا قبل ذكرها
 وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويخبر عنه بما كان يعرفه قبل ان تصفه
 بمضمون الصفة فيجب ان يكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل
 ذكرها والاشياء ليست كذلك فلو علمها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول
 فان قلت قيل قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم من يستطيق ان يفقه
 من اقسام بالله ليبتليكم والقسم وجوبه صلة **فقر** قلت مراده ان الصلة وهو
 الجواب للمؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال
 في تأكيد الاخبار والله لا يدقائم والانسان انما هو نفي الجملة القسمية من قولنا والله
 واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان السطرية خبرية بخلاف السطر فان قيل

انما

وفي كلامه ايضا ما يستخرج بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى فانفقوا النار التي فتقدوها الناس والمجاعة ان الصلة يجب ان يكون
قصة معلومة للخطاب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم ثم انفسكم
واهلكوا ناراً فتقدوها الناس والمجاعة ثم قالوا فتجاءت انما هي معرفة وفي سورة
التحريم نكرة لانه الآية في سورة التحريم نزلت او لا بمكة فعرفوا منها ناراً موصوفة
بهذه الصفة تجاءت في سورة البقرة مسائل اياها ادماع في اول قلنا يمكن
ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوماً لتحقيق عند الخطاب في سورة التحريم
للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمسكرين لما سمعوا الآية
علموا ذلك في سورة البقرة **واما تأكيد** **فليس** اي تقرير المسند اليه اي
تحقيق معنيهم ومعلومه الذي جعله مستقراً محققاً ثانياً بحيث لا يظن بغيره خوفاً في
زبد يزيد اذ اطلق المشكك غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه وعرج على معناه
ومثل هذا وان كان يمكن امكان حمل على فتح توهم التجوز او التثنية لكن فرق بين القصد
الوجرد والتقرير كما يطلع عليه فضل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل وذكر العلامة
رحمته في شرحه ان للامراة مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اق موضع من مواضع بحث
التقديم والتأخير بطلاناً عليه وهو خلاف ما صرح به في جوابه في نحو لا تملك بيتك من ان
تأكيد المسند اليه اما يفيد تقرير الحكم المحكوم عليه وللحكم فان قيل انه لم يرد
التأكيد الضمني بل مجرد التكرير في ان عرفت وان عرفت فانه يفيد تقرير الحكم
وتفويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى
الحق بجمعهم بانه ليس في نحو عرفت فاوعرفت انت تقرير الحكم وانما هو مجرد

تقرير المحكوم عليه علم ان التأكيد لم يرد تحقيقاً تفويلاً في فضل التقديم
والتأخير مع الفعل بل في اخر بحث تأخير المسند اليه ولو سلم انه لا يرد ذلك فليكن
قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره ونحوه لا يمكن بقاء من ان المجرد تقرير المحكوم عليه
دون الحكم كما يحل قوله في الايضاح كما سياتي في اشارة الى هذا ولو سلم كان ينبغي
التعريف بالتخصيص وهو ان لا يتعرض لانه الذي يعبر في المسند اليه مؤخر على انه تأكيد
ثم قد التخصيص والظاهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في فضل
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو اناسيت في حاجتك وحدي والغيري
تأكيد لتقرير التخصيص الحاصل من التقديم وادراة في هذا المقام مثل ايراد
كل رجل عاقل وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لا يدفع توهم عدم التناول مع انه
ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحية ولهذا لم يغير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في
كاتبه ولا حاجة الى حمل الكلام المص على ذلك كيف وهو يعرف على السكاكي في المثال
هذه المقدمات ومن ان يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تأكيد المسند اليه
يكون لتقرير الحكم بخلافه فافتد او تقرير المحكوم عليه نحو اناسيت في حاجتك وحدي
او لا غيري غلط فالحق عن امر تكا به عني بما ذكرنا من الوجه الصحيح **او دفع**
توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللقن الامير نفسه وعينه لثلا
يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض علمانه مثلاً **او دفع** توهم
التشبيه نحو في زيد بن زيد لثلا يتوهم ان المجازي عمو وانما ذكر زيد على سبيل
الهو ولا يدفع هذه التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر **او دفع** توهم عدم
الشمول نحو جاني القوم كلهم او ليجوز لثلا يتوهم ان بعضهم لم يحل الا انك

لم تغد بهم وانما جعلت الفعل الواقع من التخييل المعنى الواقع من الخلق في الوجود
فجعلهم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيداً وانما قتله واحد منهم ودرهم الجميع
بين كل واحد من حصة المقام لقوله تعالى فوجدنا الملوك كلهم اجمعون بناء
على كثرة الملوك واستبعاد سجون جميعهم مع تفرقهم واستعمال كل من منهم
بشأنه ولا يردوا التغيير والتفريق على الملبس والادلال لا يجمعون على كون
الشيء منهم في واجب زمان واحد على ما توهم وهم بنا جند وهو ان ذكر عدم السؤل
انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلاً انما
يكون تأكيدها اذا كان المسبوق والاعلى السؤل وحتمه لعدم السؤل على سبيل
التجوز والا لكان تأسيها ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر لا يخفى بقولنا يفيد
السؤل انه يوجب في اصله وان لا يولد لها فهم السؤل من اللفظ واللام يستتم تأكيدها
بالمراد انه يستتم ان يكون اللفظ المقضي للسؤل مستعملاً على خلاف ظاهره وتجوز
فيه التمسك بلامه واما نحو جاني الرجال كلامهما ففي كونه لدفع توهم عدم السؤل ونظر
لان التمسك به يتحقق مدلوله لا يطلو على الواحد اصلاً ولا يتوهم فيه عدم السؤل
بل لا فائدة لدفع توهم ان يكون الجاني واحداً منهما والاسناد اليهما انما
وقع سهواً واما اذا تفرع توهم السامع ان الجاني رسولان لهما او نفران
وهو رسولان الاخر فلا يقال لدفع جاني الرجال كلامهما بل انفسهما وكذا
اذا توهم ان الجاني اثنان والاخر من جنس واحد ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد
المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيان انه اسي تعقيب المسند اليه
بعطف البيان فلا يضاف جند باسم مختص به نحو قوله لا يلزم كون الثاني وضع

صديق خالده

ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وقام عطف ما البيان لا ينصرف في الايضاح
لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
قياماً للناس عطف بيان حتى يبين للمدح لا للايضاح كما يوجب العطف لذلك
وذكر في قوله تعالى لا بعد العباد قوم موداة عطف بيان لعاد وقاسية وان
كان البيان حاصله بدونه ان توهموا هذه المدحوة وسما وتجعل فيهم امر محققاً
للمشبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يرد على ان عطف البيان لا يلزم البيت ان يكون
اسماً مختصاً بمبتدئ ما ذكر في قوله والمؤمن العائذات القطر عطف بيان
وكذا كل عطف اجري عليه بالموصوف نحو جاني الفاضل الكامل لا يرد الاخر في عطف
بيان لما فيه ايضاح العطف المشبهة وفيه شعار يكون علماً في هذه الصفة فان قلت
فلقد ورد المصنوع تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو لانه واحد في اللفظ وصف
وذكر ان للبيان والتفسير اربعة السكاك في باب عطف البيان مصرحاً بان في كل هذا
القبيل في النحو في ذلك قلت ليس في كلام السكاك ما يرد على ان عطف بيان
صانع لجواز ان يربطه من قبيل الايضاح والتفسير فان كان وصفاً صانعاً
يكون ابراه في هذه النسخة مثل ابراهيم رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث
التاكيد على ما هو ادب السكاك في ويكون مقصوده انه وصف صانع حتى لا يفيض
والتفسير لا للتاكيد مثل امس الله ابراهيم ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ
الهيئ حامل المعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدة اعني الانثوية وكذا
لفظ اله حامل المعنى الجنسية والوحدة والعرض للمسوق له الكلام في الاول الذي
عن اتخاذ الاثنين من الاله لاعتنا اتخاذ جنس الاله في الثاني انبات الوحدة من الاله

جواز

الاثبات جنسه فوصف المعين بالتين والى بولجده ايضا جاحدا هذه الخرافة وتفسير
 وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل للمعنى الواحد والثني
 والى على اثنين على الجنسية والعدد للمخصوص فاذا اريدت الالة على ان المعنى
 به منهما والذى يساوقه للحدوث هو العدد سفع بما يؤكد هذه الكلمة قوله
 يؤكد اي يقره ويحققه ولم يفتقد انه ما يؤكد صناعي لانه انما يكون بغير
 لفظ المشيوع او بالفاظ المحفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان يذهب صاحب
 الكشاف ان المعين اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعاتي ليس بشيء اذ
 دلالة الكلام عليه بل اورد في الفصل قوله نفخة واحدة هذا لا يصف المولد في
 امر اللبس فالحق ان كلامه من اثنين واحد وصف صناعي البيان والتفسير كما في قوله
 تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحه جحلي حيث جعل في الارض صفة
 لدابة يطير بجناحه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس والعدد كما سبق
 في باب الوصف فالآيات تستر كان في ان الوصف فيهما للبيان وتقران مرجح
 انه في المعين اثنين والى واحد لبيان ان القصد الى العدد والجنس في دابة
 في الارض وما طائر يطير بجناحه لبيان ان القصد الى الجنس والعدد وتقران
 هذه البعث على ما ذكرت مما لا من يد عليه للمنتصف به بين ان الخلط بينهما
 بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمقصود على ما توهمة القوم واستدلوا
 في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قوله لا صفة تابع يدل على
 معنى في مشيوع انه تابع ذكر ليدل على معنى في مشيوع على ما نقل عن ابن الحاجب
 ولم يدكر اثنين وواحد لالة على الاثنينية والوحدة اللتين في مشيوعهما

ب
يقضه

يكونا وصفين بل ذكر لالة لالة على ان القصد في مشيوعهما الى واحد من بين المعنى
 الاثنينية والوحدة دون الجوز الاخر على الجنسية فكل منهما تابع غير صفة
 يرفع مشيوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يدكر لالة ليدل
 على معنى في مشيوعه فلا يصح في التعريف على معنى من الصفة لانه البتة تكون
 لتخصيص واقا كيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذه المعنى
 يكون العطف من دالة عليه شيئا اخر كما في التخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
 ذكر اثنين وواحد لالة على الاثنينية والوحدة ويكون العطف من هذه ايمان
 المقصود وتفسيره كما ان التأكيد ليدل على معنى الدابة والعطف من التأكيد
 بالامر كذلك عند التحقيق الاتري ان الكل جعل السكاكي جعل الوصف ما هو كاسف
 وموضع ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال وما ان لم يدكر لالة ليدل
 على مقام المبدل عنه الاتري الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعل الله شركاء
 الحق ان لالة وشركاء بمعنى الجعل والحق بدل شركاء ومع لم ان لا معنى
 لتكرار وجعلوا للجنون بل لا يبعد ان يقال لا لالة بدل لالة المقصود بالانسية
 اذ النبي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الالة على امر تفرقة **واما الابدال منه**
 اي المبدل اليه وفي هذه الاسماء بان المبدل اليه هو المبدل عنه وهذه انا النظر
 الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فجاء في الحق ان زيد هو الحق والاقول المبدل اليه في
 التحقيق هو المبدل وفي لفظ المفتاح ايما لذلك **فليز يدلة القرين نحو جاحل اخر**
 فذلك الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذاة المبدل عنه وان كان مفهومه متخايرين
وجاء في القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي لا يكون عين المبدل عنه فلا يعضد

ذاته بعضها ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهومه فحق المبدل الثاني
 اذ جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون البعض لان ما صدر عليه اثنين هو
 عين ما صدر عليه الدير **وسلب زيد ثوبه** في بدل الاستعمال وهو لا بد
 يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مستملا عليه وان كان لا استتمال
 الضرف على المضروف بل من حيث كونه من الاعلى اجالا ومقتاضيا له بوجوه مما لم يحسن
 يبقى التفرع عند ذكر المبدل منه متشوقة والى ذكره مستطرة له فيجوز فيجوز هو مينا
 والمختص بالاجمال اولا وسكت عن بدل الخلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان
 قلت له قال هذا الزيادة التفرع في التوكيد التفرع قلت قد اخذ هذا من لفظ
 المفتح على عادة افتتانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعنى واذنا في الياء
 اى التيادة التي هي التفرع والتكسرة فيها الاية الواقة البدل هو المقصود بالنسبة
 والتفرع من زيادة تفصيلا للشيء بخلاف التاكيد فان المقصود من فضل التفرع و
 بيان التفرع في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى اط
 للذين انعم عليهم فاستلوا بدل ذلك كيد لما فيه من التثنية والتكرير و
 الاسعار وان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض الاستعمال
 بلغته لان المتبوع مستعمل على المتابع اجالا فكانه من كونه اولا اما في البعض فظهر
 واما في الاستعمال فلان المتبوع فيه يحتمل ان يكون مجزئ يطلع ويراد به المتابع حتى
 العجبي زيد اذا عجزك على خلا وضربت زيدا اذا ضربت غلامه فحقى في زيد غلامه
 او لخره او حماره بدل لخلط لا بد لستعمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة في بدل
 البعض والاستعمال لا يخلو عن ايضاح المبينة لما فيه من التفصيل لحد الاجمال

والتفسير بعد الامام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر وكان الحسن
 اذ يقال زيادة التفرع في الايضاح كما وقع في المفتح **واما العطف** اي جعل الشيء
 معطوفا على المسند اليه **فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاني فان** **وعمره**
 فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل والواو انما هو الجمع المطلق
 اى البين للحكمة للمفتح والمتبوع من غير تعرض لمقدم او تاخر او معجزة واحترار
 بقوله مع اختصار عن نحو جاني في زيد جاني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل لوجه
 ليس بعطف المسند اليه بل من عطف الجملة **او لتفصيل المسند** بانه قد حصل
 من المبدل كونه اولا وعن الاخر بعده من اخيه او غير مترسخ **كذلك** اى
 مع اختصار واحترار عن نحو جاني زيد وعمرو بعد يوم او سنة وما اشبه ذلك
نحو جاني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاني القوم حتى هذا فمده الثلاثة
 لتفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاعل قد يكون ملائمة الفعل المتابع
 بعد ملائمة المتبوع بلا مصلة وتم كذا مع ملة حتى مثل ثم الا ان فيه
 دلالة على ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق
 ان العطف في حتى ترتيب اجزائه ما قبلها وهذا من الاصغاف والافق او بالعكس
 او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجه لجواز ان يكون ملائمة الفعل لما بعده
 قبل ملائمة للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لحي حتى آدم او في انشاها نحو
 مات الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاني القوم حتى خالدا لاجل
 معا ويكون خالدا ضعفا او اقواهم ثم نحو تفصيل المسند في حتى انه يعتبر
 في ذلك من تعلية بالمتبوع اولا وبالمتابع ثانيا باعتبار ان اقوى اجزى المتبوع

او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالقاء و ثم وحتى يشتمل على
 تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاصح ان يقول اول تفصيلها معا قلت ذلك
 في الاصل العجائز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه قايض لوجه النفي
 التقييد وكذا الابدات وجملة الامرات ما في كلام فيه امر زائد على مجزئات
 الشيء للشيء او لغيره الا وهو العرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا ما
 لا سبيل له الى الشك فيه انتهى كلامه في نحو افرز بل فيفرض يكون العرض ابدات
 مجزئ عمر وبعد مجزئ زيد بل فيفرض حتى كانه معلوم ان الجاني زيد عمر
 والشك اما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند
 للغير حتى لو قلت مجزئ زيد عمر وكان نفيا لمجزئ عقيب مجزئ زيد ويحتمل
 انهما جاءا معا او جاءا كل عمر قبل مجزئ زيد او بعده مدة من الزمان
 فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالقاء في غير تفصيل المسند نحو
 جاءني الاكل والشارب فالنافية اذا كان الموصوف واحد قلت هذا
 في الحقيقة ليس عطف المسند اليه لانه في معنى الذي ياكل ويشرب فيقام
 ولو سلم انه ويزاب عطف المسند اليه فلا دالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون
 لتفصيل المسند **اور** **التاسع** عن الخطأ في الحكم **الى الصواب** وسليحي
 تحقيقه فيجب القصر **خارجا عن زيد** **لا عمر** لمن اعتقد ان عمر الجاني ومن زيد
 او انهما جاءا كل جميعا ومجا في زيد لكن عمر لم يعتقدا ان زيد الجاني
 ومن عمر وكذا في المفتح والايضاح ولم يدكر للمصنف ههنا كونه مثل الاق

الر الى الصواب الا ان النفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمبتوع ولكو ايجابه
 للتابع بعد نفيه عن التابع المبتوع والمسلم كونه في كلام النخاعة ان يكون
 ومجا في زيد لكن عمر لم يدفع وهم الخطا بل ان عمر ايضا لم يجز كز يدبنا على
 ملايسة بينهما وملازمة لانه لا سند لك وهو دفع نواقم يتولد عن الكلام
 للتقدم دفعا ليس بها بالاستثناء وهذا اوضح فانه انما يقال لمجا في زيد
 لكن عمر لم يعتقدا ان المجزئ متصف عنهما جميعا لا لم يعتقدا ان زيد الجاني
 ومن عمر وعلم ما وقع في المفتح واما لانه يقال لمن اعتقدا انهما جاءا كل على ان
 يكون قصر او لا فلم يقل بل **احد** **اور** **الحكم** **عن المحكوم عليه** **الخ** **خارجا**
عن زيد **اور** **خارجا** فان قيل للاضراب عن المبتوع وهو الحكم الذاتي ومعنى
 الاضراب ان يجعل المبتوع في حكم السكوت عنه يحتمل ان يلا بسا الحكم وان لا يلا بسا
 فتخرج في زيد بل عمر ويحتمل مجزئ زيد عدم مجزئته وفي كلام ابن الحاجب انه
 يقتضي عدم المجزئ قطعا واما اذا انغم اليه لا نحو في زيد لا عمر فهو
 يفيد عدم مجزئ زيد قطعا واما النفي فالجزم به على انه يفيد سكوت الحكم للتابع
 مع السكوت عن نبوته وانتفاءه في المبتوع فهو مجزئ في زيد بل عمر وسكوت المجزئ
 لعمر ومع احتمال مجزئ زيد عدم مجزئته وفيه يفيد انتفاء الحكم عن المبتوع
 قطعا حتى يفيد في المسائل المذكورة عدم مجزئ زيد البتة كما في ذلك وهذا يشعر
 كلامهم فيجب القصر وهذا هو الصواب انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمبتوع
 كالمسكوت او الحكم متحقق النبوة له فتخرج مجزئ في زيد بل عمر بل مجزئ في عمر
 لعدم مجزئ عمر ومتحقق مجزئ زيد عدم مجزئته على الاحتمال او مجزئته متحقق

فرض الحكم في المبتدأ ظاهر وكذا في المتن على من ذهب لمجرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المبتدأ مطلقا وفي المتن
على مذهب الجمهور لا يقع في كلام نصيب فكان الاول تركه كبدا للخلط قلت
لعارضين بما ذكره بعض المحققين من النسخة ان بدل الخلط مع بل فيصير مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتذكرك مثل هذه الخلط **او الشك** من المتكلم
او التذكير اي يقع المتكلم السامع في الشك **خارجا عن بيان عموم** والاولاهما
خوفا او اياكم لعل هذا وفي ضلال مبين والتخير او لا بلاحة خوفا ليدخل
الدائر بيان عموم والفرق بينهما ان التخير يفيد بشي على الحكم لاحدهما فقط
بخلاف لا بلاحة فانه يجوز فيها للجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ
بل يجب اخرج ومما عده السكاكي من وجوه العطف في العشرة والجمهور على ان ما
بعدها عطف بيان لا قبلها ووقوعها تفسير الضمير المحرور من غير اعادة الجازم
والضمير المتصل المرفوع من غير تأكيدها وفصل يقوى مذهب الجمهور وهذا النوع لا
طائل تحته **واما الفصل** اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانه يجعله محل
المسند اليه لانه يقرن به اقالاته في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق
هذا الاول من قول من قال لانه تخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبار ان
الرابعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا
هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله سمي لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه
لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه
فيكون ترجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدة ترجع اليها جميعا لانه

جعل احدهما مخصصا ومقصودا او الآخر مخصصا ومقصودا عليه **فالتخصيص**
الى المسند اليه **المسند** يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد الملقم
ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزة الى غيره ولهذا يقال في تأكيده
لغيره فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره
على المسند لان معناه جعل المسند اليه حيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت
نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو الملقم كونه بعد
اليه على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذ اذكرته دون غيره وجعلته
مزمين الاستخاص مخصصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه مزمين ما
يعمه ايضا فلو كان مسندا اليه مخصصا بان يثبت له المسند وهذه المعنى قصر
المسند عليه الا يرى ان قوله في ايتا لم يعمه مخصصا بالعبادة ولا العبد
غيره ومن الناس من يزعم ان الفصل لا يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر
لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ولشك
نام المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المفلحين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا امامهم ونصروا وبصورتهم
للحقيقة فهم هم لا بعد ذلك الحقيقة انه كلام من عمو ان معنى لا بعد
تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الوصفه اخرى
وهذا اخلط مغشاة عدم التدرب في هذه الفقه وقلة التدبر في الكلام القوم
امسا او لا فلا تله هذا الاشارة الى ان معنى تحت الخبر المعرف باللام او به
الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان الخبر للعرف باللام غير ما ذكرنا في

آخره

مثل قولك هو البطل المحامي لا يزيد ان البطل المحبوبة قصر جنس البطل
عليه بها لغة وكذا بل يربطان بقول الصالحين هل سمعت بالبطل المحامي
وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق
ان يقال ذلك له وفيه فان كنت تصوره حتى تصوره فليكن الصالحين
من يدان فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقة طريقه قولك هل سمعت
بالاسد هل يعرف حقيقة من يدعيه عينه هذه الكلامه وامانانيا
فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا المعنى التعريف فائدة لا معنى لفضل
بل صرح في هذه الآية بان فائدة الفصل الذلالة على ان الولد بعد
خبره لصفة والتوكيد ولا يجاب بان فائدة المسند ثابتة للمسند
اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص وقصر المسند
على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو فيها وم الاسد ذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو يقبل التوبة وهو التخصيص
والا كيد وقد يكون الخبر التأكيد اذا كان التخصيص حاصله بدونه بان
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الذي
لا يراف الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال
اي لا كرم الا التقوى والحسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان السبب لشكر
والسبب صما والخبر هو الحمام اي لا حيوة الا الحمام **واما تقديم** اي تقديم
المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقصر
صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقاتر في مكانه

فلن

المسند اليه من بان تقديمه على نية التأخير كقوله الجبر على المبتدأ والمفعول
على الفعل ونحو ذلك مما سبق له مع التقديم اسمه ومنه الذي كان قبل التقديم
وتقدم على نية التأخير كقوله الجبر على المبتدأ والمفعول على الفعل
وذلك ان تقدم الاسم فقدمه تارة على الفعل فتجعل مبتدأ نحو زيد قام
وتأخره تارة فتجعل فاعله نحو قام زيد وتقدم المسند اليه من الضرب
النافي ومن اد صاحب الكشاف فتمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا المشهور بالاطلاق
التقديم على الضرب الثاني **فليكن ذكره** اي المسند اليه **اهم** ذكر الشيخ
في الاصل العجائب انما لا يجدون اعني في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير
الضمانية والاسماء كمن ينبغي ان يفتر وجه العناية بشيء ويعرفه معنى وقد
كبر من الناس ان يكون يقال تقدم للعناية من غير ان يذكر من كانت تلك العناية
بهم كان اهم هذه الكلامه وللجل هذا السائر المص الى تفصيل وجه كونه اهم فقال
اما لانه اي تقديم المسند اليه **الاصل** بانه الحكيم عليه ولا بد من تحققه قبل
الحكم ففصله في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه **ولا مقتضى القول**
عنه ان يكون التقديم هو الاصل انما يكون سببا لتقديمه فالذكر اذا كان
بعد ما يقتضي القول عن ذلك الاصل في الجملة الفعلية فان كون المسند
هو العامل يقتضي القول عن تقديم المسند اليه لانه مرتبة العامل قبل مرتبة
العمل وكذا اذا كان مع شيئا مما يقتضي تقديم المسند على ما سبق تفصيله
واما يتمكن الجبر في ذهن السامع لان من هذا كان حق الكلام تطويل
المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشؤ والى واقع في النفس

في المبتدأ تشويقا اليه

مطلقا الى اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتي في احوال متعلقا
الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل
يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لاسلم ان التقديم
دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سئل
في بحث لو ان شرطية لكان وجهها ومثل زيادة افادة تخصيص بقوله
امني تمر بنى قطن تجد هم سبوا في عوانهم سيوف جلوس في
بجاسهم وزان وان صيف الم فم خفوف والمراد هم خفوف كلا
في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه
فقول المص هذا تفسير للشي با عادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان
كون التقديم مقيد للتخصيص مشروط بكيفية الفعل فعليا على ما سياتي
في نحو اناسعت في حاجتك والخبر هنا اسم لان خفوا جامع خاف بمعنى
خفيف ولجيب منع هذا الشرط لشرح ائمة التفسير بالحصر في
قوله تعالى وما انت علينا بعين وما انت عليهم بوكيل وما اسأ
بطارح الذين امنوا وخو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه جح
الظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام ولجيب ايضا
بانه لا يرد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذي الذي اشار
في قوله واما الحالة المقضية لذكر المسند اليه فهي ان تكون الخبر عام
النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن
في بيان كون التقديم مقيدا لزيادة التخصيص بنوع خفاء **عبد**

الظاهر قد اورد في الاصل ما حاصله ما اشار اليه بقوله وقد
تقدم اي المسند اليه **لغيره** التقديم **تخصيصه** **الغير** **الفعلي** اي قصر الجاهل
عليه والتقييد بالفعل مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به صاحب المباحث
قائل بالغير فيما اذا كان الخبر في المسندات نحو ما انت عليه يا بعزيم **ان** **ولي**
حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل او قوامه وليا كقوله وقد
نحو **ما** **انا** **قلت** **هذا** **اي** **لم** **الغير** **فالتقدم** **يعني** **في** **القول** **عن** **المدكور** **بنوة**
لغيره على الوجه الذي يفهم من العوم والمخصوص فلا يقال هذا الا في موضع
انه مقول لغيره وانت تريد في كونه القائل لا في القول ولا يلزم منه ان يكون
جميع من سواك اذ لان التخصيص هو بالنسبة اقترافه بانه لا يلزم منه ان يكون
معنى القول وان لم يذكره وبه بالنسبة للجميع في العالم **وهذه** **اي** **وبان**
التقديم يعني التخصيص في الفعل عن المدكور مع بنوة **لغيره** **لم** **يصح** **نحو** **ما** **انا**
قلت **ولا** **غير** **لان** **مفهوم** **الاول** **اعني** **ما** **انا** **قلت** **بنوة** **قائلة** **هذه** **القول**
لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا تعزى في قائلته هذه المقالة عن الغير
وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذه المعنى ان يكون المسند اليه ويقال
ما قلته ولا احد يعزى اليه **الا** **اذا** **قامت** **حريته** **على** **ان** **التقدم** **لغيره**
عز التخصيص او اطلق الخاطي بظن فاسدين احدهما انك قلت هذه القول
والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فيقول له ما انا
قلته ولا احد يعزى قصد ان انكار نفس الفعل فيقدم المسند اليه بطلان كلامه
وهذا انما يكون فيما يكون بذكر انكاره كما في هذا المثال **خلاف** **قوله** **ما** **انا** **بنيت**

مع انه مقول

هذا

هذه الدار ولا تعزى فان لا يصح **وكما** **انا** **رايت** **احدا** **لان** **يقضي** **ان** **يكون**
السان غير المتكلم قد راى كل احدا ان قد يعزى عن المتكلم الرؤية على وجه العوم
والمقول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العوم لما تقدم قال المصنف ان النفي
هو الدلالة الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد
التقديم بنوة لغيره المدكور هو يعينه الفعل الذي عن المدكور وفيه نظر لان
الاسم في النفي هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس بل الرؤية الواقعة
على فرد من افراد الناس والفرق واضح فانه لا يفيد التسلب لغيره لان نفي
الرؤية الواقعة على كل احدا ينافي ابيات الرتبة الواقعة على البعض والثاني
يعني السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي **ولم** **احد** **كثير** **من** **الناس** **على**
انه مسمى من الكليات والحقايق ما انما ريت كل احد واعند بعضهم بعضهم **لما**
انه مسمى على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا امكن مفرقة بدلالة الواو لا يستعمل
في الاستحباب بل لا مع كل فيلزم ان يكون ما انما ريت لحداد **اعني** **من** **نعم** **قل** **لنت**
كل احدا لان الاستحباب فلا يستعمل بدو كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع
والله اعلم بالصواب فقول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفر من قبل احدا
من رسله وقما منكم من احدهم جبرين وفشروه في قوله تعالى لا تسر من احدهم النساء
سبحي جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفردة
بل على ان هذه الالوس مبنية على انه نكرة وقعت في سياق النفي كقوله البعض
وظاهر كلام الصحاح انه يجب في جمع اللغة لانه يقال هو اسم لمن يصل ان مخاطبة
فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وفيه هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد

لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يتغير موصوفه مفردا ومثنى ومجوعا كما لا يعمد لنا
 في احدهم الا افراد او المتغيرات او المتغيرات والجماعات والاعراض اذا كان احدهما في معنى الجمع
 المعنى ما انما رايته جميع الناس ويلزم الحال المذكور وكلاهما فاسد لان اما اولاه
 فلا ان هذا الامتناع جائز في معنى ما انما رايته جملة وما انما اكلت شيئا وما انما
 قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي بكرة على ما سيجي فلا يكون
 خصوصية لفظ واحد واما ثانيا فالحق ان يكون لحد واحد ما مبدا للمعنى من
 الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون معنى ولو سلم فيكون المعنى
 ما انما رايته جميع الناس والمنفي في هذه الرتبة الواقعة على جماعة من الناس
 لا على جميع الناس في الحاصل ان المفهوم من نفى الرتبة الواقعة على واحد
 نفى العموم الذي هو سلب كل شيء في قولنا ما انما رايته احدا او جملة او نحو ذلك بعيد
 عموم النفي الذي هو سلب كل شيء تخصيصا بالمسكلم يقتضي ان لا يكون غيره بمسكلم
 الصفة اعني يجب ان لا يصدق على غيراته لانه لو كان عدم صدقه عليه يقتضي
 ان يكون قد اصدق على احد بل يكفيه ان يكون من احدا لان السلب الكلي يرتفع
 بالاجابة الجزئية لا يبقا السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصير الرتبة
 الواقعة على كل واحد منفية ويتم ما ذكره المحقق لاننا نقول المعبر عن المفهوم
 الصريح والآل من منافع ما انما ضربت زيدا لان نفى ضرب زيد يستلزم نفى
 الضرب الواقع على كل واحد ويلزم الحال المذكور وقال الفاضل العلامة في شرح
 المتنازع ان المعقول في قولنا ما انما رايته احدا لما كان الوصف في سباق النفي ويلزم
 ان يكون معتقدا مخاطبا عما لا يدرك وهو انما رايته كل احد في الدنيا لان

هو

للألف في هذه المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون
 ما يقع في الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب
 انعاما فحاشا وان خاصا فخاصا ولو اختلفا سمو ما يخص صا لم يكن الخطأ
 في الفاعل فحسب التقدير بخلافه واعتبر عليه بعض المحققين بانه الباقي
 بعد يمين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني عدم رتبة احدهم الناس فيجب
 ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه
 لخطأ في تعيينه من عدم رتبة غير ان كانت بمساركة الغير ففقت وهو محذور في نفسك
 هذه السلب اعني عدم رتبة احدهم الناس اذ لو اختلف الفعل ان ايجابا وسلبا
 لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات الدائرة في هذه المقام على السنتهم
 وهي متقاربة ومنشأوها انما هم كما انظروا على محصل كلام السبع ولم يفرقوا
 بين تعليلهم المسند اليه على الفعل وحرر النفي جمعا وتقدم على الفعل دون
 حرر النفي عند التخصيص فجعلوا التخصيص في معنى ما انما فعلت كذا امثله في نحو ما
 انما فعلت كذا وليس هذا اول قافية كسرة في الاسلام فتقول المحصول الكلام
 انما اقدام المسند اليه على الفعل وحرر النفي جمعا فحسب حكم المنبئ قافية للفقير
 وقافية للتخصيص كما يدركه ترتيب واذا قدم على الفعل بعد حرر النفي فهو
 التخصيص قطعا لكن في بدء التخصيص في النفي فان قولنا انما سمعت في طبعك
 عند فصل التخصيص انما يقال ان اعتقد عدم معي في جملة واصاب لك الخطأ
 وفعله الذي لم يسع من غير انما او انت مساركة الغير كذا ان قولنا انما سمعت في
 طبعك انما يقال ان اعتقد وجود شيء واصاب فيه لك الخطأ في فاعله الذي هو

قصر

فزعلم فيكونا وانت مشاركة الغير واما ان تقول كما انا سمعت في حجة من قول
ذكر الشيخ العلامة انما يقال لمن اعتقد وجوب محو اصاب لك الخطا في فاعله
فنعلم انه انت وحدك وانت مشاركة الغير ولا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على
الوجه الذي ذكر في النفي ان عام فعام وان خاصا في حق الشيخ اذ اقول
ما انا قلت هذه كانت نفيت ان تكون الفاعل لهذا القول وكان المناظر في نفي
سنة مفعول ولهذا لم يصح ان يكون النفي عام او كان مخالفا للقول ان
تقول ما انا تقول قلت سعر اقطا ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا اريد احدا وان
لاقتضاه ان يكون انسان قلنا كل شعر يكون في الدنيا ولكل شيء يكون في الارض
كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذه الكلمة فاذا اعتقد مخاطبة هناك انسانا
لم يقل سعر اقطا ولم ياكل اليوم شيئا ولم يزل احدا من الناس واما في ذلك الخطا
في تعيينه فزعلم انه انت مشاركة الغير فلا بد وان قلت تقول انما انا قلت
سعر اقطا ما اكلت اليوم شيئا ما انا اريد احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا
كما اذا قلت انما الذي لم يقل سعر انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم يزل احدا
من الناس لان التزام هذه التخصيص ان لا يصدق هذه الوصف على الغير ويكون
ان يكون وقد قال سعر اكل شيئا وراى احدا ولا يصلح في هذه المقام ان يقال ما انا
قلت سعر انا انا اكلت شيئا ما انا اريد احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والتخصيص ولم يقل احدا لانه يستعمل
الرفع على اصاب في نفي الفعل والخطا فيمن نفي عن الفعل فزعلم انه غير المذكور محو
او هو مشاركة غيره كونه كما اذا اذم المسند اليه على الفعل وجر النفي جميعا بل الوجوب

فما يلي

بما يلحق في النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور
مخطئا في اعتقاده ان فاعله هو المذكور وحده او مشاركة الغير فليتنا مثل **فما يلي**
انما ضربت لا تريد لانه يقتضي ان يكون انسان غير كذا ضرب كل احد سوى زيد
لان الشيخ منه معد عام فيجب ان يكون في المنبت كذا لما تقدم وفيه
اشارة الى ان روى الشيخ عن عبد القاهر السكاكيني وغيره ما لم يمتنع على المتابع
ما انما ضربت لا تريد بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيد وتقدم
الضمير وايلاه حروف النفي يقتضي ان لا يكون ضربت يعني ان علة امتناعه
ما ذكرناه لا ما ذكره لانا لا نسلم ان ايلاه الضمير حروف النفي يقتضي ذلك جوابه
قد سبق ان مثل هذا القول قد علم المسند اليه وايلاه حروف النفي انما يكون اذا كان
الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متقفا بينهما وانما يكون للمناظر في فاعله
فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على
زيد من زيد مخطئا في اعتقاده ان فاعله انت فتقصده لانه انما هو الضرب بمحلول
ما انما ضربت لا تريد لانه يقتضي ان تكون انت الفاعل لا النفي الفعل العيان ذلك
الضرب الواقع على زيد من زيد مسلم لكن فاعله غير وانا فاذا كان النزاع في هذا
الضرب للمعبرين الواقع على زيد وانت قريته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون
زيد مضربا لك ولا غير ايضا وهذه استحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
ان التقديم يقتضي ان ينفي عن الفعل المعبر عنه الاستثناء البات من نفسه
غير ذلك الفعل فينتقض بخلاف ما ضربت لا تريد اذ قالت النفي ما يتوجه الى ضرب
معين ورح يكون نفي الضرب محمولا على فرد غير زيد والا لبات لزيد فيمتا

التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك خبر بان وقع احد ما على غيره بل انما هو
 على يد و تحت المنطوق و فاعل الاول فاعله المتكلم عن نفسه و انبت له و قيل
 لا يكون من يد مضافا اليه المضرب الذي يوظف في فاعله و لا يعلم الا يكون
 مضافا اليه اصله لا فانقول المستقيم بالاهو في المضرب الذي وقع في المنطوق
 في فاعله فيكون ثابتا له و منه فاعله و هذه افعال و عنده ان قولهم نقص
 النقي بالاهو يقتضي ان تكون ضربت من هذا الجار بان يعبر عنه فيقال ان النقي
 لم يتوجه الى الفعل اصلا بل ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم و الفعل
 المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فلا يستثنى منه انما هو من الابدان و ذلك
 النقي فلا يكون من انقضاء النقي يسمى على اذا قلت لست الذي ضرب بالاهو فلا فائدة
 اعتقادات انسانا ضرب كل احد لا يريها و انت ذلك الانسان فنفيت له تكون
 انت ذلك الانسان و اصله ان ما ذكره المصنف لهم مخالفة له و في حجة التعليل
 بل يظهر ان هذا هو قولنا ما افادنا في القرآن الاسورة الفاشحة فانه لا امتناع فيه
 عند المصنف ليجوز ان يكون احد قد قرأ القرآن سوى سورة الفاشحة و عندهم يمنع
 هذا الاقتصار ان يكون الفاشحة مفرقة للمعصية غير مفرقة له هذا الحال و لا
 عطف على ان و في حرف النقي والمعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النقي و هو ينفذ
 التخصيص قطعا سواء كان منك او معك او مظهر او مضمحل وان لم يلحق حرف النقي بان
 لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو اقامت او يكون لكن و قد للمسند اليه على النقي و الفعل
 جميعا نحو انما اقامت فقد يفيد التخصيص و قد يفيد التقوي و اليه اشار بقوله
 قد ياتي اي التقديم **للتخصيص** و قد اعلم من علم ان غير اي غير المسند اليه

هو

كله

المذكور

المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم **مشاركته** اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو
 انما سمعت في هذا **المذكور** زعمه ان غيرك انفراد بالسعي و حاجته او كان مشاركا فيه
 يكون على الاول و قصر قلبه على الثاني قصر افراد **و يترك على الاول نحو لا غيري**
 مثلا لا يرد ولا يعرف ولا من سواي و ما السبب ذلك **وعلى الثاني نحو** كذا مثلا منفردا
 و متوحدا و غيري مشاركا و نحو ذلك لانه العرض من التاكيد و قد شبهه بخليل و قلب
 السامع و البينة في الاقوال الفعل صله من غير كذا في الثاني ان صدر منك مشاركة
 الغير و الدال الصريح و مطابقة بخليل و قد لا نحو لا غيري و على ذلك في الثاني و جازي
 و هو العكس **وقد ياتي بالتقوية الحكم** و تقريره و ذهن السامع و ان التخصيص
 نحو **هو على الجنب** فصل الى ان يقرر في ذهن السامع و يحق ان يفعل اعطاء
 الجنب الى ان غيره لا يفعل ذلك و سبب تقويته تكرار الاسناد كما يذكر في باب كون
 المسند جملة **وكذا اذا كان الفعل متفقا** في التخصيص نحو ان ما سمعت و جازي
 فصلا و التخصيص بعد السعي و قد ياتي بالتقوي و هو موثوق المص لا يقرع
 عليه التقوي و يبينه و يبين ان لا بد للمسند اليه فانه محل الاستدعاء بخلاف التخصيص نحو
انت لا تكذب فانه اشد نفي **الكذب** من **لا تكذب** و **كذلك** **لا تكذب** مع انه فيه **انت** **من**
 تأكيد و ذلك اذ كره بلفظك **الا** **لنا** **للمحكوم** **عليه** لعدم تكرره فقولنا لا تكذب
 نفي الكذب عن الضمير المستتر و انت مؤكدة على ان المحكوم عليه نفي الكذب هو الضمير المستتر
 و معنى لغيره انك لا تقصرون ان عدم الكذب و غيره هذه الحالة التي الكمال فيها مستند
 اليه الضمير و اما السندية الى الضمير على سبيل التقوي او السهو والبيان وليس
 معناه ان نفي الكذب بمخبر فيه فليتنا قل و قد افولنا سمعت انما و جازي لا يعيد

لا الحكم

التخصيص ولا التقوي على يفيد صفة السعي من المتكلم من غير تجوز أو سهو ونسيان
وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حين قال وليس إلا قلت سعيته فحلجته أو
سعيته أنا في حلجته كما يكون أن عند السامع وجود سعي في حاجة وقد وقع
خطأ منه في فاعله فقصده الله للخطأ بل إذا قلت أي المثلث الآخر ابتداءً أميكا الله
صلى سعي في حلجته منك غير مشوب بتجوز أو سهو ونسيان أي في الفعل أصح وإنما
لم يبعث معنى التقوي لأنه لا نهاية له وهذا الكلام فحجب التخصيص وأنه لا يخص
البيان بالمثلث الآخر لأنه هو محل الاستنباه والشارح العلامة قد ورد فيها
المقام على سبيل التجوز أو السهو والنسيان فالأمر بذلك النظر فيه على الوجه الصحيح وكذلك
أنه قال لغير ذلك إذا قلت ابتداءً أي من غير علم بالمخاطب بوجوب سعي منك سعيته وحجته
أو سعيته أنا في حلجته ليفيده وجود السعي منك صح من غير أن تكاد تجوز أو لا
أو نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا فائدة وجود السعي أو لا في الابتداء أنا
سعيته في حلجته فانه لا يصح إلا باز كما بتجوز أو سهو ونسيان أم لا أو لا
فلا تتركها أنا سعيته إنما يستعمل في الخطأ والفاعل لا فائدة وجود السعي فإذا
استعملت لا فائدة وجود السعي فماذا يكون باعتبار أنه لا رزم معناه فيكون
مجازاً أو باعتبار أنه معناه فيكون سهواً أو لا يرجع فيه وليس معناه ونسياناً
أن عرفت ذلك وأما الثاني فلا تترك إذا قلت أنا سعيته في حلجته لا في الابتداء
بل عند خطئه المخاطب في الفاعل بأن اعتقد نسبة الفعل إلى الغير على الانفراد والترك
فإن كان فيه ونسبة إلى الغير لمساهلة كان تجوز أو لا كان سهواً ونسياناً أو التجوز
أو السهو والنسيان على الأقل من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم هو يبيح على كونه

هذا

هذا أما يبيح والسجوة تنبئ عن العبرة هذه الذي ذكر من التفصيل الذي يبيح الفعل
على عرف **وان يبيح الفعل على منكراً إذا** التقديم أو البناء على المنكر
تخصيص الجنس أو الواجب أي بالفعل نحو رجل جاني أي لا امرأة فيكون تخصيص
جنس **أو لا رجل** فيكون تخصيص واحد قال الشيخ أنه قد يكون في اللفظ دليل على أن
لم يقع القصد إلى واحد مما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كان لم
يدخل في لالة اللفظ وأصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة
الواحد فقط كما إذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام أن قد نكح أمة ولم يدبر جنسه
أرجل أو مريم من جنس امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة إلى الواحد فقط كما إذا لم يركب
قد نكح أمة من جنس الرجل ولم يدبر رجل أو مريم من جنس امرأة أو اعتقد أنه رجلان
ولفظه لا إلى الأجناس مفعول عنه أنه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو
رجل طوبى ليجاني على معنى أن الجاني من جنس طوبى الرجال لا من جنس طوبىهم ثم يظهر
كلام المصنف أنه إذا يبيح الفعل على منكراً فهو للتخصيص قطعاً وليس في كلام الشيخ ما
يشعر بالفرق بين البنية على المنكر وبين البنية على المعرفين بل أشار في مواضع من ذلك
إلى اعتبار أن البناء على المنكر أيضاً قد يكون للتقوي لكن بشرط أن يقصد به الجنس
أو العلة كما في التخصيص طبعاً أو نكرة كونه عند تحقيق معنى التقوي **وعا فقه**
أي بعد الفاهر **الساكن على ذلك** أي على أن تقدم المسألة ليه يفيد التخصيص لكن
خالفه في شرائط وتفاصيل لانه مذهب الشيخ على ما ذكرنا أنه أن وقع بعد النفي فهو
للتخصيص قطعاً ولا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي معترض كان الاسم
أو مظهر معرفة أو منكر متبناً كان الفعل أو منفياً على ما ذكره المصنف أنه أن

الاسم تكرر فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهرا كلام صاحب الكشاف انه موافق
 لحيد القاهر لانه فاعلة للحصر في نحو انه يوسط النون فائدة يستعزي بهم وامسأله
 هتما المستدالية مظهر معرف ومذهب السكاك ان كان تكرر فهو للتخصيص لان المعنى
 منه ما يبلغ كما ينبغي وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص اليقينية لان
 كان مضمرا فان قدر كونه فالاصل مؤخر فهو للتخصيص اليقينية والا فالتقوي ولم
 يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النون وبين ما لا يليه وصرح بما قرأه الحكم بين
 الصور الثلاثة وان قولنا ان يجر في محمول على الابتداء كقولنا على سبيل القطع اي
 يحتمل التقديم ذكر ذلك في امر التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد عتسف
 واهله الشك بقوله **الا انه قال التقديم يقيد لاحضا بشرطين** اشارة الى الاول بقوله
ان جاز تقدير كونه اي المستدالية في **الاصل مؤخر اعلى** فاعل معنى **فقط** لفظا
نحو انما قلت فانه يجوز ان يقدم لان اصله قبله فانه يكون انما فاعله معنى وان كان
 في اللفظ ثانيا كيد الفاعل واللائق بقوله **وقد مر** عطفا على جاز اي وقد كونه
 في الاصل مؤخر اعلى فاعله معنى **والا** اي وان لم يوجد الشرطان **فلا يقيد الا**
تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس المقدر او بانتفاء جوارحه ليقيد
 كما اشار اليه بقوله **جاز** تقدير التأخير **كما مر** في نحو انما قلت ولم يقدم او
 لم يجر اصلا **نحو انما قام** فانه لا يجوز ان يقدم لان اصله قام زيد فقد قدم لبيان
 سندا كونه ولما كان مقتضى هذه التحقير ان لا يكون نحو جاز في مقيد الا
 لانه لا يجوز تقديم كونه في الاصل مؤخر اعلى فاعله معنى فقط لانك اذا قلت جاز في
 رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف همت ان اضيق ان لا يفيد الا التقوي

مثل ان يقدم استثناء السكاك واخر لجزء من هذا الحكم بان جعل في الاصل بلاه
 الفاعل للفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالنكاح كيد وهذه امثلة **واستثنى**
المكر بجعله من باب قوله تعالى واسر النجوى الذي تعذر ان اصله جاز في رجل
 على ان رجلا من العترة فجاء في الفاعل وانما جعله في هذا الباب **للاستثنى**
التخصيص **اذ لا سبب له** اي للتخصيص **سواء** اي سوى تقدير كونه مؤخر في
 الاصل اعلى فاعله معنى فقط ثم قدم واذ انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مسندا
 بخلاف **المعرف** فانه يجوز وقوعه مسندا من غير هذه الاعتبار البعيد فلا يتركب الا
 عند الضرورة وهو في المنكر دون المعرف **ثم قال في شرط** اي شرط جعل المنكر
 من هذه الباب واعتبار التقديم والتأخير **ان لا يمنع من التخصيص مانع**
كقولنا رجل جاني ان معناه رجل جاني في الامارة او لارجلان دون قوله **شر**
اهر ذاناب فانه فيه مانع من التخصيص **اما على تقدير** اي تخصيص الجنس
فلا يمنع ان يراد المهر لان المهر لا يكون الا شرعا اذ هو من الحكم لا من
 ولا يقيد **واما على التقدير الثاني** اي تخصيص الافراد **فلينبغي** اي هذه التقدير
عن مظان اي موارد استعمال قولهم **شر اهر ذاناب** لانه لا يستعمل عند
 القصد لان المهر شر واحد لا شر اهر وهذا اظهر **واذ قد صرح** لا يمتنع بتخصيص
حيث تأولوه بما اهر ذاناب لان شر فاعله اي وجه الجمع من قول الامة بتخصيصه
 وقولنا يجوز المانع من التخصيص **تطبيع** **شأن الشر** بتكثير اي جعل التكثير العظيم
 والمقبول كما مر في تنكير المستدالية لكونه المعنى شر فطبع عظيم اهر ذاناب لا شر
 حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذاناب لا شر الا شر عظيم فطبع فيكون تخصيصا

ظاهر ان علي
 من الصغير

علي ما مر

الاول

لاخير

نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الحسن الفردي فينتج التوفيق ^{فيكون}
فقد الوجه لا ينجي وجعله نكرة مخصصة بالوصف المقتضى المستفاد من التنكير
لان الاثمة قد ترجوا بالتخصيص معن الحصر حيث تأق لوه بما اهره انا بالانسان
ولفائل ان يقول بجعل التنكير للتفطير لحصل التوعية لا بد من تعيين كونه
في الاصل هو امر اعلانه فاعل معن فقط هو مذهب ليعيد الحصر فينتج التوفيق
والتكررة للموصوفه يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ان تكابر
ذلك الوجه العبد كما لا يصح في المعرفه الصحة ووقوعها مبتدأ فلا مدفع لهذا الا
ما يقال انه لا شرط اعتبار التقديم والتأخير في افاة التقديم الحصر والحصر
هنا ليس مستفاد من التقديم بل من الوصف بناء على انه التقييد بالوصف عند
يدل على في الحكم عما علاه نحو قولنا رجل طويل جازي معناه لا قصير من غير
تقديم كونه مؤخر ايدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في قولنا ماضيا كبر
الحق كنه هو في معنى ماضيا لخال الاكبر وفيه اي فيها ذهب اليه السكاكي في اجتماع
به فمذهبنا **نظر** اذا الفاعل **التفطير** **والمعنوية** كانت تأكيد والبدل **سواء في امتناع**
التقديم ما بقيا على **الهما** اي ما وام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل
امتناع تقديم التابع اولوا واليه بقيا على حالهما ولا امتناع في تقديمهما وانما
ما كان **فتجوز تقديم المعنوية دون التفطير** **تحكم** لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم
لوجه والتابع يحتمل على سبيل الفسخ من اثنا بعينه وهو جائز كما هو جرح قطيفة
والخلا في ثواب وقوله والمؤمن العاقل ان الطير لا تقول لا نسلم ذلك بل انما
يمنع تقديم ما وام فاعلا وام او لجعل مبتدأ او يتم مقامه فلا يجوز

الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوف فاسد لان هذه الصبغة
محض منافع كما يعبر في جرح قطيفة فليعتبر في زيدا قام فان قلت تقدم الفاعل
حال كونه فاعلا ممنوع بالاتفاق وام التابع فلا نسلم امتناع تقديم
حال كونه تابعا بل هو واقع كالتأكيد في قوله يست بهما قبل الجاء قبلية فكان
محاكاة ذلك الشهر فان كلمة تأكيد ذلك الشهر والمعطوف في قوله عليه وحده
الله السلام على وجه بيت الحمام لو كان يسكن الى الاموات مالم ياتي الاحياء
بعدهم سنة الكمد ثم اسكت لا سكاك وساكند فبر سجا را وفي قوله
فان قوله وساكند عطف على فبر فانا وان في قولنا انا فميت وانبت فميت وهو قام
عند قصد التخصيص ليس يستند لوعند السكاك بل هو تأكيد اصطلاحه وقد تم
والجمله فعلية وكذا ارجل جازي في هذا اصطلاحه في قوله امتناع تقديم التابع حال
كونه تابعا شايع عند النخاة ولد لجعل الطير في قوله والمؤمن العاقل ان
الطير عطف بيان للعاقل لان ما وصفا واقفوا على امتناع ملجأ الى الاخر
لحد بل تقع على لا بد الامتناع تقديم البدل يمنع هذا المحض كابر وذل امتناع
تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم هذه البعينة وام قولنا فكان محقا
كذلك الشهر فبعد نبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كلمة تأكيد
للتصريح بالشهر في كان دلالة قوله قبل الجاء على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه
وتفسير اليه ولو سلم فيكون ساء المحمول على الضرورة فلا بد ان يكون جازي على السعة
ولو سلم فففيه تقدم على المستوع فقط والمطلوب جازي تقدم على العامل ايضا
نعم وقد ذكر النخاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والعلة وقد وان

والأعلى المعطوف عليه ونزول السطر إلى لا يتقدم المعطوف على العامل
وإنما تقدم التأكيذ والبديع في السعة على المبتدأ والعامل جميعا مما لا يقل
بل هو **ثم لا نسلم** انتفاء التخصيص **فصورة المنكر** أعقبت **رجل جاني لو لا تقدير**
التقديم **لخصيص** إلى التخصيص **بغيره** أي بغير التقديم **كما ذكره** السكاكي **فقرئ**
أخر ذاناب من التثنية وغيره كالتحفيز والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء كان استلزام كلامه
ذلك حيث قال إنما ترك ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقول سطر المبتدأ لا يتقدم
التنكير إنما يدل على التثنية بالتثنية وغيره والخصر إنما يستفاد من تقديم
التقديم فلا بد منه بحال لا نقول قد ذكرنا أن ما يخص بالوصف يستغنى
تقدير التأخير فيه لعمدة وقوله مبتدأ كما عرفناه أنه يجب أن يكون المحضر مستقدا
من الوصف لا فلا توجه الكلامه بل الجواب إنما يعبر التقديم والتأخير في صورة
المنكر إذ المراد به التخصيص التثنية الذي يمكن أن يستفاد من الوصف المستفاد
من التنكير كما في قولنا رجل جاني معنى الأمانة ولا جاني **ثم لا نسلم** امتناع أن يرد
المهر **شر لاخير** أو لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدس سره
لأن المعنى الذي هو مراد من التثنية لا مراد من التثنية **قال** السكاكي **ويقرب من**
قبيل هو قام **زبيب** قائم في التقوي **لنضمته** أي قائم **التصميم** مثل قام فبذلك الاستدلال
ويبقى الحكم وقال إنما لم يقرب دون أن نقول نظيره لأن قائم إنما يتفاوت
في الحكاية والخطاب فإننا قائم وانت قائم وهو قائم **أسبغ** الخالي عن التصغير
معنى قوله **وأنشأ** أي شئبه السكاكي قائم مع أنه متضمن للتصغير **بالخالي** عنه

تقديم

والغيب

مرجحة **عدم** **تغيره** في المتكلم والخطاب **الغيب** كما لا يتغير الخالي عنه خولنا غلام وانت
غلام وهو غلام وقد يصح قوله وبشبهه مخففا ونظرا أنه اسم منصوب على
أنه مفعول مع أي تضمنه التصغير مع شبهة أي مشابهة الخالي عن التصغير بعوان
قوله ويقرب يستعمل على أمرين أحدهما المقابلة في التقوى والثاني عدم كمال
التقوى لقوله تضمنه التصغير علة الإقرار وقوله وبشبهه علة الثاني ولا يخفى
ما فيه من التعسف **عز** إراد هذا المعنى فليقرأ وبشبهه بالجر تحطفا على تضمنه كقول
أوضح **ولقد** أي وبشبهه بالخالي عن التصغير **لم يحكم** **بأنتم** مع **التصغير** **جمله**
وأما فصلة الموصولة **التي** **لم يحكم** بذلك لكونه فيها فعلا عدله إلى الصورة
الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صورة الفعل **ولا يجوز** **ول** قائم
مع التصغير **مما ملأها** أي الجملة **في البناء** حيث لم يرب في نحو رجل قائم ورجله
قائم ورجل قائم والحاصل أنه لما كان متضمنا للتصغير ومساويا للخالي عنه
رُوي في الجملتان **أما** الأولى فإن جعل قريبا من هو قائم في التقوى
وأما الثانية فإن لم يجعل جملة ولا تعويل مما ملأها في البناء فإن قيل لو
كان الحكم بالأفراد والأعراب في قائم من زيد قائم ينافي عليه بالخالي أصح من لا
يحكم بالأفراد والأعراب فيما أسند إلى الظاهر بخلافه قائم أبوه لأنه كالفعل بعينه
أو الفعل لا ينافي عند الاستناد إلى الظاهر قلت لجعل قائم أسند إلى التصغير فجعل
عليه وحكم الأفراد وهذا معنى قوله في المحتاج **والتصغير** وحكم الأفراد بخلافه يعرف
أبوه أو يجعل قائم أسند إلى التصغير عارفاً من أسند إلى الظاهر مفقداً كان
الظاهر أو معنى أو مجموعا وعلته سهو أو الحاصل **أخ** **لهذا الكلام** **ومما يرد** **تقديمه**

مهر

وانت تجرد

الفعول

على المستند كاللزام لفظ مثل وغير اذا استعمل على سبيل الكناية في نحو قولك
مستند لا يخل وغيره لا يجوز بمعنى انت كاسم وفي الاستجاب نحو مستند الامر على الامر
والاستهبة قوله وغيره باكثر هذا الناس يخرج اى الامر محل وانما لا يخرج فالاول
كناية عن نبوة الفعل او غيره عن الخطاب بل عن اضيف اليه لفظ مستند لانه اذا ثبت
الفعل المعنى به مدته ومن هو على الخصال او صاف او لفظي عنه فانه يثبت في ذاته على الحقيقة
التي هو عليها كان من مقتضى القياس وهو جبر العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل
كذا الزم النبوة لانه او لا يفعلها بالضرورة الاولى والثانية كناية عن نبوة الفعل
لأن اضيف اليه لفظ غيره في النفي وعن سلبه عند الاستحباب لانه لو ان في الجواب
الخطاب لم يثبت الخطأ بضرورة ان لا يجوز وجوده ولا يرد في محله يقوم
به ولا تارة او ان ثبت الاستخدام للغير من غير قصد الوان اناسا ناسوا لم يتكلم بصف
بالاستخدام ولا شك في نبوة عدم الاستخدام لاحد في الجملة لزم سلب الاستخدام
عن المتكلم واما اذا استعمل على سبيل الكناية ولم يقصد نبوة الفعل او غيره
لانسان فمائل او متغاير لمن اضيف اليه كما في قولك هذا الرجل يولد وقوله
غيره جيتي وافا للمعا وبفكره فكانت سبابة المستند فان التقديم ليس
كاللزام عند قصد هذه المعنى والوجه السام بقوله من غير ارادة تعريض
لغير الخطاب بان يرد بمثلك وغيره انسان غير الخطأ مماثلة او غير مماثلة
وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول والكلام ناسيا من غير ارادة التعريض
اى لم ينشأ من ارادة التعريض كالقول من غيري من غيري في بعض ما لم ينشأ من غيري
كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انما افعله في هذا المقام اخر يستعمل فيه غيري على سبيل

الكناية فليدبر فيه من فليثبت له كونه اى يرى تقديمه كاللزام لكونه مستند
اقول على الدارج ما اى هذه من التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها
نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما يجيء والتقديم كونه مفيد
للقوى اى على اثبات الحكم بطريق المباغة وقوله اى يرى تقديمه كاللزام
عبارة الشيخ في دلائل الاستحباب ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل
التخير ايضا حصول المباغة بالكناية لكن التقديم يرى كونه مستند لانه لم يقع الاستعمال
على خلاف قطعا قالوا ان اذا تصحح الكلام وجدت هذه من الاسماء فقام
ابدا على الفعل اذا قصد ما هذا المعنى ويرى هذه المعنى لا ينقسم فيها اذ لم
يقدمها اقلت يفعل كذا امثلك او غير كذا رايك كلاما مقوليا مرجحة ومعينا
عن صورته ورايت للفظ قد ينشأ عن معناه ورايت المطيع يا ايها الميرضا
قبل وقد يقدم المستند اليه المستقر بكل على المستند المقرون بحرف النفي لانه
اى التقديم **وال على العموم** اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ
كل نحو كل انسان لم يقيم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخبر نحو لم يقيم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد كمن لا يرد
فالتقديم يفيد عموم السلب وسمو النفي والتخير لا يفيد الاسلب العموم والنفي
السمو **وذكر** اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتخير النفي عن جملة الافراد
ليلا يلزم من جميع التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الخاص فلهذا
على التاكيد وهو ان يكون لافادة معنى لا يكون حاصله قبله نحو لو لم يكن التقديم
مفيدا للعموم النفي والتخير مفيدا للنفي العموم يلزم من جميع التاكيد على التاكيد

مستند

والله زمر باطل لان التأسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافراد خير من حمله
على الاعادة فالمراد من مثله فان عورضيات استعمال كل في التاكيد كقولنا فالحمل
عليه لمحم قلنا ممنوع ولو سلم فلم يحضر ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على
الافراد وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام
ليمان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة الاستعمال ويبان طلاله من اطلاق
صورة التقديم فلا ت قولنا انسان لم يقم موجبه مهملة اهل فيها بيان
كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جنس المحمول
الافضل عنه ولا يمكن تقدير ان ابطه بعده ثم اثبت الموضوع هذه المحمول
المركبة من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبه مهملة معدولة لاسالمة
محضه ولا فرق بين ما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا اصح جعلها
في قوة السالبة الجزئية والاف السالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند نقاء
الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبه مهملة معدولة المحمول يكون
معناه يكون في القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد **لانه الموجبة المهمة المعدولة**
المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان معنيان
مثله وان في الصدق لانه قد حكم في المهمة بفي القيام عما صدق عليه الانسان
اعترف ان يكون جميع الافراد وبعضها وايضا ما ان يصدق في القيام عن البعض
وكلم اصدق في القيام عن البعض صدق في نفسه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكما
صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود
للموضوع في قوة السالبة الجزئية المستلزمة **في الحكم عن الجملة**

لان هذا

لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اقرب ان يكون الحكم منفي عن كل فرد
من الافراد او بان يكون منفي عن بعض الافراد ثابتا لبعض اخر على كل تقدير
بل ربما افق الحكم عن جملة الافراد **دون كل فرد** لجواز ان يكون منفي عن البعض
ثابتا لبعض الاخر وانما ثابت ان الانسان لم يقم بدون كل معناه في القيام عن
جملة الافراد لانه كل فرد ولو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل
تاكيد الاتاسيس فيلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فيجب ان يكون معنى كل
انسان لم يقم في الحكم عن كل فرد ليكون كل التأسيس معنى كل التاكيد المعنى الاول
واما في صورة التاكيد فلا ت قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لاسيما فيها
والسالبة المهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية للقياس كل نحو لا شيء من الانسان
بقائه وانما قال في الاول المستلزمة وهذه المقتضية لان السالبة الجزئية لا تحمل
في الحكم عن كل فرد ويحمل في نفسه عن بعض ويثبت لبعض وعلى كل تقدير يستلزم في
الحكم عن جملة الافراد واشار بلفظ الاستلزام الوهه انجلا والسالبة الكلية
فانه يقتضي بصرهم في الحكم عن كل فرد وانما كانت المعنى عنهم ان المهمة
في قوة الجزئية وقد حكم هذا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيان فاشار بقوله
لور ودمو ضوعها اي موضوع المهمة تذكر غير مصدرة بلفظ كل **في سياق**
النفي وكل تذكر كذلك مفيد العموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل
لان ما يفيد العموم في النفي انما هو التذكر التي تقيد الوحدة والابنات وانما
التي تقيد العموم في الابنات والمصدر بلفظ كل عند ودها في سياق النفي انما
تفيد في العموم لان رفع الايجاب بالكلية سلب جزئي واذا كان هذه

فرد

السالبة المهمة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفى الحكم على
فوق فاذا وخلصنا عليه لفظة كل قلنا لم يقم كل انسان ولو كان معناه ايضا نفى
القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فحجبك يكون معناه
نفى القيام عن جملة الافراد ليكون كل ما شيا فلما حصل الامة التقدم قبل كل
لسلب العموم فحجبك ان يكون بعد العموم السلب ليكون كل التأسيس للتأكيد
والتخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخفى عن افادة احد هذه المعنيين فغند
النفاء احده ما يثبت الآخر ضرورة **فيسمى نظرا** لانه على تقدير ان يكون كل
انسان لم يقم افادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان افادة النفي عن كل فرد
لانسلم انه يحجبك يكون كل تأكيد حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس
لانه **النفي عن الجملة في الصورة الاولى** اعني الوجه المهمة نحو انسان لم يقم
وعز كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان **انما افادة**
الاسناد الي ما اضيف اليه ككل وهو لفظ انسان وقد نال ذلك
الاسناد المفيد لهذه المعنى **بالاسناد اليهما** اي لكل لان انسانا مضافا
اليه فلم يستل الى **فيكون** اي على تقدير ان يكون الاسناد والكل ايضا مفيدا
للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل **تأسيسا لا تأكيدا** لانه التأكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل
انسان لم يقم وعز كل فرد ولم يقم كل انسان انما افادة نفس الاسناد الى كل فرد
اخر ليكون كل لتقويته ولم يكن لفظا لئلا يندفع هذا المنع بان ما ذكره
من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي ونحو معنى بالتأكيد ههنا ان يكون كل افادة

وامعنى كان حاصله بدو روح لا يتوجه هذا المنع اسارة او منع اخر على تقدير
ان يكون معنى التأكيد هذا افعال **وكالات** الصورة الثانية اعني السالبة المهمة
نحو لم يقم انسان **اذ افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا**
ثبت على ان اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان
نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد **لا يكون** كل تأسيسا بل تأكيدا على ما مر من التفسير
لانه هذا المعنى كان حاصله بدو روحا لم يكن تاسييا فلو جعلنا ههنا النفي عن
كل فرد قلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب لم يقم انسان لا يلزم ترجيح
التأكيد على التأسيس اذ انما تأسيسا اصله بل انما يلزم ترجيح التأكيد
على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مقيد النفي عن كل فرد ويلزم
النفي عن الجملة ايضا وكذا المعنيين حاصل في كل فعل في الجملة تكون تأكيدا
لما تأسيسا فلا يصح قول المستدل انه يحجبك يحمل على النفي عن الجملة لانه يلزم
ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة
الافراد بطريق الالزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون
تأكيدا لان نقول ان بشر طوي التأكيد استثناء الدلائل ولا يستلطفان لم
يستلطفان ان يكون كل فرد لانا لم يقم كل انسان تأكيدا سوا جعل للنفي عن الجملة
او عن كل فرد وان استلطفان ان لا يكون كل فرد لانا لم يقم عن جملة النفي
عن جملة الافراد تأكيدا لدلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق
الالزام وهو ظاهر وروح يطل ما ذكرتم بل الجواب ان النفي الحكم بالجملة انما يكون
منفصلا عن كل فرد وبان يكون منفصلا عن بعض الافراد ثانيا البعض الآخر بان يكون

محتملة للمعنيين والمستفاد من لفظه ان هو القسم الاول فقط والمحل عليه تأكيد على
 غيره فاسيس فلو جعلنا له يقترن كل انسان للنفى عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد
 على التأسيس واما اذا جعلناه للنفى عن جملة الافراد على الوجه المستعمل فيكون
 تاسيسا قطعاً لانه هذه المعنى لم يكن حاصله قبل فليتأمل **ولان النكرة المنفية**
اذا عمت كان قولنا لم يعم انسان سالبة كناية لا محتملة كما ذكره هذا القائل لانها
 قد يترتب فيها الحكم مسلوب عن كل فرد واحد من افراد الموضوع لا يقال اسمها مهمة
 باعتبار اجمال السور اعني اللفظ الذي على كونه افراد الموضوع لا يقال المسطور
 فكنت القوم ان المهمة هي التي يكون موضوعها كلياً وقد اهل فيها بيات كونه افراد
 للموضوع اي لم يترتب فيها ان الاحجاب والسلب فكل فرد او الموضوع وبعضها
 والكليته هو التي يترتب فيها ان الحكم على كل فرد للموضوع وظاهر ان الصادق
 على نحو قولنا لم يعم انسان انما تعريف الكلمة دون المهمة واما ان الاسور
 فيها فممنوع اذا التقدير انه قد يترتب فيها الحكم مسلوب عن كل فرد ولا بد
 لهذه البيان من سري يد اعليه ضرورة ولا نعني بالسور الاهداء والقوم ان جعلنا
 سور السلب الكلي لا سري ولا واحد لانه يفصله الاختصاص فلهذا ما يدل على
 العموم فهو سور الكليته لقولنا طراً او الجوعين ونحو ذلك يترتب عليه التخصيص في الاسارات
 وهما يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او احوال الشئ عليه
 سور الكليته كانه في الموجبة سور الجزئية صلو ما قال في الاسارات ان كان ادخال
 الالف اللام يوجب تعميماً واحوال الشئ يوجب تخصيصاً فلا ملام في لغة العرب
وقال عبد القاهر في تقدير ان كلمة كل تدرك تكون لسور النفى واخرى في النفي

ان كانت

ان كانت كلمة كل **داخلة في حين النفى** بان اخرت عن سور كانت محمولة لا دالة نفى
 او لا وسوا كان الخبر فعلاً **نحو** قول ابي الطيب **ما كل ما يمتني الماء ينهر كسه** تجري
 التاميم بها التسمية المستفاد ان خبر فحل نحو قولك ما كل ما يمتني الماء حاصله او حاصل
 على اللغة الجازية او التهمية او **محمولة للفعل المنفي** اما ان يكون عطفاً على
 داخلة في حين النفى واما ان يكون بتقدير فعل عطفاً على خبرت والمعنى او جعلت
 محمولة وكلامها ليس يسديك لان كلامه لا يدخل في حين النفى والتأخير عن دالة النفى
 شامل لوقوعها محمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر
 واما الثاني فلات التأخير عن اداة النفى نعم ان يقع بينهما فصل نحو ما نزل القوم
 ومجا في كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل منتهى حاصله
 فان خصصت التأخر باللفظي فلم يخرج الا المحمول المتقدم على الفعل المنفي وان جعلته
 اعم من اللفظي والتقدير دخل فيه القسمان وايامان والكلام المتخلف عن بعض
 وانما وقع فيه لتعجيره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلة في حين النفى فتدرك
 النفى على لفظ او تقدير بعض كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر
 تقدير لانه مرتبة للعمول التأخر عن العامل فالقرب ان يجعل عطفاً على خبرت
 بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفى ما اذا لم يدخل اداة النفى على
 فعل عامله وكل ما يشعر به اللسان المذكور والمعنى ان اخرت عن اداة النفى الغير الدخلة
 على الفعل العامل فيها او جعلت محمولة للفعل المنفي اما فاعلة لفظها او توكيداً
 له او مفعولاً له كذا من آخر **نحو** **أخذ كل الداهم** والداهم كلها ان
 مقدّم ما نحو **كل الداهم لم اخذ** والداهم كلها لم اخذ وترك ما لا تأكيد

نحو ما جاني القوم كلامهم
 وما جاني كل القوم وقدم
 التأكيد له ان كلمة اصل فيه

اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بله لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه
 بخلافه فلم يعل عليه ما يثبت في النفي وكنه اذا وقعت مجزوا او ظرفا نحو ما مر من بكل
 القوم وما مر من كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور **في وجه النفي الى القول**
خاصة الاصل للفعل **واضاف** الكلام **تبوءت** **الفعل** او **الوصف** **بعض** من **بعض**
 اليك ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او اعلم فيها
 كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتب
 وما كاتب كل القوم فيفيد بنبوءة الكتابة لبعض من القوم ولو قال نبوءة الحكمة لبعض
 ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سقى امرأة كان **الحسن** او **تعلقه** او **تعلق** الفعل
 او الوصف **به** اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفقولة للفعل او الوصف المحمول عليها
 او العامل فيها نحو كل ما يمتلئ المرء به من الخلة كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم
 اخذها انا وما اخذ انا كل الدراهم فيفيد تعلق او اكل الموهوب ببعض متمنية
 وتعلق الخلة ببعض الدراهم بدليل الخطاب في زيادة الذوق والاستعمال في الشرح
 او انما قلنا صحت ما او خال كل في حيز النفي لا يصلح التحريك من ان بعضا كان
 له يكون وفيه نظر لانما يتحد صحت يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله
 لا يحب كل مختا الفخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا انقطع كل حلة فمعيين فالحق ان
 هذه الحكم كبري لا تكون **مالا** او ولا لم يكن واخذه في حيز النفي بان قدمت على النفي
 لفظا ولم تقع معموله للفعل المنفي **عظم** النفي كل في وجه ما اضيف اليه كقوله واذا نفي
 اصل الفعل عن كل في **كقول النبي عليه السلام لما قال له خويلد بن ابي امية**
 بالرفع لا يوافقك في **ام** **نسيب** يا رسول الله **كل ذلك لم يكن** اي لم يقع في احد

منها الا الضم والالتصاف **وعليه** اي على عموم النفي وسمى كل في وجه **قوله** اي
 ابن الجهم **وقد صحت ام** **النسيب** اي علي **كل ذلك لم** **اصح** **بدر** **كل في**
 له اصنع شيئا مما تدعي علي من الذي نوب قال الحق للمعهدي في ابيات المطلب
 الحديث وسعر ابن الجهم اما للتحجج بالحدث فمن وجهين احدهما الى
 ان السؤال بانه عن احد الامر من لطلب النجيين بعد نبوءة صلحهما على الايام في
 لفتقاد المستغفر من نحو ابنه اما بالنجيين او نفي كل منهما جميعا **كل على** **الاستغفر**
 وتخطئه **له** في اعتقاد نبوءة احدهما لا بنفي الجميع بينهما لانه لمن يعتقد
 نبوءة جميعا فيجب ان يكون قوله **كل ذلك لم** **نفي** **الكل** **منها** **والثاني**
 ما مر في انما قال النبي صلى الله عليه وسلم **كل ذلك لم يكن** **قال له** **ذو الريدن** **بعض**
 ذلك وكان مراد الله لانه انما يينا في نفي كل منهما لانهما جميعا اذا ايجاب
 الخبر في رفع السلب الكلي لا للسلب الجزئي واما الاحتجاج بسعر ابن الجهم
 فلا فانه نصيح والشايح فيها اذ لم يكن الفعل مستغلا بالضمير ان يضاف الاسم على
 المفعولية نحو زيد اضرب وليس في نصيب كل ههنا ما يكسر له وزنا وليس في كلامه
 انه لم يأت بيبين مما احدثت عليه المرأة ولو كان النصيب مقيدا للذكر العموم
 والرفع غير مقيد مفيد لم يجد السامع النصيب عن النصيب الشايح الفصيح والرفع
 المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولما قيل ان المقول انه مضطر الى الرفع او الى
 نصيبها لجعلها مفعولا وهو مستبعد لان لفظ كل اذا اضيف الى ضمير لم يستعمل في كلامهم
 لانه لا يكره او مقيدا لانا نقول لجان في كلامه ولا ضربت بكلمة ولا مررت بكلمة ونظيره
 بعيد ما ذكره سيبويه في قوله **كل ذلك لم يكن** **قال له** **ذو الريدن** **بعض** **القول**

وحذف الضمير من الخبر جاز على السبعة اذ لا ضرورة تلجس اليه ما كان يقول كثر
 قتلت بالنصب واعتزض على من الحاحي يانه مضطر الى رفع اذ لو نصبها لاسقطها من
 وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمون لم يستعمل الا تأكيد او مستدلات
 قياسها ان تستعمل تأكيد لما تقدمت عليها استعملت على ضمير لان معناه الاوة
 الشمول والاحاطة في احوالها اضيف اليه ولما اضيف الى المضمون كانت الجملة متقدمة
 ذكرها وفي حكم التقديم لانهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوية لا
 يخرجها في الصورة عما هي لها فلا بد ان يقال ان الامر كانه بالرفع والنصب يقال
 الامر ان كانه هذه الكلمة **واما تأخير فلا تقضاه المقام المستوي** ويجوز بيان
هذا الذي ذكر من الجوف والذكر والاضمار والتعريف والتوكيد والتقديم
والاخير في مقتضى الظاهر من الحال وقد خرج الكلام على ثلاثة اقسام اى خلاف
 مقتضى الظاهر لاقتضا الحال اياه **فيكون مقتضى الظاهر هو ان يعرج**
 فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
 المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى مستعمل مجهول في الدن
 مهم باعتبار الوجود كالظن في حق نعم الرجل ليحصل به الاضمار ثم التفسير المناسب
 لوضع هذا الباب الذي هو الملح العام والدنم العام لغيره في تعيين
 خصلة والترم تفسيره بذكره ليعلم جنس الفعل في الدنم ويكون في اللفظ اما
 يشعر بالفعل ولا يلبي المخصوص بالفاعل مثل نعم رجلا السلطان ثم
 بعد تفسير الضمير بالذكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الاضمار والاحال
 ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله مما يستحق مخصصا بالملح نحو نعم رجلا زيد وانما

تقديم

الضمير

هو هذا

هو هذه الباب على القطع الاحتمال ان يكون الضمير عائدا **في قولنا** اى قول
 من جعل المخصوص من خبر مبتدأ محذوف ووافى اقول من جعل المخصوص من مبتدأ وخبر
 رجلا خبره والقد مر ان نعم رجلا فليس من هذه الباب على القطع الاحتمال
 ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم تقدمه فان قلت لو كان كذلك لوجب
 ان يقال نعم رجلا من زيدان ونعموا رجلا من زيدان ولغاوة الابهام المقصود
 ووضوح الباب ولما صح تفسيره بالذكرة اذ لا معنى له في قوله قد انفر هذه اليها
 نحو انفر فيكون ان يكون من خواصه الزام كونه ضميره مستتر امر غير ابرار سواء
 كان مفعولا او متعليا او مجموعا لمشايقه الاسم الجامد وعدم التفرقة ذهب
 بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون نحاصلا من الزام تلخيص المخصوص
 في اللفظ الا ان اوردوا بهذا الاعتبار يصح تمييزه بالذكرة وايضا يجوز ان يكون
 التمييز للتأكيد مثل في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى في ربهما سبعون ذراعا والرفع
 ليس المخصوص بالفعل كوامن **وقوله هو اوهى يد عالم مكان الشان** فالاضمار فيه
 ايضا خلاف مقتضى الظاهر ويجوز ان يثبت هذا الضمير اذ كان في الكلام مؤنث
 غير فصلة نحو هذه ملحمة فانما لا تعنى الابهام وهذا لا المطابقة لا الولية لاجع
 الورد للمؤنث ولم يسمع نحو هي الامير في غير ذلك وهي زيدان كان القياس
 يقتضي جوازها وانما لم يرفع المخصوص نحو قولهم بالله رجلا ويا لها قصة وربة رجلا
 وقوله تعالى في قضيت سبع سمى اولادك ليس من هذا الباب **تتم** تعليل وضع الضمير
 موضع للظن **باعتقابه** اى بعقبه كذا التمييز الضمير اى يحجب على عقبه **في هذه**
السامية اى التامع **او الما بقدر من** اى من الضمير معنى **انظر** الى المنظر

الفتنة

السايع ما يعقبت الصبر ليفهم منه معنى لما جعل الله تعالى عليه النقوش في السقوف
او يعرف ما قصد اليها من فيمكن المسموع لعله في هذه فضل يمكن لانها
يحصل بعد مقاساة التعب ومعاينة الطريق والقليل محل ومكانة لا يكون
لما يحصل بسهولة والشرط ان يكون مضمون الجملة شيئا استغنيا عنها
به فلا يقال هو الذي باب بطريق قالوا وهذا المعنى قصد الالهام ثم التفسير لئلا
على التحفيز والتعظيم وهو الشرقي التزام تقديم ضمير الشأن هو مقتضى التزام
اجزائه المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء بقوله الاخطى ابو موسى فذكر نعم
جدا وشيخ المحي خال كنع خالا وهو قليل ولا يخفى ان هذا ذكره من السامع
اذ لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشأن دون المضمون في باب نعم
اذ السامع ما لم يسمع المفتره يعلم ان فيه ضميرا لتعجيل وضع المضمون مقام المظهر
في باب نعم بما ذكره ليس يسديد وقد يكون وضع المضمون موضع المظهر لاستهارة وضع
امره لقوله تعالى انا انزلناه الى اقران ولا يتلخ من عظم سانه الى ان صار متعقل
الاذهان نحو هو المحي الباقي والادعاء ان الله هو لا ينفك عنه لقوله في المظهر
من ارب عليها الظلام برواق وقد عكس اي موضع المظهر موضع المضمون فان
كان المظهر الموضوع موضع المضمون اسم الاشارة فلما العناية اي تميز
المستداليه اختصاصه بكم بدع اي قول ابن الرواد فيكم ما قل قبل
هو وصف للعاقول الا ان معنى كمال العقل متناه فيه كما يقال امرت امرت
برجل رجل اي كامل في الرجولية اعني اي شئ معني العجزية او اعني عليه
وصغيت من اعم طرق معاشه وجاهل جاهل فلما من وقفا ان كان

في قوله تعالى
والمؤمنين
بمقاييسهم
كقوله

العالم المتخبر

الادغام حادثة في معنى المضمون من نحو العلوم تقنها من نيقا كما قرنا في الاشارة
قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذه الاشارة الحكم ما يستوعب
محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل من زوايا المكان مقام المضمون لكنه
لهما اخية بحكمه بديع عجيب الشأن وهو جعل الادغام حادثة في العالم المضمون
منه ايضا كالتعبية المتكلم بتمييزه فابن في معرض المحسوس كانه يرى السامع ان
ان هذه الشئ المعين المميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع
وقد بقا ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل من زوايا المكان
المستداليه بحكمه بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه قد
يتمنى ولا يخفى ما فيه من التعسف او التفتيح عطف على كمال العناية اي والدة كسر
بالشع والسخرة كما اذا كان في قد البصر او لا يكون ثمرة مشا الى اطلاق او
الله تعالى لانه لا يدرك غير المحسوس او فطنته بان غير المحسوس من عند محسوس
المحسوس او اذ عا كمال ظهوره اعطى للمستداليه وعليه اي على وضع اسم
الاشارة موضع المضمون باق على كمال الظهور في غير هذه الالهي اي باب المستداليه
قول ابن دميثة تعالى اي اظهرت العلة والمضمون في الشئ اي لي الحق من شئ
يشجى على علم يعلمه واما اشجاء يشجو فهو متعدي لقول اشجاء من هذه الاماري
الحزن في ومالك علة ترويه في قل قد ظفرت اي يقتل ولا يقابل لادعاء
ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشا اليه باسم الاشارة وان في المظهر
الموضع موضع المضمون على اي غير اسم الاشارة فلما زيادة الثاني اي يمكن
المستداليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه او اقتضا

وهو الذي

في قوله تعالى

بلاية

من

بلاية

في قوله

لأنه ان يصدق عليه في الحاشية **من غير** أي نظير في قوله هو الذي لا يصدق
وضوح المظهر موضع المضمحل زيادة التمكن من غير ما يصدق عليه قوله **والمحقق**
انزلنا أو **الحق نزل** أي كما انزلناه القرآن الذي بالحكمة المقضية لانزاله
وما نزلنا بالحق لا شتماله على الهداية الى كل خير **او ادخال الحق في ضمير**
السامع وكيفية المواجهة **اق** أي ما يكون داعيا لمن امرته بتبشيع الادامات
والايتان به **مما لها** أي مثال التقوية وادخال الرفع مع الترتيب في **الخطاب**
امير المؤمنين يأمر بكذا مكان انا امرت **من غير** باب المسند
اليه فاذا عرفت بعد المساواة ووضوح الرأي **فوق على الله** حيث لم يقل
عليه لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوجه عليه للدلالة على ان
موصوفه بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال **والاستعظام** أي طلب الصغر والرحمة
لقوله **اي عبد الطيب انا** مقربا بالذنوب وندعا كما فان يخفف فانت
لذا اهل وان نظرد فمر بجمهورية كما حيث لم يقل انا العاصي ليتك على ان
يكون العاصي بذلك لان في ذكره كثر استحقاق الرحمة وقرب السقفة بما
ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي في قوله **عاقبا** اي عاقبا
الذي سوله اليك جميعا قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله
وكلمه اتجهده بقوله فامنوا بالله وليتكن من اجزاء الصفات للدلالة على
وليسعربا الذي وجد اليه ان به بعد الايمان بالله هو ان سوله الموصوف بملك
الصفات كما ان كان انا وغيره من اظهر النصفه وبعد من النصفه لنفسه قال
السكاك هذا الكلام عن الحكاية الى العينة غير مختص بالمسند اليه

تقوية داعي المؤمن
وعليه اي وعلى وجه الظاهر
موضع المضمحل تقوية داعي
المؤمن

او الاستعظام

بعض القدر أي النقلة محقق بان يكون عن الحكاية الى العينة ففي الجاهل قد
تسامح ويحتمل ان يكون للمعنى والنقل من الحكاية الى العينة غير محقق بل قد
المدكور وهو ان يكون العينة باسم مظهر لا بضمير غائب الاول او في بقوله **بالل**
من الكلام والخطاب **مطلقا** **يقول** **الخطاب** **مطلقا** **يقول** **الخطاب** **مطلقا** **يقول**
الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من
المصنف ليس مصرح في كلام السكاك ويحتمل ان يستعمل في العينة على معنى سوا كان
العينة باسم مظهر او بضمير غائب او للجميع على معنى سوا كان في المسند اليه وفي غيره
سوا كان كل منهما قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر لانه لو كان مقتضى
الظاهر ايراده فعلا الى الآخر وهذا النسب مقتضى المص من تعميم تفسير السكاك
بشيء هذا التلخيص على الخط مأخوذ من الصفات الانسان من هذا الوجه
ومرئها الى اليمين وقول صاحب الكفاية ليهيئ التقابل في علم البيان مبيني طوارة
كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة **كقول** **امير المؤمنين** **نظام** **والله** **بالا**
بفتح الهمزة وضم الهم اسم موضع ويرى بغير ما خصص هذا المثال من حيث
السكاك لمافية من الدلالة على ان مدعيه كلام من الكلام والخطاب الى العينة اذ كان
مقتضى الظاهر ايراده فعلا عنه الى الآخر فهو التقابل لانه قد صرح بان وقوله
ليلا التقابل ان الخطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليل في الكلام **والجهم** عند
الجمهور **ان اللغات هو القيد** **عن معنى** **من** **الطرق** **التي** **الكلام** **والخطاب**
والعينة **بعد التعيين** **عن** **الحق** **ذلك** **المعنى** **بما** **منه** **او** **يطرق** **آخر** **من** **الطرق**
الثلاثة بشرط ان يكون التعيين الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى الظاهر

النتائج

بصرف

الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلّم فجاءوا الامم
الغيبية وحدها ومن الثاني ان الكاف في ذلك الخطاب لنفسه حتى يكون له خبر
عند دخوله بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفو عنكم ثم عفو عنكم
ثم تولى ثم من بعده ذلك حيث لم يقل ذلك ثم **الانتفاء من التكمّل في الخطاب** **عالي**
لا اعيد الذي طرأ في اللفظ وهو مكان لم يرجع فان قلت ترجعون الى خطاب
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراء بقوله وما لا اعيد الخطاب
فان قلت يحسن ان يكون قوله ترجعون وله اعلى مقتضى الظاهر والانتفاء يحسن ان يكون
مخلافاً ومقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر
يقضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يحسن الله الحق على سائر الشاؤون وهذا الخطاب
مثل التكمّل في قوله من بني اسرائيل وقد قطع المص بانه وله على مقتضى الظاهر وترجم
ان الانتفاء عند السكاك لا يخص في خلافاً ومقتضى الظاهر وهذا اسعير بالخصاير
في عند غير السكاك وفيه نظر لانه مثل ترجعون وجاء في الآية والبيت
النفات عند السكاك وغيره فلو كان وارداً على مقتضى الظاهر لما اخطأ الانتفاء
في خلافاً ومقتضى الظاهر عند غير السكاك ايضاً فلا يتحقق اختلافه وبينه وبين
غيره ثم الحق انه يخص في خلافاً ولم يقتض وان مثل ترجعون وجاء في قوله والمحقق
على ما حققناه **والغيبة نحو انا اعطيناك الذي في فضل الربك** مكان لنا
وقد ذكر في الواحد من التكمّل لفظ الجمع تعظيماً لعدم المعظم للجماعة ولم يحسن
ذكر في الغائب في الخطاب في الكلام من التقدم وانما هو استعمال المولى كقول
بابي نواحي الارض يعني وصاكم وانتم ملوك ما فصله نحو تعظيماً للخطاب

دوا

ونواصغاً للتكمّل **ومن الخطاب في التكمّل** قول علقمة بن عبدة **كل ابيك** اذ ذهب
بك **قلت في الجواب** متعلق بقوله **طوب** قال الفرزدق في معنى طوب في الحسن
له طرب وطلب الحسن ونشاط طرب من اودتها **بعيد السباب** اي حين وفي السباب
وكما يضيئهم **عصره ان صيب** اي زمان قريش والمسيب واقباله على الهجوم
نكفي ليلي فيه انتفاء من الخطاب طحا بك الى التكمّل حيث لم يقل تكلفاً وفاعل
تكلف ضمير القلب ليلي معضوله الثاني اي تكلف في ذلك القلب ليلي وطلبه يوصلها
وروي بالتاء القويانه على انه مسند الى ليلي والمفعول محذوف اي شداً لافراهما
او على انه خطاب للقلب فحينئذ انتفاء اخر من الخطاب الى الغيبة الى الخطاب وقوله
طحا بك فيه انتفاء آخر عند السكاك في عند الجمهور **وقد مضى** اي بعد **وليس**
اي في ايضا **وعاد عواد بنينا وخطوب** قال الفرزدق في نحو ان يكون عاودت فاعل
من المعاداة كان الصوارف والخطوب وصارت تعاديه وحينئذ ان يكون يحسن ان يعاد
يعود اي عاود وعواد وعوايو كان نحو بنينا الى ما كان عليه قبل **والغيبة**
خطاب التكمّل في القلب **وجازي بهم** مكان بكم **ومن الغيبة الى التكمّل** الله الذي ارسل
الناس **فترجوا بافقه** كان ساقه **والخطاب الى التكمّل** اي ان نفسه
مكان اناه بعيد وذلك صلا الافاضل وضام السقطان من سخط الانتفاء ان
يكون الخطاب الكلام في الخاطبة واحداً لقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام
وان لم يخاطب الله فمرحمة الظاهر فهو منزلة الخطبة لانه ذكر جري في العبد مع الله
لغوا لغيره بخلاف قول جرير **ثبيث الله ليس لشر بك** ومرعته الخليفة بالفتح
اغثنني يا فداك ابو واقي سبب منك لندك فالمرتاح فانه ليس في الانتفاء في سبب
بغيره وما انت عليه

متعلق بما بعده
المفرغ عن اوب
لكن الباري الذي
نعمت بغيره في قوله
بغيره

لأن المخاطب بالبيت الأول امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فلهذا الحق
من نفسه الجمهور فيقول في العلاء هل ينكر منكم رسالة من رسول أم ليس ينفع في أول الأمر
فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في برحكم الخليفة في أول الأمر معنى وليد
وهو قال أنه اضطر أب عن خطاب بني كنانة إلى الإخبا منهم وإن كان يكره من قبل
الافتقار فليس منه لأن المخاطب يصل برحكم بنو كنانة وليقوله أولاً كنت و
قد يطلق الالتفات على معنيين أحدهما تعقيد الكلام بحيلة مستقلة مستقلة
له في المعنى على طريق التشويق والدعاء أو نحوها كما في قوله تعالى وهو الباطل الباطل
كانت هوفاً وقوله في الضمير في الله تعالى هم في كلامهم ضمهم الضمير في الضمير
من قاصات الظهور في قول جرير متى كان الخيام يدي طويح سقيت العيون ثباتاً
الخيام التي يوم تصقل عارضتها بفرع بشامة سقي البشامة والثاني أن ذلك
معنى فسقوا هم أن الشامع اختلج سقي فتلفت الكلام بين الاختلاف في موضع
المقصود كقول ابن ميادة ولا صرمة بيد وفي الأيسر لحد ولا وصل
يعصقونا فكم حارمه كأنه لما قال في صرمة بيد وقيل لزم ما صنع به فاجاب
بقوله وفي الأيسر لحد **وجملة** أي وجه حسن الالتفات على الإطلاق **أي**
الكلام إذا قل من أسلوب إلى أسلوب كأنه **أحسن** تطرئة أي تحليلاً وحلاً
من طريق التوب لتفاد السامع والرافع **أي** في ذلك الكلام **أي**
قد خسر من أفعى بطاقي أي قد يكون لكل الالتفات سور هذه الوجه العام الطيبة
ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام **كما في** سورة الفاتحة **فان العباد إذا ذكروا**
الحق بالحمد من قلب حاضر مجدد ذلك العبد من تشمير كمالاً

لا نقابل عليه أي على ذلك الحقيق بالحمد **فكما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام** **م**
فوي ذلك المحرل إلى أن في الأمر إلى خاتمتها أي خاتمة تلك الصفات وهو قوله
ما لك يوم الدين **الهيئة أنه** أي ذلك الحقيق بالحمد **عالم الله موكده في يوم**
الحراز لأنه اضيف ما لك اليوم الذي على طرق الاشباع والمعنى على الظاهر أي لك
في يوم الدين والمفعول المحمد وفي ذلك على التحميم **يجب** ذلك المحرل
للتأهيد في القوة **الاقبال عليه** أي على ذلك الحقيق بالحمد **والخطاب بتخصيصه**
بجاء الخضر والاستعانة في والباقى بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال
خطبته بالبدن إذا دعوه له مواجهة والمعنى بجاء ذلك المحرل أن الخطاب المجيد
ذلك الحقيق بالحمد مما يدل على تخصيصه بآية العباد وهو غاية الخضر والبدن
لأن الغيرة وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره ولجميع المهمات
مستفاد من إطلاق الاستعانة والاحسان إلى الاستعانة على آية العباد ويكون
اضداداً لما للمعونة لئلا يلام الكلام ويكون العباد له لئلا لا وسيلة إلى طلب
الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المخصوص بها موقع هذا
الالتفات هو أن فيه تنبيه على أن العبد إذا سخن في الفراءة يجب أن يكون قوله
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرل المذكور هذا الذي ذكره المصنف على طريق
الافتتاح وطريق الكفا وهو أن ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات
تعلق العلم معلوم عظيم الشأن حقيق بالبناء والعبادة والتفكير وخطب
ذلك للعلوم بالتميز فصيل أي أن ما من هذه صفاته تغيد ليكون الخطاب على
أن العباد له لأجل ذلك التميز الذي على الحق العباد لا لأنه لأن الخطاب على التميز

هو أي جبر الخلق
المهمات
المستغارة
تقوله ويوم
شديد ناه سلباً وما
في شرح الشافعي في تفسيره
شعور لم يخطئ في تفسيره
جميعه بمعنى أن لم ير اليوم
قلت ففصل عن الباقي لأن اليوم
فيه نهائياً وهو ما في الآية
أي في الزمان وهذا هو ظاهر
في الزمان وهذا هو ظاهر

واستوفية فكان تعليق العبادة بلفظ التمييز ليس بغير العملية وممكن يقال
 ان الزيادة ذكر الموازن الشيعي وخواصه بوجاهة ويدا وصحة فغيره العلم
 به فليسا ذكر الله سبحانه النفس الى الله ان المحقق بالعبادة فكلها الجزع عليه
 صفة من تلك الصفات العظام ازيد ذلك وقد وصفه في كتابه المسمى بالمدبر
 العالم واهله وثانيها بانها المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخرية ليستظم
 امرهم من المعاش ويستعدوا الامور المعاد وثالثها بانها المالك الغيب
 واليه معاد العبادة فانضوت النفس والكلية اليه لئلا يرضى عنه فبذلك سبب
 هذه الصفات فخطب تبيينها على ان هذه الصفات هي التي يكون معلوم الحق
 عند العبد متميزا عن سائر الدنات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال
 العبادة وفيه تعطيل من العبادة والتمسك بغيره ان تكون بغير حاضرا في
 يشاهده به ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجز كلامه اذ ذكر خلاف
 مقتضى الظاهر اورد حذرة اقسام منه وان لم تكن من مبحث المسند اليه فقال
ومن خلاف مقتضى تلخيص الخطاب في ما يترتب على كل واحد من هذه الدنات
 للعبادة وفي الجمل السببية والمعنى ومخالفة مقتضى الظاهر ان يتلخص في الكلام
 للخطاب الذي يصدر منه كلام بغير ما يترتب عليه هو سبب حمل كلامه للخطاب على خلاف
 ما اراده **تبيينها له على انه** اذ ذكر العز هو **الاولى بالقبول والادارة كقول**
القبول في تلخيص وفي الحاج لم حال كون الحاج مقتضى اياته **لا حمل**
على الله يعني القيد مثل **الامر على الله** والاشبه هذه مقول قول
 القيد في ما يبرز وعيد الحاج في معرض الوجود وتلقاه بغير ما يترتب باخل

هذا هو المقصود من العبادة
 وهو ان يتوجه القلب الى الله تعالى
 بغير واسطة
 وهو العبادات
 التي هي في حق الله تعالى
 من غير ان يتوجه الى غيره
 من المخلوقات
 بل يتوجه الى الله تعالى
 وحده
 وهذا هو المقصود من العبادة
 التي هي في حق الله تعالى
 من غير ان يتوجه الى غيره
 من المخلوقات
 بل يتوجه الى الله تعالى
 وحده

الادب

الادبهم في كلامه على القدر اللازم الى الذي يغلب سواه حتى ذهب اليه الذي فيه
 ونتم اليه الاستدراك على ما يغلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الجواب عما
 هو القيد فيه على ان العمل على القدر هو الاول بان يقصده الامير **م**
من كان مثل الامير في السلطان وبطلان اليد اي ما يعطى المال ويمنع الصفاء **فجدي بان يصف**
لان يصف اي يقيده ويؤثر من صفته وقال الحاج له ما ينادي اولادهم حميد
 فقال لانه يكون حمدا لغيره من ان يكون له ليلد لفضل المريد ايضا على غيره
او السائل عطف على الخطاب في تلخيص السائل **ما يطلب** بغيره **بشرط بل هو** **القبول**
 اي غير ذلك بالسؤال **تبيينها له** اذ ذكر العز **الاولى بالقبول** اي حاضرا في القلب
او المهم **له كقول** **له** **تبيينها له** **عن الله** **قال** **هو** **القبول** **الاولى** **بالقبول** **الاولى** **بالقبول**
 القدر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الدلال يبدو دقيقا مثل الخط
 شريزا في قليله قليلا حتى متلوه ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما ابتدا
 لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان العرض من هذه الاختلاف وهو ان
 الالهة حسب ذلك الاختلاف محال يتوقفها الناس امورهم من المزارع و
 المتاجر ومحال الذين والمصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك
 التبيين علوان الاول والايق بالامر يسألوا عن العرض من الامر السببية وانهم
 ليسوا ممن يطلبون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به
 عرض **كقول** **تبيينها له** **اذا انفق** **قل** **الفقير** **من خيره** **قل** **الدين** **والاخرين**
والشامي **سألوا** **عن** **بيان** **ما** **ينفقون** **فاجيبوا** **ببيان** **المصارف** **تبيينها**
 علوان المهم هو السؤال عن انما الان النفقة لا يبعد بها الا ان يقع موقعها وكل ما

هو من الصفات التي تميز
 وهو العبادات

هذا هو المقصود من العبادة
 وهو ان يتوجه القلب الى الله تعالى
 بغير واسطة
 وهو العبادات

اي اعمالهم اهل بيته
 بغير واسطة
 او لعدم الفارق
 بينه بالنسبة اليه

المساكين واي السبل

فيه خبر فهو صلح للانفاق وقد ذكره هذا على سبيل التفتيح ومن القصد منه اي ومن
خلافه مقتضى الظاهر **التعريف** المستقبل لفظا **الماضي** **بنية** على خفاء ومعنى
ومنه في الظاهر **تصغير** من **والعوارض** **ومنه** في الامرين معنى يصحوق وهذا الكلام
لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى **ومنه** **التعريف** عن المستقبل لفظا
لما في اسم الفاعل كقوله تعالى **وان الذي يترافع** **ومنه** **التعريف** عند لفظ اسم
المفعول كقوله تعالى **ذلك يوم** **مجمع** **لله الناس** **الجميع** لما فيه من التراب
والعقاب والحساب جميع ذلك وادخل في مقتضى الظاهر فان قلت كل اسم
الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال ويكون
معنى لواقع يقع ومعنى مجموع **مجمع** من غير تفرقة الآلة في لالة الفعل على
الاستقبال حسب الوضع ودلالة اعلية حسب العارض والحال او كان معناه
الاستقبال يكون وادخل في مقتضى الظاهر قلت **لعمري** ولكن فيهما من الدلالة
على تكثر الوصف وبثابة ما ليس في الفعل وان شئت فقل ان بين قوله وان الذين
لواقع وذلك يوم **مجمع** **لله الناس** وتوكلت الذي يترافع وذلك يوم **مجمع** **لله**
الناس ليعر على الفرق بينهما وعلوان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل والعدول
الي الوصف للتبيين على انه متحقق الوقوع وهذا او الكلام بعد محل نظر **ومنه**
اي من خلاص مقتضى الظاهر **القلب** وهو ان يجعل الحد اجزا او الكلام مكان الخبر
والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره مرجحة للفظان
يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى باعاطا اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ
نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة لقوله فتقبل الفرق ما ضاهها ولا يك موقف

منك ان لو لم اى لا يك موقف الودع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه
مرجحة للمعنى لتوقف صحة عليه ويكون اللفظ ما يعاخر **ومنه** **التعريف** على الوضع
واللغة من مقتضى المعنى على التناقض لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك لميل
او المعروض لو بر عنده ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاذن
وتخوذ لك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظهر ولكنه لما كان المتأخر
هو ان يوفق بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالظرف نحو الظرف وهو هنا
الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذه الاعتبار فاما قوله فانك لا تبالي بعد ذلك
اظني كان امكرا مسمرا اي ذهب السواد ومن الناس وانصفوا بصفات اليك
حتى لو بقول هذه اسند لا يبالى الى الناس منهم اصبحتا كان ام غير هجين فضل الله قلب
مرجحة اللفظ بناء على ان خبري مرفوع بحال المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام
بالفعل والوقوف صامرا الاسم نكرة والخبر معرفة كافي قوله ولا يك موقف منك الودعا
ويحصل المعادلة بين ما وقع بعدام وما وقع بعد الامنة بالترام حذف الفعل
لوجود المفترقة وان غير مقصود فوجوده كعدمه والمقصود المدح لكون بعد الامنة
هو طي لا الفعل العام فيه وهو معادل لما وقع بعلاام والمحقق ان تطابق مثلا
وكان امكرا مسمرا وصحح الابدأ بالنكرة لوقوع ما بعد الامنة نحو امر على الدار
ام امرأة وحمار عطف على طي لان دخول الامنة في الاسم كثر من ان يحصى ويجوز
في الاستفهام حين قولنا ان يداقنا على ان يكون زيد مبتدأ بخلافه هل
زيد قام في الاول فيه مرجحة المعنى لان الخبر عند الاصل هو الام والمعنى اظننا
كان اقترام حمار لان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظيها وان تكون حمارا

فانهم وقبله اى القلب **الكلى مطلقا** ايها وقع وقال انه متاخر من الكلام
 ملاحظة وليست عليه كمال البلاغة وامرنا بالبأس ويا في الحواشي وفي
 الاشعار وفي التنزيل **ولا غير** اي غير السكالي **مطلقا** **والحق ان**
تفهم اي تفهم نفس القلب الذي يجعله الشك في من الطوائف **قبل** **كقول** اي قول
 روية **مهم** اي مضارة **معتبر** متلودن العبرة **ارجاوة** اظنه ونحوه
 جميع الراجح مقصود **كان** **لونه** **امرضه** **سماوة** **وهنا** مضاف محذوف
 لون سماوة وهذا معنى قوله **اي لو** **نسا** فالصريح العجز من باب القلب والمعنى وان
 لون سماوة غير بقا لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لا شعاعا وبان
 لون السماء قد يبلغ من العبرة الى حيث يشبه بلون الارض في العبرة **ولا** اي وانه
 يتقن اعتبار الطيف **ارجاوة** لانه العذر عن مقتضى الظاهر من غير كنهة لتقصيه
 خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يقتضيه
 ما يوهم عكس المقصود **كقول** **اي** قول الفطامى بصفتها بالمشهور فلما اخرج
 سمن عليها **الطيف** من طين السطح **بالفد** **اي** القصر **السياء** **اي** الطين بالدين
 وللعن كطينت بالصدق بالسياء وجوابها قوله بعده امرت بها الرحا ليخذه
 ونحوه نظرا ان لا تستطاعا ولما قل ان يقول انه يقتضيه من المبالغة في سهل المبالغة
 ما لا يقتضيه قولنا كطينت بالصدق بالسياء لان السيء قد بلغ من العظم
 والكثرة الى ان يصار من ذلك الاصل والصدق بالنسبة اليه كالسيء بالنسبة الى الفقد
 والثاني ان يقتضيه ما يوهم عكس المقصود فيكون ما مضى في الرد كقوله ثم انضرفت
 وقد اصبحت ولو اصبحت جندج البصيرة البيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة

قبل

المخلوط

جواب القول

جندج الاقدام على ان حال من الضمير في انضرفت ولم اصب محض الجرح وذلك لان
 الجندج عند شدائد السق والفرج وقدمه وبناهيده فاما سق وصفه الى البصيرة
 بالفرج ووصفه للاقدام والافتيحام في المعارك بالحلا وسق كالمقال الاقدام
 عز وراي محض فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل في امرام بعكس المقصود لم يجب
 مائة يس من باب القلب لان قوله جندج البصيرة حال من الضمير في امرام لا في امرام
 من الفرع اصبحت الشيء الفينة وجندج امرام الفينة بل وجدته بخلافها
 جندج الاقدام قارح البصيرة وليس مضاه له ارجح ان ما قبله من الابيات تدل
 على انه جرح وتحد من الدم والافتيحام من كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اهلاما
 بان الاقدام ليس بعكس الجحام وشاعرت في التفكير ورفض العجز خوف من المعطل
 كذا في الاضاح وفيه جندج لان قوله وقد اصبحت اي جرحتم ليصل في رتبة على ان لم اصب
 معنى له ارجح واما جعله معنى الى الف فلا فريضة عليه مع ما فيه من سوء الظن
 وظلاله الكلام على ان هذا الجرح له لان في ذلك لانه اذا جعل جندج البصيرة على انه
 لم يجعله حالا من امر صراطا لمعنى ارجح وفيه الحاد بل جرح جندج الاقدام
 قارح البصيرة على انه لم يجعله معنى الى الف فالاسياد يجعل جندج البصيرة مفعولا
 ثابتا للحال لانه احسن تادية للمقصود والجواب **المعنى** ما اشار اليه الامام في
 جهالة وهو ان جندج البصيرة حال من الضمير في انضرفت وجندج البصيرة قصارة
 عن انضرفت بغيره التي كان عليها اقلا لم يصح ان تدل على الاتهام ولو سطر في اليه
 تفقد من الاقدام وارجح الاقدام عبارة عن انضرفت ومما سطر في الحرف وذلك
 لانه قال المعنى ثم انضرفت وقد ذلت ما ادرت من الضمير ولم ينالوا ما ادرت

في العلو

[illegible]

فقد مره لينا في الخبر عنهما دفعة واحدة بحسب الظاهر بتبيينها على ان قياسا
مع انه ليس في ذوق العقول قدساوي العقل في استحقاق الضاربة بالاعتزاز
فقدد الى الخثرة وهذا الوجه الذي قطع به صاحب الكفا في قوله تعالى ان
الذين آمنوا والذين همها ووالنصاري والصابئون من امن بالله لا يتوبوا الا قليلا
مبتدأ وهو من خبره المحذوف وخبره معطوف على جملة ان الذين آمنوا والخبر للعقل
لها من العرب وفي السدة تقدم الضابئون للتيمة علوهم مع كونهم بين المذنبين
صلا ولا والله ثم غشايا عليهم ان صح منهم الايمان والعلم الصالح فالعقل يعزاهم
وهذه البحوث لا يجدها المقام **وكيف لم يخفى بما علمت فاولاها ما عندك ايضا والرأي يختلف**
هذا صرح في ان المذنبين من جنس عن الثاني في خبر الاول المحذوف على عكس الذي السابق
وكذا قوله رها في ما مر كنت منه والذكر برياء ومن اجل الطوى ما في على ان يرا
خبر له اول خبر كنت منه وهو عنده من عطف المفرد وجسمه من الفخاة على المذنبين
خبر كنت وقال وهو فروع بالابتداء والكسر نحو وفيما الخبر وفي قوله فيا قبرا
معنى كيف فاريد سجوده وقد كان منه البر والبحر منزع لان البحر يقع بالابتداء
على قدر الذي هو خبر والمعنى كان منه البر منزع والبر ايضا منزع فيكون من
عطف الجملة ولا يلزم من عطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في فائدة
التشبيه وانما قد تم لفظ الامتصا والواو هم قدر والحد وفي خبر الثاني منصوص
او كنت منه برياء والذكر ايضا برياء وكان البر منه منزع والبر ايضا منزع على ان يكون
منعطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمر واقعدا لم يكن بعيدا **وقولك في منطلق**
وعمر في اي وعمر ولكن في خبره لا يحسن ان من العبد عن خبره من المقام وقولك

ضارح او دليل **لخصم** متعلق بضارح وان لم يعتمد على شيء لان الجازم والمجرب
 يكفينا في الفعل اي بيكيه في زيد لا اجل خصوصية لانه كان ملجا او ظاهرا في اللغة الله الضم
 وتعليل بيكيه المقتضى ليس يقوى من جهة المعنى وتماهه ومختبطا مما تطلبه الطوائف
 المختبط الذي ياتي اليك المعروف من غير وسيلة ونطرح من الظاهر وهو الانها
 والاضلال والطوائف جميع من طريقتهم على القياس كلوا في جميع مخطئة يقال
 طوحة الطوائف واطلحة الطوائف ولا يقال المطوحات ولا المطححات وهما يتوافق
 بمختبطا وما مصدر به اي سأل من اجل اذهاب المواقف ماله او يبيكو المقتضى
 لاجل اهله كالمشايا بن زيد ونطرح على التقديرين معنى لما مضى على الاستقصاء
 الصورة ذلك لا من الهائل **وقوله** احفظ لي بيكيه في زيد ضارح وهو ان يجعل الفعل
 مبني للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بقول مضمرة
 جوابا لسؤال المقتضى **على خله** وهو ليكيه في زيد ضارح ابا البند للمفعول في نصب
 ي زيد مفعولا **بنيك في الاسناد** اذ قد اسند الفعل **اجمالا** **تفصيلا** وذلك لانه
 لما قيل ليكيه في زيد فقد علم ان هناك باكيه اسند هذه اليك كذا كذا يحمل الا قيل ضارح
 اي ليكيه ضارح فقد اسند او مفضل ولا سندا ان الاسناد من بين او كذا واقرى
 وان الاجمال في التفسير او وقع في التعيين فيكون اولي وقد يقال ان الاسناد اجمالا
 في السؤال المقتضى من بيكيه لانه سؤال عن تحقيق الفعل المعلوم اسناده اليه على
 الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا
وبوقوع نحو بن سفيان بلحظ جملة مسئلة اليه خلافا ما اذا انضمت على المفعول
 فانه فضلة ويكون معرفة **الفاعل** **لخصم** **غير مرقبة** **لا اول الكلام** **على**

مطلع ذكر

اي يكر الفاعل فيكون دزقا من حيث لا يحتسب وهو الذي يخل في ما ذابني للفاعل
 فانه مطمح في ذكر الفاعل والمحارص ان يفصل نحو ليكيه في زيد ضارح خصوصية
 المبني للفاعل على خلافا من سلة عن الحدف والاضمار وباشتماله على اسمها
 الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب ي زيد وجعله فضلة يورهم ان الا
 اهتمام بدول الاهتمام بالفاعل وتقدمه على الفاعل لا يورهم ان الاهتمام به فوق
 الاهتمام به وان في الجماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تنويفا
 اليه فيكون حصوله اوقع واعز **والحاذ كرم** اي ذكر المسند **فما مرقبة** في ذكر المسند اليه
 من ان الذكر هو اصله ولا مقتضى للحدف نحو زيد قائم ومن الاحتياط للضعف
 التقويل على القرينة نحو ولين سالتهم فخلق السموات والارض ليقولوا خلقهم
 العزيز العليم ومن التعريف بغاية السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال
 منيكم ومنه قوله تع بل فعله كبيرهم هذه بعد قوله انت فعلت هذه ابا البند يا ابن
 وغير ذلك **وان يعين كونه** كونه **اسما** او **فعلا** فيفيد النبوت او التجرد
 كما سيد كره وان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الامم
 عند قيام القرين كسل سيفه وتلطف بوجه بالدم ونحو ذلك وحصول التعجب
 بدون ذلك ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المستكلم
 السامع فبالذكر المستغنى عنه في الظاهر **واما افراد** اي جعل المسند غير جملة
فلكونه غير مجبى مع عدم افادة تقوى الحكم اد لو كان سببيا نحو زيد قائم
 ابو او سفيان التقوي نحو زيد قائم فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس
 مفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قائم في اعتبار التقوي كما مر وقول مسبح

او

عدم افادة التقوى مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فخذوا فعلموا
 ناصدا فخرج ما يفيد التقوى حسب التكرير وخو عرفت عرفت او في التاكيد نحو ان
 زيد قائم ونحو ذلك او يقال تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاركه بالطريق المخصوص نحو
 زيدا قائم وانما لم يعمل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح يشمل صورة
 التخليص نحو اننا سعيته في حيلته وحلها وما اذا قلت هذا فانه لم يقصد
 به التقوى لكنه يفيد ضرورة تكرر الاسناد وعدم افادة التقوى لعدم قصد التقوى
 وجوب لصلح المفتاح بان نحو اننا سعيته عند قصد التخصيص حيلة وانما تاركه
 مقدم لامتناع الاستدلال بحيلة كما في سعيته او قد عرفت ما فيه ووجه قوله
 غير سببي موقع الفعل في عبارة المفتاح عند اليه المص لا ان صلح المفتاح وانما
 الفعلي بما يكون مفهومه محكوم ما به بالنبوت للمستداليه او بالانفصال عنه فعدم
 المص لا يشمل السببي ايضا لان كل مستد محكوم به بالنبوت للمستداليه وبالانفصال
 ضرورة فثبت ان الاسناد وحكمه بنبوت الشئ للشئ او لغيره عند لقائهم ان يقول
 لا نسلم صدق هذا الشئ في التفسير على المستد السببي لا اننا نسلم ان المستد السببي
 في نحو زيد ابوه منطلق وزيد لا نطلق ابوه هو منطلق وانطلق لان ذلك هو
 مقيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ وقد استندت اليه ضرورة وقد ثبت الاسناد المجزئ
 في كتابه بانه الحكم مخبر بمفهوم وهو ما يثبت له او بانقائه عنه ضرورة وقد ثبت
 الاسناد المجزئ فلا بد من الحكم بنبوت مفهوم انطلق ابوه لان زيد معنى انه لو ثبت
 له هذا الوصف هو كونه منطلق الابغاية ما في الابدان انه وصفه بانه لا
 ههنا النبوت بالفعل حقيقة لا سقضى كغيره من المستندات الفعلية الاعتبارية

واذا كان المجموع مستندا فعليا فقد بطل ان يكون المستند فعليا مع عدم قصد
 التقوى بعقود افراده ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا
 ان المستند في زيد منطلق ابوه فعليا بخلافه في زيد ابوه منطلق مستد
 علوان المستند في زيد منطلق ابوه ومنطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل فاعله
 ليس بحيلة فالحكم به في زيد منطلق ابوه هو المظهر بخلافه في زيد ابوه منطلق
 وهو لا يحفظ اظهر ان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه حيلة ولم يلزم
 منه ان يكون المستند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد المكاييد المستند
 في زيد منطلق ابوه وليس بفعل كما انه ليس بسببي والالكان المناسب لتعبيره
 في الفعلي مالا من هذه القبيل لانه لطفاته او لوان مثل له وايضا القول بان من
 مفهوم منطلق ابوه ثابت لان زيد بخلافه مفهوم منطلق ابوه تحكم محض ثم
 المذكور في قسم الغور المفتاح ان نحو جركم وصف فعلية ونحو جركم ابوه
 وصف سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مستد سببيا
 لكنه لم يقل به في الجملة عبارة المص او صرح بها او رد صلح المفتاح بعد تفسير المستند
 الفعلي امثلة منها نحو الكرم من البر سببين وفي الذخائر والذخائر استقر
 فيها وحصل على قوى الاحتمالين واعتبر عليه المص بان الظرف اذا كان مقدما
 جملة كان المستند في المنا لغير جملة وحصل التقوى لان خال المرفوع بالابداء
 لا بالقاعلية لعدم لعماد والظرف على شئ واسما الفاضل في شرح المطالب
 بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدم باسم الفاعل ابا الفاعل والثاني مبني
 على منه ههنا الاخفش والكويين حركه ليست طول او عمل الظرف ولا اعتقاد على

نقول انما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقرار حصول الالة لوقوع
 مستقر حتى يكون مخرجا لدرجته لم يصح التركيب جميعا لكيفية العمل
 السكاكي الا ذكر امثلة المستند الفعلي ايضا لتفسيره مفردا كان واجله ولم يذكر
 لافراد المستند هنا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور في امثلة والمفرد
 فيكون التمثيل ههنا ضارعا ولذا اتركه للمصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد
 ما خرج من الامثلة قال في تفسيره تقوى الحكم بذكره في تقدير المستند فلو كان قصده
 انما امثلة لافراد المستند كان المناسبت لخيرها عن هذا الكلام لانه وقع منه
 في ضابط الافراد ذكر الفعلية وذكر التقوى فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرها
 لا يكون مناسبا وهذه اظاهر لفظ العام وبصريحه لصياغة التركيب نظم
 الكلام **والمراد بالخير** **ابوه** لم يفسره لاشكاله وتفسيره ضبط وكان الالة
 ان يمد بالجملة الفعلية ايضا خوفا من ان يظن ابوه ويكون ان يفسر بانه جملة
 علق على مبتداه بعائد بشرط ان لا يكون ذلك المعائد مستدا اليه فذلك الجملة
 خرج خوفا من ان يظن ابوه لانه مفرد وكقول هو امله لمد وان تعليقه على الابتداء
 ليس بعائد وخوفا من ان يظن ابوه لانه العائد مستدا اليه وحصل فيه خوفا من
 ابوقائه ومن يدقاه ابوه ومن يدقاه من يدقاه وكقول تعالى والذين
 امنوا وعملوا الصالحات انما انصبت لهم من الجنة الانهار المستداهم من الذين
 قبل حقوا النعم من الله بعد هذا والعائد من الضمير وخبره فعل هذا المبتداه السببي
 هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتداه وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم
 المستند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي يبنى عليه ذلك المستند اي جعل خبرا عنه

انما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقرار حصول الالة لوقوع
 مستقر حتى يكون مخرجا لدرجته لم يصح التركيب جميعا لكيفية العمل
 السكاكي الا ذكر امثلة المستند الفعلي ايضا لتفسيره مفردا كان واجله ولم يذكر
 لافراد المستند هنا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور في امثلة والمفرد
 فيكون التمثيل ههنا ضارعا ولذا اتركه للمصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد
 ما خرج من الامثلة قال في تفسيره تقوى الحكم بذكره في تقدير المستند فلو كان قصده
 انما امثلة لافراد المستند كان المناسبت لخيرها عن هذا الكلام لانه وقع منه
 في ضابط الافراد ذكر الفعلية وذكر التقوى فتوسط امثلة الافراد بين تفسيرها
 لا يكون مناسبا وهذه اظاهر لفظ العام وبصريحه لصياغة التركيب نظم
 الكلام **والمراد بالخير** **ابوه** لم يفسره لاشكاله وتفسيره ضبط وكان الالة
 ان يمد بالجملة الفعلية ايضا خوفا من ان يظن ابوه ويكون ان يفسر بانه جملة
 علق على مبتداه بعائد بشرط ان لا يكون ذلك المعائد مستدا اليه فذلك الجملة
 خرج خوفا من ان يظن ابوه لانه مفرد وكقول هو امله لمد وان تعليقه على الابتداء
 ليس بعائد وخوفا من ان يظن ابوه لانه العائد مستدا اليه وحصل فيه خوفا من
 ابوقائه ومن يدقاه ابوه ومن يدقاه من يدقاه وكقول تعالى والذين
 امنوا وعملوا الصالحات انما انصبت لهم من الجنة الانهار المستداهم من الذين
 قبل حقوا النعم من الله بعد هذا والعائد من الضمير وخبره فعل هذا المبتداه السببي
 هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتداه وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم
 المستند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي يبنى عليه ذلك المستند اي جعل خبرا عنه

او مستقر

او مستقر عنه مطلوب الفعلين بغير ما يبنى عليه ذلك المستند لتعليل ابوابه لئلا يغير
 بنوع او تعليل نفى عنه بنوع ما او يكون المستند فعلا يستدعي الاسناد الى ما
 بعده فيطلب تعليل ذلك المستند على ما قبله بنوع ابوابه او نفى لكونها بعد
 ذلك المستند متعلقا بما قبله بسببها فالاول نحو ان يمد ابوه منطلقا فيضم
 منطلق مع الحكم عليه بكونه لمبتداه اعني ابوه وقد علق بن يد بالابواب
 له ومن يد بغير ما يبنى منطلق عليه لانه معناه ما جعل مبتداه او وقع منطلق
 مثله خبر اخبره فخرج من هذه القسم خوفا من ان يظن ابوه وانطلق ابوه لان مخبر
 اسم الفاعل والفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عرو
 ضرب اخوه فان ضرب فاعله اسناد الى ما بعد وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عرو
 بالابواب لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فلست السببي فثمان وقوله
 او يكون المستند فعلا منصوبا معطوفا على قوله يكون مفهوم المستند وقد علق
 بعضهم ان المستند السببي هو القسم الاول فقط وانه قوله او يكون مرفوع معطوف
 على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقترنة لكون جملة خبري اذا كان
 تقوى الحكم واذا كان المستند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسبت بقول
 فاذا كان المستند فعلا اذا لا وجه لولا العود الى المصارع وذلك لفظ اذا في
 موضع الالباس مع رعاية في الاقرب الذي لا الالباس في اي قوله اذا كان
 المستند سببيا ثم اظهر من لفظ المضارع ان المستند السببي في زيد ابوه منطلق
 هو منطلق وفي عرو ضرب اخوه وهو ضرب وانه قد يكون مفردا وفي هذين المثالين
 وقد يكون جملة كما في قوله ان يمد ابوه انطلق ههنا على ان انطلق مع ضمير جملة



END

Abussabah Library
Manuscript Collection

Farook College (Autonomous) , Farook College p,o Kozhikode, Kerala Pin- 673632

Ph: +91 495 2440660, +91 495 2440661

E-mail: library@farookcollege.ac.in